

Distr.: General
15 November 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن
جمهورية الكونغو الديمقراطية

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية، ووفقاً للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢١ (٢٠١١)، يشرفني أن
أحيل إليكم طيه التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
(انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها
وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أغشين مهديف
الرئيس



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يحيلوا التقرير النهائي الذي أعده الفريق عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢١ (٢٠١١).

(توقيع) ستيفن هيغ

(توقيع) نيلسون ألسالا

(توقيع) روبن دي كونينغ

(توقيع) ماري بلامادايالا

(توقيع) إيميلي سيرالتا

(توقيع) ستيفن سبيتلز

موجز تنفيذي

ما زال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يعاني من وجود عشرات الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية. فقد زادت حالة عدم الاستقرار منذ حصول التمرد الذي قام به أفراد سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وما أعقبه من إنشاء لحركة ٢٣ آذار/مارس في عام ٢٠١٢. وقد وسَّع المتمرّدون رقعة سيطرتهم على إقليم روتشورو بدعم أجنبي واسع في تموز/يوليه ٢٠١٢ واستغلوا مؤخراً وقفاً غير رسمي لإطلاق النار بغية تعزيز تحالفاتهم وتولي قيادة عمليات بالوكالة في أماكن أخرى.

وتواصل حكومة رواندا انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة من خلال تقديم دعم عسكري مباشر إلى متمردي حركة ٢٣ آذار/مارس، وتيسير تجنيدهم وتشجيع وتسهيل الانشقاق عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوفير الأسلحة والذخائر والدعم الاستخباراتي والمشورة السياسية. وتضم الترتيبات القيادية الفعلية للحركة الجنرال بوسكو نتانغاندا وينتهي رأس هرمها بوزير الدفاع الرواندي الجنرال جايمس كابارابييه. والتقى الفريق في أعقاب نشر الإضافة لتقريره المؤقت (S/2012/348/Add.1) مسؤولين من حكومة رواندا وأخذ في الاعتبار ردها الخطي. بيد أن الفريق لم يجد أي عنصر فني في النتائج التي سبق له التوصل إليها، يود أن يدخل عليه أي تغيير.

وقدم كبار المسؤولين في حكومة أوغندا أيضاً الدعم إلى حركة ٢٣ آذار/مارس في شكل تعزيزات مباشرة بالقوات داخل الأراضي الكونغولية، ومن خلال تسليم الأسلحة وتوفير المساعدة التقنية والتخطيط المشترك وإسداء المشورة السياسية وتسهيل العلاقات الخارجية. وقدمت وحدات تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة الرواندية دعماً مشتركاً إلى الحركة في سلسلة الهجمات التي شنت في تموز/يوليه ٢٠١٢ للسيطرة على مدن رئيسية في إقليم روتشورو وعلى قاعدة القوات المسلحة الكونغولية في رومانغابو. كما تعاونت الحكومتان في دعم إنشاء وتوسيع الجناح السياسي للحركة وحملتها بشكل ثابت لواء قضية المتمردين. وتضم الحركة وحلفاؤها ستة أفراد مشمولين بالجزاءات يقيم بعضهم في أوغندا ورواندا أو يسافرون إليهما بانتظام.

وسَّعت حركة ٢٣ آذار/مارس، مستغلةً فترة هدوء في القتال سادت الخطوط الأمامية الرسمية، إلى بناء تحالفات مع جماعات مسلحة أخرى في جميع أنحاء إقليمي كيفو وفي إيتوري وكاساي أو كسيدنتال. واضطلع العقيد سلطاني ماكينغا بدور منسق الجماعات المسلحة المتحالفة مع الحركة. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، أمر رايا موتومبوكي بشن

هجمات وحشية عرقية الدوافع أسفرت عن حرق أكثر من ٨٠٠ منزل وقتل مئات المدنيين من جماعات الهوتو الكونغوليين في إقليم ماسيسي التي رفضت ميليشياتها التحالف مع الحركة.

وزاد استخدام الأطفال وتجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة ٢٣ آذار/مارس. فقد أشرف بشكل خاص عدد من قادة الحركة لهم سوابق في تجنيد الأطفال، على انخراط وتدريب مئات الشبان والشابات. وعلاوة على ذلك، أمر بعض قادة الحركة بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء ذهب ضحيتها عشرات الجنود وأسرى الحرب.

وجوبه العديد من المحاولات التي قامت بها حركة ٢٣ آذار/مارس لتشكيل جبهة مشتركة مع جماعات عرقية مسلحة من الهيمبا والليندو في إيتوري ومع جماعة البانيامونينغي في إقليم كيفو الجنوبية، بمقاومة كبيرة. فقد جهدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي لجهود الحركة الرامية إلى توسيع تحالفاتها، وذلك من خلال تعزيز عمليات إدماج الجماعات المسلحة، ولا سيما في إيتوري وإقليم ماسيسي.

ورغم مواصلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي بلغ عديدها أرقاماً متدنية قياسية، ارتكاب انتهاكات في حق المدنيين، فهي تشهد عزلة متزايدة من الدعم الخارجي وباتت تركز جهودها على حماية نفسها من هجمات القوات المسلحة الكونغولية وحلفاء حركة ٢٣ آذار/مارس. وقد سعى صغار ضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى التحالف مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الحركة في وقت لا تزال بعض الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة الكونغولية تباعب المتمردون كميّات صغيرة من الذخيرة. بيد أنه لا دليل على حصول تعاون استراتيجي بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والحكومة.

وبين الجماعات البوروندية المتمردة، لا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منقسمة وتعتمد على الجماعات المسلحة الكونغولية المحلية، في حين تحولت الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي الآن إلى جبهة الشعب الموروندي وتحالفت مع حركة ٢٣ آذار/مارس في جنوب كيفو. كما زاد تحالف القوى الديمقراطية الذي تقوده أوغندا قدراته العسكرية وتعاونته مع شبكات حركة الشباب في شرق أفريقيا.

ولا تزال القوات المسلحة الكونغولية تعاني من الشبكات الإجرامية المدرة للإيرادات لكبار الضباط من خلال سيطرة تلك الشبكات على الموارد الطبيعية والتهرب، بما في ذلك الاتجار بالعاج مع الجماعات المسلحة. ويقوم قائد القوات البرية الجنرال غابرييل أميسي بالإشراف على شبكة لتوزيع ذخيرة الصيد على الصيادين والجماعات المسلحة، بينها رايا موتومبوكي. وما برحت جهود نزع السلاح وإدارة المخزون عرضة للتقويض جرّاء زيادة

الطلب المرتبط بحركة تمرد ٢٣ آذار/مارس ما أدى إلى ارتفاع سعر الأسلحة الصغيرة في السوق أربعة أضعاف.

وأدى الشرط الذي فرضته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مصدري المعادن بإبداء العناية الواجبة وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى توقيف كل الصادرات من معادن القصدير والتنغستن والتنتالوم تقريبا من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في ما خلا شمال كاتانغا التي بدأ تطبيق وسم المعادن فيها عام ٢٠١١. بيد أن التهريب إلى بوروندي ورواندا أخذ في الارتفاع. وما يعرض صدقية نظام وسم المعادن المتبع في رواندا للخطر هو غسل المعادن الكونغولية لأن تعاونيات التعدين تبيع علامات الوسم بشكل روتيني. وقد ساهم العديد من التجار في تمويل متمرد حركة ٢٣ آذار/مارس من الأرباح المتأتية من تهريب المعادن الكونغولية إلى رواندا.

ورغم انخفاض إنتاج خام القصدير في مقاطعتي كيفو، فإن إنتاج خام التنغستن والتنتالوم ظل عصيا على مطالب التعقب الدولية نظراً لسهولة تهريبهما. وشهدت الصادرات الرواندية من التنتالوم والتنغستن زيادة مقابلة خلال عام ٢٠١٢، في حين انخفضت الصادرات من خام القصدير.

وانعكس انخفاض الأسعار والإنتاج بشكل عام سلبا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية على بعض مناطق التعدين. ومع ذلك، استُحدثت فرص تجارية جديدة نظراً لتكيف المجتمعات المحلية العاملة في مجال التعدين مع قطاعات اقتصادية أخرى. كما تحسن الوضع الأمني في معظم المناطق الرئيسية لتعدين القصدير والتنتالوم، ما أدى إلى تقلص تمويل النزاع وتزايد الرقابة والرصد اللذين تمارسهما السلطات المدنية والمنظمات غير الحكومية.

ويحوّل كل من الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة الكونغولية وعمال المناجم أنشطتهم بسهولة إلى مناجم الذهب حيث لم تؤثر شروط توخي الحرص الواجب على التجارة. إذ يهرب كل ذهب شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريبا إلى خارج البلاد عبر عدد قليل من كبار التجار في كمبالا وبوجومبورا الذين يشحنون عدة أطنان منه سنويا بقيمة تبلغ مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يُصهر معظم الذهب الكونغولي ويبيع لتجار الجواهرات. ولم يؤدّ تجميد الأصول الذي فرضته الأمم المتحدة إلى الحد من عمليات المالك السابق لشركة ماشانغا المحدودة المشمولة بالجزاءات التي تصدر من خلال شركات وهمية أخرى وتحوّل أموالا ضخمة للموردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا - مقدمة

١ - عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢١ (٢٠١١)، يقدم فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية هذا التقرير النهائي في إطار الوفاء بالتزامه بتقديم تقرير إلى المجلس، عن طريق لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي إطار رصد حظر الأسلحة المفروض من مجلس الأمن في القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، يكمن دور الفريق أساسا في التحقيق في الأدلة المتعلقة بشراء الجماعات المسلحة الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية العتاد العسكري، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، وكذلك في شبكاتهما المالية ذات الصلة وتورطها في استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها، وتوثيق ذلك. ويتقيد الفريق بمنهجية صارمة في التحقيق بهدف ضمان أكبر قدر من الدقة في ما يؤكد ويستنتجه. ويمكن الاطلاع على لحة مستكملة أكثر عن ولايته ومنهجيته في المرفقين ١ و ٢ لهذا التقرير. ويمكن الاضطلاع وثيقة بالكيانات التي التقى بها الفريق رسميا في المرفق ٧٧.

٢ - وقدم الفريق تقريرا مؤقتا إلى اللجنة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/348) فضلا عن إضافة لتقريره هذا في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن انتهاكات حكومة رواندا لحظر الأسلحة ونظام الجزاءات. كما قدم الفريق إلى اللجنة ردا مفصلا (انظر المرفق ٣ لهذا التقرير) على طعن حكومة رواندا في تلك الإضافة (انظر المرفق ٤ لهذا التقرير).

ثانيا - الجماعات المسلحة الكونغولية

ألف - حركة ٢٣ آذار/مارس

٣ - واصلت حركة ٢٣ آذار/مارس، منذ أن قدم الفريق الإضافة لتقريره المؤقت، تنفيذ عمليات عسكرية وتوسيع رقعة الأراضي الخاضعة لسيطرتها في إقليم روتشورو، ناقلةً بذلك المواجهة ٣٥ كلم إلى الشمال من غوما عاصمة الإقليم. وتواجه الحركة، التي تضم نحو ٢٥٠ ١ فردا هم أساسا جنود سابقون للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب انشقوا عن القوات المسلحة الكونغولية، تحديات في تنفيذ عمليات مستقلة وفي السيطرة على المواقع المحتلة حديثا بسبب نقص في عديد قواتها.

٤ - وما برحت رواندا وأفراد داخل الحكومة الأوغندية يدعمون الحركة. ففي حين عمل المسؤولون الروانديون على تنسيق إنشاء حركة التمرد وعملياتها العسكرية الرئيسية، قدمت أوغندا إلى الحركة دعما أقل بروزا أتاح للجناح السياسي لهذه الجماعة المتمردة العمل انطلاقا

من كمبالا وتعزيز علاقاتها الخارجية. ومع ذلك، كانت المساعدة المحدودة التي قدمها مسؤولون من داخل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية إلى الحركة حيوية في استيلائها على المدن الرئيسية في روتشورو.

٥ - وفي مطلع تموز/يوليه ٢٠١٢، أطلق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى سلسلة من المبادرات سعياً منه إلى إيجاد حل للتراث الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، كلف المؤتمر رئيساً أوغندا يويري موسيفيني بأن ينقل إلى الحركة خلوص المؤتمر إلى وجوب وقف المتمردين جميع عملياتهم الهجومية ومغادرة المناطق الحدودية والانسحاب إلى مواقعهم الأساسية (انظر المرفق ٥ لهذا التقرير). بيد أن الحركة ما برحت، بعد انقضاء شهرين تقريباً على ذلك وفي خضم الجهود المتواصلة التي يبذلها المؤتمر، تعمل على تعزيز انتشارها وتسيطر على أراضٍ إضافية بمساعدة الجماعات المسلحة المتحالفة معها وبدعم مستمر من القوات المسلحة الرواندية والأوغندية.

١ - الدعم المقدم من حكومة رواندا إلى حركة ٢٣ آذار/مارس

٦ - واصلت رواندا دعمها للحركة ولغيرها من الجماعات المسلحة مستمرة بذلك في انتهاكها لجميع أوجه حظر الأسلحة التي سبق للفريق أن وثّقها. وقد قدم المسؤولون الروانديون الدعم العسكري إلى الحركة من خلال التعزيزات الدائمة بالجنود والدعم السري من قبل وحدات القوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة المرابطة إلى جانب القوات المسلحة الكونغولية في روتشورو لشن عمليات مشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما زود ضباط القوات المسلحة الرواندية المتمردين بالأسلحة وسهّلوا إجلاء المصابين إلى رواندا وتشاطروا معدات الاتصالات مع الحركة. واستمر التجنيد لصالح الحركة في القرى الرواندية، وانضم ضباط سابقون من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى حركة التمرد عبر الأراضي الرواندية وعمل أفراد تابعون للجبهة الوطنية الرواندية على جمع الأموال لصالح الحركة. وأنشأ المسؤولون الروانديون جناحاً سياسياً وحكومة للحركة، وأسدوا للحركة مشورة سياسية. ولا تزال الحركة خاضعة لإمرة شخص مشمول بالجزاءات هو نتاغاندا الذي يعمل بأمر وتوجيه من المسؤولين الروانديين.

٧ - وأكد عدد من مسؤولي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وعملاء في أجهزة الاستخبارات الأوروبية والأوغندية والبوروندية صحة النتائج التي توصل إليها الفريق بشأن الانتهاكات الرواندية للحظر.

(أ) الدعم العسكري المقدم من القوات المسلحة الرواندية إلى حركة ٢٣ آذار/مارس
'١' الدعم بالقوات

٨ - لا تزال القوات الرواندية تعمل داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم حركة ٢٣ آذار/مارس. ورغم النقص في عديد القوات، شنت الحركة في تموز/يوليه ٢٠١٢ عمليات واسعة النطاق ووسعت رقعة سيطرتها في روتشورو. وأفاد ضباط في القوات المسلحة الكونغولية وضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية وأفراد حاليون وسابقون في الحركة عن نشر وحدات إضافية تابعة للقوات المسلحة الرواندية بغية تعزيز كل العمليات الكبرى التي يشنها المتمردون، فضلا عن انتشار دائم للقوات الرواندية إلى جانب الحركة لإحكام السيطرة على الأرض المستولى عليها. وشاهد موظفون حدوديون وأفراد سابقون في الحركة مرارا وصول قوات رواندية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينيجي حيث توجد القاعدة الرئيسية للقوات المسلحة الرواندية على مقربة من الحدود والتي تقدم الدعم حاليا لعمليات الحركة وعمليات الانتشار الأخرى للقوات على مقربة من الحدود الكونغولية (انظر المرفق ٦ لهذا التقرير). كما لاحظ عناصر حاليون وسابقون في الحركة وجودا منتظما للقوات الرواندية حول المواقع التي استولى عليها الجنرال نتاغاندا والعقيد سلطاني ماكينغا، بالإضافة إلى انتشار للحركة في مواقع أخرى.

٩ - وأفاد تسعة من القادة المحليين الذين شاهدوا جنودا روانديين يسيرون إلى جانب عناصر الحركة أن في الإمكان التعرف بسهولة إلى القوات الرواندية من خلال بذاتها العسكرية المميزة، وعتادها وطريقة تسيير دورياتها ولهجة أفرادها لدى تكلمهم الكينيارواندية. وخلال الزيارة التي قام بها الفريق إلى كيغالي من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، أكد وزير الدفاع في رواندا الجنرال جايمس كاباريبي أنه يمكن بسهولة تمييز الوحدات الرواندية عن القوات التابعة للحركة أو غيرها من خلال كل الأسباب المذكورة أعلاه.

١٠ - وأكد جنديان عاملان في القوات الرواندية وخمسة آخرون مسرّحون منها، أمرهم قادتهم بالانضمام إلى الحركة، الوجود الدائم للقوات الرواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٧ لهذا التقرير). وأفادوا أنه رغم التناوب المتواتر للوحدات الرواندية، فإن جنود اللواء ٣٠٥ الذي يعمل بالتنسيق مع قائد الفرقة الغربية الجنرال إيمانويل روفوشا، قدم الدعم إلى الحركة في العمليات التي شنتها هذه الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أكد رئيس الأركان في القوات المسلحة الرواندية الجنرال تشارلز كايونغا للفريق بأنه جرى في تموز/يوليه ٢٠١٢ نشر اللواء ٣٠٥ في كينيجي.

٢' الدعم المقدم من القوات الخاصة الرواندية إلى حركة ٢٣ آذار/مارس

١١ - قدمت القوات الخاصة الرواندية المنتشرة مع القوات المسلحة الكونغولية في روتشورو الدعم لعمليات حركة ٢٣ آذار/مارس. وفي أعقاب اتفاق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ما برحت وحدتان من القوات الخاصة تابعتان للقوات المسلحة لكل من البلدين، تضمّان قوات رواندية بقيادة المقدم جايمس كاسيوس، تقومان بعمليات مشتركة على طول الحدود الرواندية منذ عام ٢٠١١ (انظر S/2011/738، الفقرة ١١٦، والمرفق ٨ لهذا التقرير).

١٢ - وقال للفريق ضباط سابقون وحاليون في الحركة بالإضافة إلى عدد من كبار قادة القوات المسلحة الكونغولية إن فصائل من القوات الخاصة قدمت الدعم سرا إلى هجمات شنتها الحركة. وأفاد خمسة من سكان القرى المحلية بأن القوات الخاصة الرواندية كانت تعقد اجتماعات منتظمة مع الحركة^(١). وخلال قيام الفريق بمهمة في المنطقة، شاهد أحد أفرادها قائدا في الحركة يتصل عبر جهاز لاسلكي بالقوات الرواندية طلباً لتعزيزات.

١٣ - ورغم تردد حكومة رواندا في سحب قواتها الخاصة من مناطق المتمردين، فقد سحبت ٣٤٤ جنديا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأبلغ الفريق ضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية وعناصر في الحركة وعناصر في الجماعات المسلحة ومسؤولون حكوميون في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن بعضا من تلك القوات الخاصة عاد فورا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وواصل عملياته مع الحركة.

٣' معالجة المصابين في مستشفى كانومبه العسكري

١٤ - أحلّت القوات المسلحة الرواندية مصابين إلى رواندا. فقد أبلغ الفريق ضابطان سابقان وعضو بارز في الجبهة الوطنية الرواندية، وضابط سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بأن المتمردين نقلوا معظم الجنود الروانديين الجرحى الذين كانوا يقاتلون إلى جانب الحركة إلى مستشفى كانومبه العسكري في كيغالي. وقد دفنت القوات المسلحة الرواندية القتلى في مقبرة كانومبه العسكرية. وزار أحد المتعاونين مع الحركة الذين قابلهم الفريق

(١) طلب الفريق، في أعقاب اعتداء طفيف استهدف مركباته قام به أفراد عصابات داخل منطقة خاضعة لسيطرة حركة ٢٣ آذار/مارس، توفير الحماية له من قبل قائد في حركة ٢٣ آذار/مارس، طلب تعزيزات بواسطة جهاز لاسلكي رقمي. وتبين للفريق لاحقا أن المواكبة كانت بقيادة قوات خاصة رواندية قدموا من كاهونغا.

المستشفى بعد العمليات التي شنتها الحركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكد وجود عشرات الجنود الجرحى.

‘٤’ الاتصال بين حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة الرواندية

١٥ - وأعمّ ضباط القوات المسلحة الرواندية وحركة ٢٣ آذار/مارس معدات الاتصالات التي يستعملونها في ما بينهم بهدف تنسيق العمليات. وأفاد أفراد سابقون في القوات المسلحة الرواندية والجهة الوطنية الرواندية، بالإضافة إلى كوادر من الحركة، أن كبار الضباط في القوات المسلحة الرواندية والحركة كانوا يتصلون ببعضهم عبر منظومات لاسلكية رقمية ذات ذبذبات عالية جدا (VHF) تستخدمها القوات المسلحة الرواندية وتشاطرهما مع قادة الحركة. وتجري الاتصالات اللاسلكية العملائية على المستوى الأدنى باستعمال أجهزة لاسلكية تجارية كان يستخدمها ضباط الحركة في القوات المسلحة الكونغولية وسلّموها لاحقا لضباط القوات المسلحة الرواندية. وقادة القوات المسلحة الكونغولية قادرون على التنصت على الاتصالات الأخيرة. ومنذ أن قدم الفريق الإضافة لتقريره، أُطلع على اتصالات لاسلكية رُصدت حديثا بين قادة كل من القوات المسلحة الرواندية والحركة^(٢).

‘٥’ العمليات السرية للقوات المسلحة الرواندية وحركة ٢٣ آذار/مارس

١٦ - وثق الفريق نمطا للعمل الاستخباراتي الذي كانت تقوم به القوات المسلحة الرواندية وحركة ٢٣ آذار/مارس في ما يتعلق بمواقع القوات المسلحة الكونغولية حول قرى خط المواجهة كيبومبا وتونغو، اللتين كانتا تحميان مدينتي غوما وماسيسي، على التوالي. ومنذ أن بدأت الحركة عملياتها، أسرت السلطات الكونغولية جنديين روانديين وجنديا روانديا مسرّحا في كيبومبا (انظر المرفق ٩ لهذا التقرير). وقابل الفريق خمسة أفراد آخرين بينهم جنديان روانديان سابقان وعنصر سابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعادت الحركة تجنيده، وعنصر سابق في الحركة، ومدني رواندي أُلقي القبض عليه وهو يجمع معلومات استخباراتية عن الحركة في تونغو (انظر المرفق العاشر لهذا التقرير).

١٧ - وحصلت سلسلة من الاغتيالات المحددة الأهداف واعتداءات بالقنابل اليدوية في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقال قادة من الحركة للفريق إنه قد يتعين عليهم الاستيلاء على غوما لتوفير الأمن للسكان إلا أنه استنادا إلى محققين حكوميين وضباط

(٢) أودع الفريق المكالمات اللاسلكية الجديدة التي جرى التنصت عليها محفوظات الأمم المتحدة للعودة إليها في المستقبل.

سابقين في القوات المسلحة الرواندية وقادة مجتمعيين، كان أفراد من جيسيني يشنون هجمات روتينية بقنابل يدوية تستخدمها القوات المسلحة الرواندية، بأوامر من القوات المسلحة الرواندية وأفراد الحركة العاملين انطلاقاً من رواندا (انظر المرفق ١١ لهذا التقرير). وأفاد ضباط اللوجستيات في القوات المسلحة الكونغولية بأن هذه القنابل غير مسجلة في مخزوناتهم. وفي أعقاب تحقيق أجري في هذه الهجمات، أوقفت الشرطة الرواندية عدداً من الأفراد العاملين انطلاقاً من جيسيني، بالإضافة إلى ضباط سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانت القوات المسلحة الرواندية أعادت تجنيده للعمل في صفوف القوات الخاصة الرواندية في روتشورو فور إعادة تسريحه (انظر المرفق ١٢ لهذا التقرير). وكانت التحقيقات لا تزال جارية حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

٦' الإمدادات بالأسلحة

١٨ - واصلت قوات الدفاع الرواندية إمداد حركة ٢٣ آذار/مارس بالأسلحة والذخيرة. فقد شاهد ضباط وجنود تابعون للحركة شحنات إمدادات نصف شهرية سلمتها القوات إلى مقر الحركة في رونيوي منذ بداية أعمال التمرد. وكان العقيد ماكينغا قد أطلع هؤلاء الضباط على الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر التي كانت قوات الدفاع الرواندية قد تبرعت بها للحركة.

١٩ - وشاهد عدة مقاتلين سابقين في صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس تسليم شحنات إمدادات متزايدة بالذخيرة من رواندا قبل تنفيذ عمليات محددة. وأفاد أربعة جنود سابقين في الحركة عن دورهم في المساعدة في نقل صناديق ذخيرة من قاعدتي قوات الدفاع الرواندية في كينغي ونجيريما في رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الهجمات على بوناغانا والبلدات الرئيسية في روتشورو

عمل قادة قوات الدفاع الرواندية جنبا إلى جنب مع حركة ٢٣ آذار/مارس وزودوها بالدعم اللوجستي خلال عمليات تموز/يوليه ٢٠١٢ التي مكنت من السيطرة على بلدات بوناغانا وروتشورو وكيوانجا ورومانغابو (انظر المرفق ١٣ لهذا التقرير). ودعم قادة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أيضا هذه الهجمات. وخلال تلك العملية، قتل المتمردون أحد أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في بوناغانا، وأطلقوا النار على قاعدة البعثة في كيوانجا (انظر المرفق ١٤ لهذا التقرير).

وذكر جنود في حركة ٢٣ آذار/مارس وضباط في القوات المسلحة

الكونغولية ومؤيدون للحركة وموظفون تابعون للأمم المتحدة أنه بالإضافة إلى مرابطة قوات الدفاع الرواندية بصورة دائمة في مواقع مشتركة مع الحركة، فقد قامت تلك القوات بنشر أكثر من ٢٠٠٠ جندي بهدف الاستيلاء على بوناغانا. وجاء في أقوال عدة جنود من الحركة أن قادة القوات المسلحة الرواندية أمّدت المتمردين بأسلحة ثقيلة من قبيل المدافع الرشاشة من عيار ١٢,٧ ملم ومدافع الهاون من عيار ٦٠ ملم و ٩١ ملم و ١٢٠ ملم والقاذفات المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، قبل تنفيذ ذلك الهجوم. وقدمت القوات الخاصة الرواندية في روتشورو أيضا المساعدة للمتمردين وأطلقت ١٣ طلقة على طائرة هليكوبتر مقاتلة تابعة للقوات المسلحة الكونغولية خلال عملية الاستيلاء على بلدة كيوانجا.

وجاء في أقوال ضباط سابقين في صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس وضباط سابقين في القوات المسلحة الرواندية، أن القوات الرواندية التي شاركت في ذلك الهجوم كانت تابعة للواء ٣٠٥ والكتيبة ٩٩. وقد تولى المقدم كيتوكو كاديدا قيادة هذه الوحدات بتنسيق من الجنرال روفوشا وتحت القيادة العامة للجنرال كايونغا. ووفقا لما ذكره عدة ضباط وجنود سابقين في صفوف الحركة، فإن الجنرال كايونغا كان حاضرا في مقر الحركة في رونيوي أثناء العملية.

وأكد ضباط حاليون وآخرون سابقون في صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس وسياسيون وضباط تابعون للقوات المسلحة الكونغولية أن عدداً من كبار الضباط الروانديين ومن الحركة، اشتركوا في التخطيط لتلك الهجمات. وقبل تنفيذ تلك العمليات، سافر الجنرال نتاغاندا، والعقيد ماكينغا، والعقيد بودوان نغارويي، إلى رواندا لعقد اجتماع في كينيغي، مع الجنرال كاباريي، والجنرال جاك نزيوا، والجنرال كايونغا. وعلم الفريق من المصادر نفسها أن العقيد ماكينغا كان قد خطط لمزيد من التفاصيل مع الجنرال روفوشا.

وفي أعقاب القتال الذي دار في روتشورو، أفاد ضباط في القوات المسلحة الكونغولية وزعماء محليون عن سقوط نحو ٣٠ ضحية في ساحة المعركة، معظمهم جنود يرتدون بذات عسكرية رسمية رواندية (انظر المرفق ١٥ لهذا التقرير). والحركة هي الجماعة المسلحة الوحيدة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يرتدي أفرادها البذات العسكرية الرواندية وعثرت القوات المسلحة الكونغولية على بندقية هجومية من طراز كلاشينكوف لم تكن مسجلة ضمن مخزون القوات المسلحة الكونغولية وقذيفة هاون من عيار ٦٠ ملم ذات

حشوة مستطيلة لا تنفق مواصفاتها مع مواصفات قذائف الهاون التي تستعملها تلك القوات، ورخصة قيادة رواندية (انظر المرفقات ١٦ و ١٧ و ١٨ لهذا التقرير، على التوالي).

(ب) تجنيد مقاتلين لحساب حركة ٢٣ آذار/مارس في رواندا

٢٠ - تزايدت أنشطة التجنيد التي تقوم بها القوات المسلحة الرواندية داخل رواندا لصالح حركة ٢٣ آذار/مارس في الأشهر الماضية. فقد استهدف التجنيد أساسا الجنود الروانديين المُسَرَّحين والمدنيين وكذلك اللاجئين الكونغوليين. وتواصل القوات المسلحة الرواندية فرض التجنيد القسري على المقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من مخيم التسريح في موتوبو (انظر الفقرة ١٥٧). واستنادا إلى أرقام قدمها عشرات الجنود السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس فرّوا من مخيمات التدريب، يقدر الفريق أن الحركة درّبت، منذ إنشائها حتى الآن، ما لا يقل عن ٨٠٠ جندي جديد.

٢١ - وأجرى الفريق، منذ الإضافة التي قدمها لتقريره المؤقت، مقابلات مع ٤٨ مقاتلا إضافيا من مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين، ٢٦ منهم روانديون^(٣). ومنذ إنشاء الحركة، سلّم أكثر من ٥٠ مواطنا روانديا أنفسهم إلى البعثة بيد أن الحكومة ما برحت ترفض إعادتهم إلى وطنهم بحجة تعذّر إثبات جنسياتهم حتى ذلك الحين.

٢٢ - ولا يزال معظم الجنّدين يعبرون عن طريق فندق بوشوكورو التابع للجنرال تناغادرا في كينيغي، رواندا، قبل إيفادهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أكد الفريق، خلال الزيارة التي قام بها إلى بوشوكورو في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، أن مرافق الفندق المحاطة بوحدة حماية تابعة للقوات المسلحة الرواندية، مطابقة للأوصاف التي قدمها جنود سابقون في صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس (انظر المرفق ١٩ لهذا التقرير).

٢٣ - وانطلاقا من كينيغي، ترافق القوات الرواندية الجنّدين عبر متّره فيرونغا الوطني إلى رونيوي. وذكر جنود سابقون في صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس أن ضباطا في القوات المسلحة الرواندية أبلغوهم، قبل وصولهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأنهم سيقاتلون لحساب الجنرال تناغادرا بهدف السيطرة على كيفو الشمالية، فعمدوا إلى مصادرة هواتفهم وإحراق بطاقات هوياتهم وأوعزوا إليهم بالادعاء بأنهم كونغوليين إذا وقعوا في الأسر.

(٣) أجرى الفريق مقابلات مع ما مجموعه ٥٢ مواطنا روانديا فروا من الحركة.

واستناداً إلى المصادر نفسها، فقد كان الجنود الروانديون يُعيدون كل مجنّد يفرّ إلى رواندا، إلى صفوف الحركة حيث يجري إعدام معظمهم أو اغتياله أو تعذيبه.

٢٤ - وعلم الفريق من أفراد في حركة ٢٣ آذار/مارس وضباط سابقين في القوات المسلحة الرواندية وسياسيين أن الجنرال كابريري يتحمل المسؤولية في نهاية الأمر عن تجنيد جميع الأفراد في الحركة وأنه أمر ضباط تابعين للقوات المسلحة الرواندية المواليين له بتيسير عمليات التجنيد في رواندا.

٢٥ - وأبلغ سياسيون وقادة محليون وجنود سابقون في حركة ٢٣ آذار/مارس الفريق بأن الحركة أقامت أربعة معسكرات تدريب واستكملت مجموعة ثانية من التدريب لفرق جنود منفصلة تراوح تعداد أفرادها بين ١٠٠ جندي و ٢٥٠ جندياً. ويقوم المدربون، بمن فيهم الضباط الروانديون، بإطلاع المجندين على أوجه إخفاق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوضيح هدفهم من تحرير جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٦ - وأبلغ ضباط وجنود سابقون في حركة ٢٣ آذار/مارس الفريق بأن الجنود المدربين حديثاً يُرسلون على الفور إلى الخطوط الأمامية لتوفير تغطية لوحدة الحركة. ونظراً لافتقار المجندين الجدد إلى التجربة، فقد قُتل نصفهم تقريباً، خلال العمليات القتالية التي وقعت في بلدات بوناغانا وروتشورو ورومانغابو في تموز/يوليه ٢٠١٢.

(ج) تيسير القوات المسلحة الرواندية الفرار من الخدمة والالتحاق بحركة ٢٣ آذار/مارس

٢٧ - منذ تقديم الفريق الإضافة لتقريره المؤقت، يواصل ضباط وجنود سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الانضمام إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. فقد ذكر عدة ضباط سابقين في المؤتمر الوطني وضباط حاليون في القوات المسلحة الكونغولية أن الجنرال كابريري أو مساعده النقيب سيلستان سينوكو، قد أمراهم بالفرار من الخدمة. وأفاد مقاتلون حاليون وآخرون سابقون في صفوف الحركة، ومسؤولون في دوائر الهجرة بأن معظم الضباط الذين انضموا إلى الحركة انضموا إليها عبر الأراضي الرواندية. وذكروا أن الفارين من الخدمة يعبرون عادة الحدود عبر غوما ويتجهون إلى روبنجيري، حيث يرافقهم جنود روانديون عبر متزّه فيرونغا الوطني إلى رونيوني.

(د) دعم الأنشطة السياسية لحركة ٢٣ آذار/مارس

٢٨ - عين المسؤولون الروانديون القيادة السياسية لحركة ٢٣ آذار/مارس وأعضاء حكومتها. فقد جاء في ما ذكره ضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية وأنصار الحركة وسياسيون في بداية تموز/يوليه ٢٠١٢، أن الجنرال كابريري فرض الأسقف جان ماري

رونيغا لوغيري ليكون المنسق السياسي للحركة (انظر المرفق ٢٠ لهذا التقرير). وكان رونيغا، الممثل السابق لحزب المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في كينشاسا، قد توجه إلى كيغالي قبل شغل منصبه الجديد في صفوف المتمردين. وذكرت المصادر نفسها أن الجنرال كباريي عيّن أيضا بصورة انفرادية أعضاء حكومة حركة ٢٣ آذار/مارس الذين تمت تسميتهم في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر المرفق ٢١ لهذا التقرير). وخلال زيارة قام بها الفريق إلى بوناغانا يوم الإعلان عن الحكومة، لم يكن عدة أعضاء في الحركة يعلمون بتعيينهم لشغل مناصب في تلك الحكومة.

٢٩ - ووفقا لما ذكره أعضاء في حركة ٢٣ آذار/مارس ومتعاونون وسياسيون، فرغم بدء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إطلاق مبادرات إقليمية لتسوية النزاع في آب/أغسطس ٢٠١٢، فإن الجنرال كباريي والجنرال نزيما قدّما مشورة إلى المتمردين بشأن سبل تحديث المطالب السابقة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لتصبح منسجمة مع السياق السياسي الراهن^(٤).

(هـ) جمع الأموال في رواندا لحساب حركة ٢٣ آذار/مارس

٣٠ - دأب أعضاء في الجبهة الوطنية الرواندية على تجنيد المتعاطفين مع حركة ٢٣ آذار/مارس وجمع الأموال لها من داخل رواندا. وعلم الفريق من سياسيين وضباط سابقين في القوات المسلحة الرواندية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أن رويغامبا باليدنا، وهو عضو في مجلس الشيوخ في رواندا ورئيس جامعة كيغالي الحرة، والأسقف جون روسياهاانا (انظر S/2012/348/Add.1، الفقرة ٢٩)، وكلاهما عضوان في الجبهة الوطنية، قد أشرفا على هذه الأنشطة في رواندا والخارج. وأبلغت المصادر نفسها الفريق بأن ضباطا رفيعي المستوى في القوات المسلحة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية يحولون جزءاً من المساهمات المالية التي تُجمع باسم الحركة، لحساباتهم الخاصة.

(و) التسلسل القيادي لحركة ٢٣ آذار/مارس في كيغالي

٣١ - ذكر ضباط وجنود سابقون في حركة ٢٣ آذار/مارس أن الجنرال نتاغاندا لا يزال يشغل منصب القائد الأعلى للمتمردين في الميدان بينما يتولى العقيد ماكينغا المسؤولية عن العمليات والتنسيق مع الجماعات المسلحة المتحالفة مع الحركة. وذكر ضباط في القوات

(٤) أوعز الجنرال كباريي والجنرال نزيما إلى حركة ٢٣ آذار/مارس بالعودة إلى ما كانت تطالب به خلال عملية السلام مع الحكومة في عام ٢٠٠٨ وإلى إضافة عناصر أخرى متصلة بالحكم والتنمية.

المسلحة الرواندية وأعضاء سابقون وحاليون في الحركة الرئيس الأسبق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الجنرال لوران نكوندا^(٥)، وهو أحد الأفراد المشمولين بالجزاءات، كان يقدم المشورة إلى قادة الحركة ويُجنّد مقاتلين لحسابها في رواندا.

٣٢ - ويتولى مسؤولون روانديون القيادة العامة والتخطيط الاستراتيجي لحركة ٢٣ آذار/مارس. فقد أكد سياسيون وأعضاء حاليون وسابقون في الحركة وضباط في القوات المسلحة الكونغولية وضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية أن الجنرال نتاغاندا والعقيد ماكينغا يتلقيان أوامر عسكرية مباشرة من رئيس القوات المسلحة الرواندية، الجنرال كايونغا، الذي يتصرف بدوره بناء على تعليمات من وزير الدفاع في أوغندا الجنرال جيمس كباريي (انظر المرفق ٢٢ لهذا التقرير). ويقدم الأمين الدائم لوزارة الدفاع، الجنرال جاك نزيوا، المشورة الاستراتيجية للحركة ويشرف على تقديم الدعم اللوجستي إليها. وأدى الجنرال كباريي والجنرال نزيوا أيضا دورا أساسيا في مساندة الأنشطة السياسية للحركة. وأفاد ضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية وأعضاء حاليون في الحركة وضباط سابقون فيها، أن الجنرال روفوشا يتولى إدارة الدعم الأرضي العسكري المقدم للحركة.

٣٣ - وذكر عدد من الضباط الحاليين والسابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس أيضا أن مسؤولين روانديين رفيعي المستوى سافروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل عقد اجتماعات مع قادة الحركة. فقد توجه الجنرال كايونغا إلى رونيوني ثلاث مرات على الأقل لغرض التخطيط لعمليات وتحديد التأكيد للمتمردين على دعم حكومة رواندا الكامل لهم.

(ز) تقديم الدعم إلى أفراد خاضعين للجزاءات

٣٤ - لا يزال الجنرال نتاغاندا متمركزا في موقع قرب رونيوني (انظر المرفق ٢٣ لهذا المرفق)، على بعد بضعة كيلومترات فقط من الحدود الرواندية، وهو يسافر بانتظام إلى رواندا، في انتهاك لحظر السفر المفروض عليه. وذكر ضباط في حركة ٢٣ آذار/مارس موالون للجنرال نكوندا أنهم لم يقبلوا العمل بدعم من رواندا إلا بعد أن تلقوا ضمانات من مسؤولين كبار في حكومة رواندا بالإفراج عن الرئيس السابق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والسماح بعودته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال ضباط في الحركة إن

(٥) شملت الجزاءات لوران نكوندا في عام ٢٠٠٧ عندما كان زعيماً للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. انظر S/2012/348/Add.1، الفقرات ٢٧ و ٣١ و ٣٤.

الجنرال نكوندا قام بزيارة الحركة في رونيوني لتشجيع ضباطه، في انتهاك لحظر السفر المفروض عليه.

٢ - دعم حكومة أوغندا لحركة ٢٣ آذار/مارس

٣٥ - لئن كانت شبكات هامة داخل الحكومة الأوغندية تقدم الدعم إلى حركة ٢٣ آذار/مارس على نحو أخف حدة من انحراط حكومة رواندا في تقديمه، فإنها دأبت أيضا على دعم الحركة عن طريق تيسير الأنشطة السياسية والعسكرية لأفراد الحركة أثناء وجودهم في كمبالا بصورة دائمة وإمدادها بالمساعدة التقنية والمشورة السياسية والدعم العسكري. فقد أرسل قادة القوات المسلحة الأوغندية جنودا وأسلحة لتعزيز عمليات محددة للحركة وساندوا جهودها المتعلقة بالتجنيد وشراء الأسلحة في أوغندا. وأيد المسؤولون الأوغنديون أيضا سياسة التزام عدم التدخل التي تحوّل السلطات العسكرية والمدنية المحلية التعاون مع الحركة مستفيدين من علاقاتهم الشخصية بالقوات المسلحة الرواندية أو المتمردين. وتعاون كبار قادة القوات المسلحة الأوغندية أيضا مع الجنرال نتانغاندا وسمحوا له بزيارة كمبالا واقتناء مقر إقامة فيها، في انتهاك لحظر السفر وتجميد الأصول الخاضع لهما. وفي اتصال رسمي باللجنة، أشار أيضا محامون وكثتهم حكومة رواندا إلى أن الحركة تتلقى دعما من داخل الأراضي الأوغندية (انظر المرفق ٢٤ لهذا التقرير).

(أ) الدعم العسكري المقدم من القوات المسلحة الأوغندية لحركة ٢٣ آذار/مارس

١' الدعم بالقوات

٣٦ - نشط أفراد القوات المسلحة الأوغندية في تقديم الدعم لحركة ٢٣ آذار/مارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب القوات المسلحة الرواندية. وقد تأكد ذلك للفريق خلال زيارته الميدانية إلى روتشورو. بما جاء في أقوال ثلاثة ضباط مخبرات تابعين للقوات المسلحة الأوغندية وثلاثة دبلوماسيين مقيمين في كمبالا ومسؤولين وقادة مجتمعين أوغنديين وكونغوليين.

٣٧ - وأبلغ ثلاثة مسؤولين من حكومة أوغندا وزعيم محلي أوغندي وأفراد من حركة ٢٣ آذار/مارس الفريق بأن القوات المسلحة الأوغندية قامت في تموز/يوليه بتجميع جنود من مقر الفرقة الغربية في مبارارا ومن كيسورو وأرسلتهم إلى في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام مواقع الانتشار في قريتي مورامبا وموهانغوزي على مقربة من الحدود. وتيسيرا للدعم الأوغندي، عيّنت الحركة عملاء لها في مركزي بوناغانا وكيئاغوما الحدوديين. ولاحظ الفريق خلال زيارته إلى كيئاغوما في آب/أغسطس ٢٠١٢، نقاط مراقبة تابعة

للحركة على الجانب الكونغولي من الحدود وعدم وجود مسؤولين في الجانب الأوغندي منها (انظر المرفق ٢٥ لهذا التقرير)^(٦).

٣٨ - وأبلغ قادة محليون تابعون للقوات المسلحة الكونغولية وضباط حاليون وسابقون في حركة ٢٣ آذار/مارس الفريق بأن القوات المسلحة الأوغندية قامت في تموز/يوليه ٢٠١٢ بنشر وحدة تضم حوالي ٦٠٠ جندي من القوات المسلحة الأوغندية كانوا موجودين في بوسانزا، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تمهيدا للهجمات التي شنها المتمردون في إقليم روتشورو. وذكرت المصادر نفسها أن الجنود الأوغنديين عززوا القوات الرواندية المتواجدة أصلاً وشكّلوا ما اصطُبحوا على تسميته "لواءً مختلطاً"، تجاوز قوامه عدد جنود الحركة. وخلال تلك الفترة، سمع جندي سابق في الحركة صدفة محادثة بين قادة تابعين للقوات المسلحة الأوغندية وللحركة، باستخدام جهاز لاسلكي تجاري، تطرّفوا فيها إلى ضرورة "تحقيق اللامركزية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية". وقد حصل الفريق على نسخة من تسجيلات لاسلكية مُلتقطة لاتصالات بين ضباط أوغنديين مع ضباط روانديين وضباط تابعين للحركة خلال القيام بعمليات عسكرية مشتركة، وهم يتحدثون بلهجة سواحيلية وصفها مترجمون شفويون بأن الجيش الأوغندي يتكلم بها عادة بالإضافة إلى استخدام بعض العبارات بلغة الكيغاندا (انظر المرفق ٢٦ لهذا التقرير)^(٧).

٣٩ - وتمكّن جنود سابقون في صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس وسلطات محلية وأهالي قرى التمييز بسهولة بين الجنود الأوغنديين الذين كانوا يرتدون البذات العسكرية للقوات المسلحة الأوغندية ويتميزون بأحذيتهم ومعداتهم العسكرية. وفي حين كان الجنود الأوغنديون يتكلمون الإنكليزية أو لغتي الكيغاندا أو الكينيانكولي أو السواحيلية، كان الجنود الروانديون يتكلمون لغة كينيارواندا بينما كان جنود الحركة يتكلمون لغة هي مزيج من لغة كينيارواندا واللغة السواحيلية.

٤٠ - وذكر أفراد من حركة ٢٣ آذار/مارس أن ضباطا في القوات المسلحة الأوغندية يعرفون عن أنفسهم بأنهم أوغنديون. وقال زعيم محلي للفريق إن ضابطا في القوات المسلحة الأوغندية وجّه كلمة إلى السكان بلغة كيفومبير، وهي اللغة التي يتكلم بها أهالي جنوب

(٦) أبلغت حكومة أوغندا الفريق خطياً بأن لحركة ٢٣ آذار/مارس موقع عسكري في كيتاغوما.

(٧) أودع الفريق التسجيلات محفوظات الأمم المتحدة.

غرب أوغندا^(٨). وأفاد موظفون طبيون أن ضابطاً آخر من القوات المسلحة الأوغندية لا يتكلم اللغات المحلية طلب بالإنكليزية أدوية من مستشفى روتشورو.

٤١ - وأجرى الفريق مقابلات مع جندي أوغندي كان قد اعتُقل في جمهورية الكونغو الديمقراطية قال خلالها إنه بعد تلقيه تدريباً عسكرياً في ماساكا، أوغندا، أرسله قادته للقتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جانب ثلاث مجموعات قوامها ٧٥ جندياً أوغندياً متمرساً ومتدربين آخرين. وأفاد جنديان سابقان في حركة ٢٣ آذار/مارس كانوا قد قاتلوا في صفوف القوات المسلحة الأوغندية بأن بعض هؤلاء الجنود كانوا يتمتعون بخبرة قتالية بينما كان آخرون قد انتهوا في الآونة الأخيرة من تلقي تدريب أساسي. وأجرى الفريق مقابلتين مع مواطن أوغندي آخر كانت القوات المسلحة الكونغولية قد اعتقلته في إقليم روتشورو، رفض خلال المقابلتين الكشف عن غير اسمه وانتسابه إلى القوات المسلحة الأوغندية^(٩).

٤٢ - وفي أعقاب العمليات الواسعة النطاق التي نُفذت في تموز/يوليه ٢٠١٢، علم الفريق من موظف حدود وزعيمين محليين كونغوليين مقيمين في أوغندا وجنود سابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس أن القوات المسلحة الأوغندية والحركة قد أجلت إصابات إلى أوغندا ونقلتهم إلى المستشفى العسكري في مبارارا. وأجرى الفريق مقابلة مع ضابط سابق في الحركة ومدني كان قد كُلف بإجلاء القتلى والجرحى عبر الحدود بمواكبة القوات المسلحة الأوغندية.

٢' الإمداد بالأسلحة

٤٣ - اشترت حركة ٢٣ آذار/مارس أسلحة وذخيرة من قادة القوات المسلحة الأوغندية. وكان العقيد ماكينغا بدأ أصلاً بشراء الأسلحة من شبكات الدعم في أوغندا قبل فراره من القوات المسلحة الكونغولية (انظر المرفق ٢٧ لهذا التقرير). فقد جمع الفريق عدة روايات عن شحنات أسلحة إلى الحركة من داخل أوغندا، ولا سيما قبل وقوع هجمات في روتشورو، تضمنت ما يلي:

(٨) لغة كيفومبيرا مشابهة كثيراً للكينيارواندا وهي مستعملة في رواندا وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.
(٩) رفض هذا المواطن الأوغندي أيضاً الإفادة بأية معلومات أمام الضباط الكونغوليين الذين كانوا يشرفون على احتجازه طوال أكثر من شهرين.

(أ) ذكر جنود سابقون في الحركة أن ضباطا في القوات المسلحة الأوغندية المرابطين في كيسورو دأبوا على تزويد الحركة بكميات صغيرة من الأسلحة. وقال جندي سابق في الحركة إنه كان قد رافق العقيد ماكينغا إلى كيسورو في ثلاث مرات أوائل تموز/يوليه ٢٠١٢، وشهد بنفسه قيام العقيد ماكينغا بشراء أسلحة من ضباط تابعين للقوات المسلحة الأوغندية. فكانوا كل مرة يعودون حاملين مدافع رشاشة من عيار ١٢,٧ ملم حصلوا عليها مجاناً.

(ب) ذكر جندي سابق في حركة ٢٣ آذار/مارس أن قادة القوات المسلحة الأوغندية استقدموا أسلحة ثقيلة منها مدافع رشاشة عيار ١٢,٧ ملم إلى التل المطل على بوناغانا، على الجانب الأوغندي من الحدود، من أجل دعم الحركة أثناء الهجوم، وتركوها للمتطرفين بعد أن استولوا على البلدة^(١٠). وقال ضابط سابق في الحركة للفريق أنه تلقى أثناء الهجوم عدة صناديق تحوي بنادق من طراز كلاشينكوف وذخيرة للرشاشات الصغيرة من الجنود الأوغنديين الموجودين على نفس التل.

(ج) وذكر ضابطان سابقان في القوات المسلحة الرواندية، وضابطان في القوات المسلحة الكونغولية، وأحد كوادر الحركة، وجندي سابق في الحركة أن شاحنتين نقلتا أسلحة وذخائر إلى بوناغانا قبل الهجوم على روتشور وكيوانجا. وبحسب قول أحد ضباط القوات المسلحة الكونغولية، كانت الشحنتان تحملان قاذفات قنابل من طراز آر بي جي ورشاشات على الخصوص.

(د) وقال للفريق اثنان من كوادر الحركة، ورجل أعمال مقره كمبالا إن ضباطا من القوات المسلحة الأوغندية اجتمعوا بممثلين عن الحركة بالقرب من مصنع إنتاج الأسلحة في ناكاسونغولا لمناقشة مسائل متعلقة بالأسلحة المخزونة في قاعدة ناكاسونغولا العسكرية^(١١). وفي وقت لاحق، سلم ضباط من القوات المسلحة الأوغندية الأسلحة والذخائر، بينها مدافع هاون، للحركة في بوناغانا حوالي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وخلال الأسبوع نفسه، ذكر أحد كوادر الحركة، ومسؤول حدودي أوغندي، وضابط سابق في القوات المسلحة الرواندية أن شاحنة أفرغت حمولة من الأسلحة في بوناغانا.

(١٠) بقيت هذه الأسلحة الثقيلة على الجانب الأوغندي من الحدود إلى أن دحر المتمردون البعثة والقوات المسلحة من بوناغانا، حيث قدمها الجنود الأوغنديون إلى حركة ٢٣ آذار/مارس.

(١١) تدير هذا المصنع شركة لويرو إندستريز.

الهجمات على البلدات الرئيسية في إقليم روتشورو

اشتركت الحركة والقوات الرواندية والأوغندية في تنفيذ العمليات أثناء الاستيلاء على روتشورو في تموز/يوليه ٢٠١٢. وذكر ضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية، ومسؤولون حدوديون، وضباط في القوات المسلحة الكونغولية، وجنود سابقون في الحركة أنه خلال ليلة ٥ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، بينما كانت قوات الحركة والقوات المسلحة الرواندية تخوض معارك في بوناغانا، قصفت القوات الأوغندية البلدة الحدودية في موقع انتشارها على التل المطل على البلدة وأرسلت وحدة قوامها بين ١٠٠ و ١٥٠ جنديا للقتال إلى جانب قوات الحركة والقوات الرواندية. وأكد حفظة السلام التابعون للبعثة إطلاق النار على القوات المسلحة الكونغولية من أوغندا.

وأجرى الفريق مقابلات بشكل منفصل مع ١٥ شاهد عيان على هذه الأحداث، منهم موظفون حدوديون كونغوليون وأوغنديون وضباط من القوات المسلحة الكونغولية متمركزون على الحدود وقرويون ولاجتون وجندي سابق في القوات المسلحة الأوغندية وجنود في الحركة، شاهدوا جميعا عبور القوات المسلحة الأوغندية إلى داخل بوناغانا في خضم هجوم القوات المسلحة الرواندية والحركة.

وعبر مزيد من القوات الأوغندية الحدود إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر ثلاثة مواقع متباعدة يومين قبل عمليات ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ ضد روتشورو وكيوانجا. وشاهد أربعة قادة محليين ومسؤولان أوغنديان ولاجتون كونغوليون في أوغندا، وجنود سابقون في الحركة أربع شاحنات وهي تعبر الحدود إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيتاغوما إلى بوسانزا. ودخلت أربع شاحنات أخرى عبر بوناغانا ونقلت أسلحة وقوات أوغندية إلى خطوط الجبهة في بلدة روتشورو وكالينغيرا. وقدر جنود القوات المسلحة الكونغولية والحركة أن تلك الشاحنات كانت تقل نحو ٣٠٠ فرد إضافيين من القوات الأوغندية.

وقال شهود عيان من بوسانزا للفريق إن أفراد القوات الأوغندية الرواندية والحركة أجبروا نحو ٣٠ شابا على نقل ذخيرة إلى روتشورو وكيوانجا ثم على إجلاء القتلى والمصابين في طريق العودة إلى كاييرا. وقد أجرى الفريق مقابلة مع اثنين من المدنيين كانوا من بين الشبان الثلاثين. وشاهد ضباط في القوات المسلحة الكونغولية وضباط سابقون في الحركة وقادة محليون جثث جنود أوغنديين بعد المعركة.

وفي أعقاب الهجوم، عثرت القوات المسلحة الكونغولية على العديد من الذخائر والطلقات التي عادة ما تستخدمها القوات المسلحة الأوغندية (انظر المرفق ٢٨ لهذا التقرير).

(ب) التجنيد في حركة ٢٣ آذار/مارس في أوغندا

٤٤ - ما برح كوادر الحركة يجندون المقاتلين في أوغندا بدعم من السلطات الأوغندية. وقال مسؤولون أوغنديون، وموظف حدودي أوغندي، وزعيم محلي أوغندي، وأفراد حاليون في الحركة ومتعاونون معها، وجنود سابقون فيها، وضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية، وضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وأفراد في جماعات مسلحة مقرهم كمبالا، ومصدر دبلوماسي للفريق إن هذه الأنشطة متواصلة في مزارا وكاسيسي وكمبالا وكيسورو وأيضا في مخيمات اللاجئين في كيسورو ونياكيفالي.

٤٥ - وقال أربعة مسؤولين أوغنديين، وضباط في القوات المسلحة الكونغولية مقره بوناغانا، ومسؤولون حدوديون، وعنصر سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب للفريق إن فانسان موامبوتسا، رئيس محلة جومبا الذي يوجد مقره في بوناغانا، يسافر بانتظام إلى كيسورو لتنظيم عمليات التجنيد وجمع التبرعات المالية لفائدة الحركة مع رئيس مقاطعة كيسورو ميلتون بازاني، مفوض المقاطعة المقيم في كيسورو، وحليفه ويلبافورس نكونديزانا، وضباط محليين في القوات المسلحة الأوغندية. وفي إحدى المناسبات، أكد أحد الجنود السابقين في الحركة أن المتمردين جندوا ٢٨ مدنيا أوغنديا في كيسورو. وشاهد مسؤول أوغندي في كيسورو شخصا القوات المسلحة الأوغندية وهي تنقل مجندين إلى الحدود.

٤٦ - وأقر كوادر الحركة وأحد المتعاونين مع المتمردين أن السياسيين المنتمين للحركة، سيندوغو هاكيزيماننا، الملقب موسيغيني، وديوغراشياس نزابيريندا، شاركا في آب/أغسطس ٢٠١٢ برفقة مسؤولين أوغنديين في عملية تجنيد في مخيم نياكيفالي للاجئين في أوغندا. وشهد تسعة لاجئين قابلهم الفريق في نياكيفالي أنشطة تجنيد في صفوف الحركة في المخيم. وقام ثلاثة من الكوادر الناشطين حاليا في الحركة وكذلك السلطات الكونغولية، بإبلاغ الفريق بأن العقيد في الحركة، إينوسنت كاينا، سافر في تموز/يوليه ٢٠١٢ من بوناغانا إلى كاسيسي في أوغندا لتجنيد مقاتلين بمساعدة ضباط من القوات المسلحة الأوغندية.

٤٧ - وأفاد ثلاثة مقاتلين سابقين تلقوا تدريبات في معسكر الحركة في رونيوني عن مشاهدته مواطنين أوغنديين بين المتدربين. وكما أفادوا بأنه عندما يحاول مجندون الفرار إلى أوغندا، كانت القوات المسلحة الأوغندية تعيدهم إلى الحركة.

(ج) الأنشطة السياسية التي تقوم بها حركة ٢٣ آذار/مارس في كمبالا

٤٨ - أنشأت الحركة جناحها السياسي انطلاقا من كمبالا. وقال سياسيون وأعضاء في الحركة، ومصادر في أجهزة الاستخبارات للفريق إن وفدا من الحركة بقيادة رونيغا سافر إلى

كمبالا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ قبل انعقاد مؤتمر القمة الدولي الأول المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كمبالا يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس وقبل أن تكون السلطات الكونغولية قد أذنت للحكومة أوغندا بتيسير مراجعة اتفاق ٢٣ آذار/مارس المبرم مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وبموجب المصادر نفسها، وبعد مشاورات مع المسؤولين الأوغنديين، أكمل قادة الحركة برنامج الحركة المكون من ٢١ نقطة، والذي انطلقت ورشته في كيغالي، قبل المفاوضات المتوقعة (انظر المرفق ٢٩ لهذا التقرير)^(١٢).

٤٩ - ومنذ بدء إطلاق المبادرات الإقليمية، سافر العديد من أفراد الحركة إلى كمبالا في كثير من الأحيان، وأبقوا على حضور دائم في العاصمة. واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استأجرت حركة المتمردين أيضاً بيتين في كمبالا، زار الفريق أحدهما (انظر المرفق ٣٠ لهذا التقرير).

٥٠ - وأثناء وجود الكوادر في كمبالا، اجتمعوا بانتظام مع كبار المسؤولين العسكريين الأوغنديين والسلطات المدنية الأوغندية. وأفاد للفريق على وجه الخصوص، ضابط في القوات المسلحة الأوغندية، وعضو في المجتمع المدني الأوغندي وعدة سياسيين أوغنديين وعملاء في أجهزة الاستخبارات، ودبلوماسيون وضباط سابقون في القوات المسلحة الرواندية أن الحركة اجتمعت بالمستشار العسكري للرئيس، الجنرال سليم صالح، ومع المفتش العام للشرطة الفريق كالي كايهورا. وأقر ثلاثة من كوادر الحركة ومتعاونون معها بأنهم يتعاونون مع هذه السلطات أسبوعياً. وقال قادة في الحركة ومسؤولون أوغنديون للفريق إن قادة القوات المسلحة الأوغندية يزودون المتمردين بالمساعدة التقنية والمشورة السياسية، ويشتركون معهم في التخطيط وينسقون الدعم العسكري. وأثناء الزيارة الرسمية الثانية التي قام بها الفريق إلى كمبالا، أنكرت الحكومة وجود أي من أفراد الحركة في أوغندا قط، رغم المعرفة الشائعة بوجودهم هناك.

(د) التنسيق بين حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة الأوغندية

٥١ - قال اثنان من الكوادر الحاليين في الحركة وضابطان سابقان فيها وأحد ضباط القوات المسلحة الأوغندية وزعيم مجتمعي أوغندي وضابط سابق في القوات المسلحة الرواندية ورجال أعمال مقرهم كمبالا، وأحد الدبلوماسيين للفريق إن لتناغتنا علاقات

(١٢) حصل الفريق على هذه النقاط الـ ٢١ من ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين حصلوا عليها بدورهم من مسؤولين أوغنديين.

قوية مع كبار ضباط القوات المسلحة الأوغندية، وهو ينسق الدعم العسكري الأوغندي المقدم إلى الحركة، بالإضافة إلى تيسير الاتصالات الأولية مع الوفد السياسي التابع لها. وأفاد أحد الضباط السابقين في الحركة الموجود مقره في موقع الجنرال نتاغاندا عن حصول مكالمات هاتفية متعددة بين الجنرال نتاغاندا وضباط في القوات المسلحة الأوغندية.

٥٢ - وذكر ضابط في القوات المسلحة الأوغندية، وأحد الزعماء الأوغنديين وأحد كوادر الحركة وسياسيون، ومصادر في أجهزة الاستخبارات، ودبلوماسي مقره كمبالا، وعدد من رجال الأعمال أن الجنرال صالح كان مسؤولاً بصورة رئيسية عن الدعم المقدم من داخل القوات المسلحة الأوغندية إلى الحركة.

٥٣ - وعلى الصعيد المحلي، قال مسؤول أوغندي، وزعيم محلي مقره أوغندا، وأحد الكوادر الحاليين في الحركة، وثلاثة جنود سابقين فيها للفريق إن العقيد ماكينغا سافر إلى كيسورو للاجتماع بضباط من القوات المسلحة الأوغندية قبل تنفيذ عمليات الحركة. وذكر أربعة مسؤولين أوغنديين وضباط في القوات المسلحة الأوغندية أن الرائد تشارلز موكاسا، قائد الكتيبة ٦٣ التابعة للقوات المسلحة الأوغندية، والتي مقرها كيسورو، اضطلع بمسؤولية تنسيق الدعم المقدم إلى الحركة على الصعيد المحلي. وأكد عضو في المجتمع المدني الأوغندي، واثنان من كوادر الحركة، وتقرير لأجهزة مكافحة التجسس الأوغندية أيضا أن الجنرال باتريك كانكيهيرو، قائد الفرقة الغربية في القوات المسلحة الأوغندية، أشرف على تقديم الدعم العسكري إلى الحركة، بما في ذلك إصدار الأوامر إلى الرائد موكاسا (انظر المرفق ٣١ لهذا التقرير).

٥٤ - وذكر ثلاثة مسؤولين أوغنديين أن الجنرال كايهورا عقد اجتماعات مع المتمردين في كيسورو في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٢. وحسب ما أفاد به مسؤول أوغندي، ودبلوماسي مقره كمبالا، وضباط استخبارات غربي وعضو في جماعة مسلحة يقيم في أوغندا، بعث الجنرال كايهورا بنائبه دجون نغارويي ندونغوتسي، المسؤول عن مكافحة الإرهاب، مرارا إلى كيسورو لتيسير تقديم الدعم إلى المتمردين.

(هـ) دعم الأشخاص الخاضعين للجزاءات

٥٥ - قال ضابط في القوات المسلحة لأوغندا، وعملاء في أجهزة الاستخبارات، وكوادر في الحركة لفريق الخبراء إن الجنرال نتاغاندا احتفظ بعلاقات قديمة العهد مع ضباط من القوات المسلحة الأوغندية وعملاء في الاستخبارات الأوغندية. وقال ضابط في القوات المسلحة الأوغندية، وضابط سابق في القوات المسلحة الرواندية، وضابط سابق وآخر حالي في الحركة، وثلاثة أفراد في جماعة مسلحة مقرهم كمبالا، ودبلوماسي مقيم في كمبالا

للفريق إن الجنرال نتاغاندا قام برحلات سرية إلى كمبالا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، منتهكا بذلك حظر السفر المفروض عليه. وقالوا أيضا للفريق إنه اشترى لأسرته بيتا في كمبالا، منتهكا بذلك تجميد الأصول.

باء - الجماعات المسلحة المتحالفة مع حركة ٢٣ آذار/مارس

٥٦ - رغم الهدوء النسبي الذي عرفته العمليات القتالية الكبرى على خطوط جبهة روتشورو، شنت الجماعات المسلحة المتحالفة مع الحركة عدة هجمات ضد القوات المسلحة الكونغولية واجتاحت مناطق في أقاليم ماسيسي وواليكاليه وأوفيرا. وارثكت في العديد من هذه الهجمات انتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي. وحاولت الحركة أيضا إقامة تحالفات، مما أدى إلى حال من عدم الاستقرار في إيتوري والهضبة العليا في كيفو الجنوبية.

٥٧ - وأقر رئيس حركة ٢٣ آذار/مارس جان ماري رونغا لوجيريرو لفريق الخبراء بأن الحركة هي كناية عن تحالف واسع النطاق من الجماعات المسلحة تشمل جماعة رايا موتومبوكي. وذكر أفراد آخرون من الحركة أنهم أقاموا تحالفا أيديولوجيا مع جماعة رايا موتومبوكي. وقال الجنرال كايونغا للفريق خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى كيغالي من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ إن جماعة رايا موتومبوكي جماعة شرعية للدفاع عن النفس تحمي نفسها من الحكومة المركزية الضعيفة، انطلاقا من نفس الروح التي تسترشد بها الحركة.

١ - محاولات الحركة التوسع إلى ماسيسي وواليكاليه من خلال جماعة رايا موتومبوكي وقوات الدفاع عن الكونغو وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو

٥٨ - شكلت جماعة رايا موتومبوكي، وقوات الدفاع عن الكونغو (لواندا)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو^(١٣) جبهة موحدة في إقليم ماسيسي وواليكاليه، تأتمر بإمرة الجنرال نتاغاندا والعقيد ماكينغا، قائدي الحركة، بهدف تيسير توسع الحركة. وقد منعت حالة عدم الاستقرار التي تسببت فيها جماعة رايا موتومبوكي في ماسيسي القوات الحكومية من تعزيز خطوط الجبهة في روتشورو ضد الحركة.

(١٣) تخضع جماعة ندوما للدفاع لقيادة شيكا نتابو، وهو أحد المشمولين بالجزاءات والمتعاملين مع القوات المسلحة الرواندية. انظر S/2012/348/Add.1، الفقرتان ٢٦ و ٥٢، و S/2012/348، الفقرات ٦٠-٦٣.

٥٩ - وفي أوائل عام ٢٠١٢، وقبل انشقاق العقيد ماكينغا عن القوات المسلحة الكونغولية، بدأ في دعم جماعة رايا موتومبوكي، التي أنشئت أصلاً في إقليم شابوندا في كيفو الجنوبية. وقال جنود تربطهم علاقة وثيقة بالعقيد ماكينغا، وضابط سابق في قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ومصادر استخباراتية، للفريق إنه قبل بداية التمرد الذي حصل في نيسان/أبريل ٢٠١٢، زار أفراد من جماعة رايا موتومبوكي العقيد ماكينغا في بوكافو، حيث زودهم بالأسلحة والذخيرة من مخزونات الخاصة الواسعة، متتهكاً بذلك حظر الأسلحة. وذكرت المصادر نفسها أن ستة من الجنود التابعين للعقيد ماكينغا انضموا إلى جماعة رايا موتومبوكي بعد تأسيس الحركة.

٦٠ - وقدم الدعم لتوسُّع جماعة رايا موتومبوكي إلى إقليمي واليكاليه وماسيسي عدة زعماء محليين ومسؤولون روانديون. وبحسب ضباط في القوات المسلحة الكونغولية والسلطات المحلية والزعماء التقليديين سافر ألكسيس كاليندا وربمون موهومبو عدة مرات إلى كيغالي، حيث حصل على أموال للمساعدة على إقناع القادة المحليين بدعم إنشاء مجموعات تابعة لجماعة رايا موتومبوكي في مناطق نفوذهم. وطلب أحد القادة المحليين الذين يساندون جماعة رايا موتومبوكي من الفريق معلومات للاتصال بالمسؤولين الروانديين لكي يتمكن من التفاوض معهم مباشرة بشأن تعويضاته المالية. وذكر أفراد من مجموعتين مسلحتين آخرين من كيفو الجنوبية أنهم اجتمعوا في تموز/يوليه ٢٠١٢. بممثلين عن الحركة في جيسيني أبلغوهم أنهم زودوا جماعة رايا موتومبوكي بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة.

٦١ - ومنذ أيار/مايو ٢٠١٢، ما برحت جماعة رايا موتومبوكي ترسخ حضورها في ماسيسي، وبخاصة بين جماعات تيمبو العرقية في منطقة ريمبكا. وبحسب مصادر من الشرطة وأجهزة الاستخبارات في نغونغو، كان لقيام قادة القوات المسلحة الكونغولية المرتبطين بالجنرال نتانغاندا بتحويل الأسلحة والذخيرة، دور حاسم في تسليح جماعة رايا موتومبوكي. وفي ريمبكا وزع المقدم مسافيري الأسلحة على أفراد جماعة رايا موتومبوكي في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقال شهود عيان للفريق إن المقدم غاكوفي جافت، الضابط السابق في قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، سلم ٥٠ بندقية من طراز كلاشينكوف إلى الزعيم المحلي في أوفاماندو ليقدمها لجماعة رايا موتومبوكي، وذلك قبل انضمام جافت إلى الحركة.

٦٢ - وأفاد ضباط في القوات المسلحة الكونغولية، وزعماء محليون أن المقدم إيريك باديجيه، الضابط السابق في قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، أصبح منذ فراره من القوات المسلحة الكونغولية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، منسق الحركة في ماسيسي وقاد عمليات مشتركة مع جماعة رايا موتومبوكي. وسافر العقيد ماكوما سيميفومي جاك، العقيد

السابق في قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والذي فر من القوات المسلحة الكونغولية في كيفو الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ماسيسي يعزز أيضا صفوف جماعة رايا موتومبوكي إلى جانب المقدم باديجيه.

٦٣ - وتمكنت الحركة بفضل سلسلة من الهجمات المنسقة شنها المقدم باديجيه وجماعة رايا موتومبوكي في آب/أغسطس بالاشتراك مع قوات الدفاع عن الكونغو وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو من زعزعة استقرار جزء كبير من إقليم ماسيسي. وبحسب مقاتلين سابقين، كان المقدم باديجيه والعقيد موكوما يتصرفان بأوامر من العقيد ماكينغا عندما نظما هذه الهجمات. وشاهد قرويون محليون فروا من الهجمات رجال يامرة المقدم باديجيه يشتركون في تنفيذ عمليات مع وحدات من جماعة رايا موتومبوكي.

٦٤ - وقد أدى هذا التعاون مع الحركة إلى حدوث تصدعات داخلية في صفوف جماعة رايا موتومبوكي في كيفو الجنوبية في ضوء أيديولوجيتها الأصلية المعادية للناطقين بالرواندية. ورغم أن العقيد ألبرت كاهاسا^(١٤) كان قد أرسل أسلحة وأجهزة اتصالات إلى زعماء كيفو الجنوبية، فقد وضعوا حدا لتعاونهم معه عندما علموا أنه في الواقع منضو في الحركة.

٢ - القوة المسكونية لتحرير الكونغو

٦٥ - القوة المسكونية لتحرير الكونغو جماعة مسلحة كان يقودها في السابق زعيم ماي ماي بانا سلطاني سيللي، المدعو أيضا "كافا وا سيللي". وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أقامت القوة المسكونية تحالفا مع الحركة في إقليم بيني بدعم من البرلمان أنتيبا مبوسا نيامويسى^(١٥). وبحسب أفراد من الجماعات المسلحة وضباط في القوات المسلحة الكونغولية وزعماء محليين، فر الرائد هيلير كومي من القوات المسلحة الكونغولية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ واستولى على عشرات الأسلحة من مقر إقامة السيد نيامويسى في بيني قبل أن يلتحق بالسيد سيللي في وادي سيمليكي. وبعد عدة أسابيع، انضم المقدم جاك نيورو تاهانغا إلى القوة المسكونية تنفيذًا لتعليمات السيد نيامويسى وبغية الاضطلاع بقيادتها السياسية. وقد جند السيد

(١٤) كان العقيد كاهاشا منضويا في ما مضى في مودونودو ٤٠ وهي عبارة عن جماعة مسلحة مركزها كيفو الجنوبية. فر منها بعد دخول القوات المسلحة الكونغولية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. انظر S/2012/348 الفقرات ١٠٦ و ١٢٦-١٢٨ و S/2012/348/Add.1، الفقرة ٤٣.

(١٥) تزعم السيد نيامويسى في ما مضى حركة ترمد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسغاني/حركة التحرير في شمال كيفو الشمالية وتبوء لاحقا عددا من المناصب الوزارية في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مثل الانضمام إلى المعارضة في الفترة السابقة لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

نياموسي أيضا سياسيين من طائفة ناندي العرقية في صفوف القوة المسكونية والحركة. وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، هاجمت وحدة صغيرة من القوة المسكونية لتحرير الكونغو بلدة كاسيندي الحدودية في محاولة فاشلة لاسترداد أسلحة.

٦٦ - وقد سافر السيد نياموسي عدة مرات إلى كيغالي للقاء المسؤولين الروانديين وعين أندي باتاندجيلا ضابط اتصالات للقوة المسكونية في جيسيني. وبحسب عدة ضباط في القوات المسلحة الكونغولية، كان باتاندجيلا يعرض مبلغ ١٠٠٠ دولار على الأشخاص للانضمام إلى المتمردين. وقال متعاونون مع القوة المسكونية للفريق إن الرائد مومبي والمقدم نيورو يتواصلان بانتظام مع العقيد ماكينغا المنتمي إلى الحركة. وذكرت المصادر نفسها وأحد ضباط الحركة أن المقدم نيورو سافر مرتين إلى روتشورو لتنسيق العمليات مع الحركة، وكان آخرها في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢^(١٦).

٦٧ - وإضافة إلى تبرعاته الشخصية، تلقى السيد نياموسي دعما ماليا من عدة رجال أعمال ينشطون في بني وبوتبو، من بينهم رئيس شركة الطيران الكونغولية السابق مانغو مات (انظر S/2008/43، الفقرة ٩٠). وفي المقابل، وعد نياموسي بأن يخفض المتمردون الضرائب التي يفرضونها عند معبر كاسيندي الحدودي باتجاه أوغندا.

٦٨ - ويقدم الجنرال كاكوليلي بومباليه^(١٧) وهو قائد سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ومن الأفراد الخاضعين للجزاءات، أيضا الدعم إلى عمليات القوة المسكونية في شكل معلومات استخباراتية ومشورة انطلاقا من بني. وبحسب ضباط في حركة ٢٣ آذار/مارس، وضباط استخبارات، وزعماء محليين، فشلت مساعي الجنرال سليم صالح، من القوات المسلحة الأوغندية، في مصالحة السيد نياموسي مع الجنرال بومباليه بهدف إنشاء قيادة موحدة للحركة في إقليم بني. وفضلا عن ذلك، التقى المقدم نيورو والرائد كومي في العديد من المناسبات مسؤولين عسكريين ومدنيين أوغنديين، من بينهم مفوض المقاطعة المقيم في كاسيه المقدم موهيندو ماوا^(١٨) من أجل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية.

(١٦) أرسل مؤخرا المقدم نيورو والرائد كومي قوات دعما لحركة ٢٣ آذار/مارس في محاولات السيطرة على محور طرق إيشاشا الاستراتيجي في إقليم روتشورو.

(١٧) أدرجت اللجنة اسم الجنرال كاكوليلي في عام ٢٠٠٤ بسبب الاتجار بالأسلحة.

(١٨) العقيد ماوا حليف قديم العهد لمبوسا نياموسي. وهو كان موجودا عندما شنت القوة المسكونية هجومها.

٣ - محاولات حركة ٢٣ آذار/مارس توسيع نطاق التمرد ليشمل كيفو الجنوبية

٦٩ - اتبعت حركة ٢٣ آذار/مارس وأناصرها استراتيجية تهدف لتوسيع نطاق تمرد لها ليشمل كيفو الجنوبية من خلال الدعم الذي تقدّمه إلى الجماعات المسلحة المتحالفة معها. وبحسب عدة زعماء من جماعة بانيامولينغي، مارست حكومة روندا ضغوطاً على جماعتهم لحثهم على التمرد على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفتح جبهة جديدة للحركة. وذكرت نفس هذه المصادر، إلى جانب ضباط من القوات المسلحة الكونغولية، ومقاتلين سابقين أن العقيد جول موتيبوتسي، وهو من الأفراد الخاضعين للجزاءات، قاد هذه الجهود بنشاط أثناء عدة اجتماعات مؤكّدة على أمل العودة عسكرياً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٩). وأفادت المصادر نفسها أيضاً بأن كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الوطني الرواندي، توما روسوهوزوا كيغابو^(٢٠) وأجي موغاي شيياكا^(٢١) قاما بجمع الأموال والتجنيد في صفوف جماعة بانيامولينغي المقيمة في رواندا. وأكد دبلوماسيون ومقاتلون سابقون أن حكومة رواندا كلّفت العقيد موتيبوتسي والسيد كيغابو والسيد أجي بالتحريض على التمرد المسلّح في كيفو الجنوبية. ومع ذلك رفض معظم زعماء جماعة بانيامولينغي وقادة القوات المسلحة الكونغولية هذا العرض وشنوا حملة مضادة لإحباط هذه المساعي.

٤ - الحركة الكونغولية من أجل التغيير

٧٠ - في إقليم أوفيرا الواقعة في كيفو الجنوبية، أقامت حركة ٢٣ آذار/مارس تحالفاً قوياً مع القائد السابق لجماعة الماي - ماي والضابط السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب "العقيد" بيدي روزاغارا، من جماعة بافوليرو. والعقيد روزاغارا هو قائد الحركة الكونغولية من أجل التغيير، وهي تحالف يضم ٢٥٠ مقاتلاً من عدة مجموعات مسلحة. وفي حين نفى أمام الفريق أنه يتعاون مع حركة ٢٣ آذار/مارس فقد أفاد بأنه يتفق مع الحركة على هدف محاربة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧١ - وبحسب ضباط في القوات المسلحة الكونغولية، بعد إلقاء القبض على "العقيد" روزاغارا في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، تدخل العقيد ماكينغا ونائب قائد المنطقة العسكرية

(١٩) العقيد موتيبوتسي موجود في رواندا منذ عام ٢٠٠٤، منذ سيطرته على بوكافو لفترة وجيزة.

(٢٠) شغل السيد كيغابو سابقاً منصب مدير أقدم في جامعة فري في كيغالي.

(٢١) ندد السيد أجي مؤخرًا في رسالة مفتوحة بالنتائج التي توصل إليها الفريق.

العاشرة، العقيد بودوان ناكاباكا^(٢٢) لمساعدته على الهرب في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ قبل تمرد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب سابقاً الذي أدى إلى نشأة حركة ٢٣ آذار/مارس. وفي حزيران/يونيه، استمع الفريق إلى مكالمة هاتفية ذكر فيها "العقيد" روزاغارا أنه يتكلم بانتظام مع العقيد ماكينغا. وأفاد زعيم محلي أن "العقيد" روزاغارا كثيراً ما يتصل أيضاً بإفرايم بويشي، الذي يعمل في إدارة المالية والميزانية والموارد الطبيعية لحركة ٢٣ آذار/مارس. وأفاد "العقيد" روزاغارا بأن اثنين من قادة ألويتة، وهما "المقدم" جانففيه ميوبوكي، وهو ضابط سابق في القوات المسلحة الكونغولية، ينسّق أيضاً بانتظام مع العقيد ماكينغا، وكذلك شقيقه "العقيد" توما ندولي.

٧٢ - وقال العديد من أعضاء الجماعات المسلحة والمتعاونين معها للفريق إن العقيد ناكاباكا يدعم الحركة الكونغولية من أجل التغيير. وقد يسّر هروب "العقيد" روزاغارا من القوات المسلحة الكونغولية في عام ٢٠١١، وحاول إقناع ضباط آخرين بالانضمام إلى حركة ٢٣ آذار/مارس، كما نسّق مع العقيد ماكينغا العمليات الهادفة لتوفير الذخيرة للحركة الكونغولية من أجل التغيير وغيرها من الحلفاء المحتملين لحركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الجنوبية.

٧٣ - وسعت الحركة الكونغولية من أجل التغيير لتجنيد أفراد من جماعة بانيامولينغي منذ بداية تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، انضم أحد الفارين من القوات المسلحة الكونغولية، نكينغي موهيمبا، وهو نفسه من جماعة بانيامولينغي، إلى الحركة الكونغولية من أجل التغيير وأصبح المتحدث الرسمي باسمها. وأكد "العقيد" روزاغارا للفريق أن نصف قاداته حالياً هم من جماعة بانيامولينغي. ورغم أن "العقيد" روزاغارا نفى قيامه بالتجنيد خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكد السيد موهيمبا للفريق أن أفراداً ينتمون إلى جماعة بانيامولينغي "من جميع الأماكن" يلتحقون بانتظام في صفوف الحركة الكونغولية من أجل التغيير بما في ذلك من مخيمات اللاجئين في أوغندا، بوروندي.

٧٤ - وقد عُقدت عدة اجتماعات لتجنيد نظمتها الحركة الكونغولية من أجل التغيير في بلدة كاميمي الواقعة على الحدود الرواندية في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٢. وبحسب مشارك في أحد الاجتماعات، طلب الرائد إريك كيماارونغو المكلف بالتجنيد في الحركة الكونغولية

(٢٢) زود العقيد تاكاباكا جماعة ماي ماي ياكوتومبا بالأسلحة والذخيرة في عام ٢٠١١ (انظر S/2012/738، الفقرات ١٤٩ و ١٥٤ و ١٧٤ و ٣٢٩). وقدم الدعم لهرب أغاثون رواسا من بوروندي في عام ٢٠١٠ (انظر S/2010/59).

من أجل التغيير، فضلا عن كونه حارسا شخصيا سابقا للعقيد موتيبوتسي، من الشباب "الذهاب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للقتال". وفي أعقاب تلك الاجتماعات، وصل أكثر من خمسة مجندين جدد، بينهم مواطنان روانديان على الأقل، من رواندا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للانضمام إلى الحركة الكونغولية من أجل التغيير. وقام مواطن رواندي آخر بإرشاد المجندين في التوجّه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر كامانيولا على امتداد الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وعند اعتقال هذا الشخص في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أكد أن أنصار حركة ٢٣ آذار/مارس مؤلوا نقل هؤلاء المجندين من رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستنادا إلى رسائل نصّية في هاتفه الخليوي، تلقى تحويلا ماليا بحوالي ١٠٠ دولار من كانيانا إيماكوليه، وهو أحد الأعوان المقربين من الجنرال كاباريبي، وفقا لضباط في القوات المسلحة الكونغولية وضباط في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب سابقاً يوم سافر لأول مرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٣٢ لهذا التقرير) وقد تلقى هذا الشخص نفسه مكالمات من كانيانا و "العقيد" روزاغارا خلال الرحلة بعد أن حصل على رقم روزاغارا من كيمارارونغو (انظر المرفق ٣٣ لهذا التقرير). وفي ٣ أيلول/سبتمبر، قدم كانيانا مبلغ ٤٠٠٠ دولار إلى حامل حقيبة موثوق منه لدى "العقيد" روزاغارا في أوفيرا (انظر المرفق ٣٤ لهذا التقرير).

٧٥ - وأكد "العقيد" روزاغارا للفريق أنه زعيم جميع الجماعات المسلحة في هضاب أوفيرا وسهل روزيزي. وقد تحالفت الجماعات المسلحة البوروندية أيضا معه. وخلال هجوم شنته القوات المسلحة الكونغولية على مقر الحركة الكونغولية من أجل التغيير قرب روينغو في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قبضت القوات المسلحة الكونغولية على الضابط جيريمي روغومبانغابو من الحركة الكونغولية من أجل التغيير بعد إصابته بجروح خطيرة. وفي شريط فيديو سُجّل قبل وفاته، أفاد السيد روغومبانغابو بأن السيد موهيما هو الذي جنّده ولكن قائده هو العقيد عبد الله من المجموعة البوروندية المعروفة باسم جبهة شعب موروندي/التحالف الإلهي من أجل الأمة (انظر الفقرتين ١١٤-١١٥ أدناه). وقال أيضا إن الحركة الكونغولية من أجل التغيير هي التي تزود جبهة شعب موروندي/التحالف الإلهي من أجل الأمة بالأغذية. وأكد متعاون من جماعة الماي - ماي وضباط من القوات المسلحة الكونغولية أن فارين من قوات التحرير الوطنية انضموا أيضا إلى الحركة الكونغولية من أجل التغيير.

٧٦ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شنت الحركة الكونغولية من أجل التغيير هجوما على معسكر تدريب القوات المسلحة الكونغولية في لوبيريزي من أجل سرقة الأسلحة والذخيرة من المخازن. ووفقا لأحد المتعاونين مع السيد بويشي، تفاخر السيد بويشي من

حركة ٢٣ آذار/ مارس بأنه ساعد في التخطيط للهجوم الذي شنته الحركة الكونغولية من أجل التغيير على لوبريزي. وقتلت القوات المسلحة الكونغولية عسكريين اثنين من قوات تابعة لجماعة بانيامولينغ بقيادة "العقيد" روزاغارا خلال العملية. وأكد زعماء من جماعة بانيامولينغ للفريق أن أحد هؤلاء العسكريين كان حتى الآونة الأخيرة طالبا في كيغالي.

٥ - التحالف من أجل تحرير شرق الكونغو

٧٧ - في تموز/يوليه ٢٠١٢، أنشأت مجموعة من شتات جماعة بانيامولينغ التحالف من أجل تحرير شرق الكونغو وهي حركة مسلحة متحالفة مع الحركة الكونغولية من أجل التغيير وحركة ٢٣ آذار/مارس. وينص النظام الأساسي للتحالف من أجل تحرير شرق الكونغو على أن هدف هذه الحركة هو "إنشاء جمهورية مستقلة في كيفو" (انظر المرفق ٣٥ لهذا التقرير). وظل أكيم هاكيزيماننا موهوزا الرئيس الأصلي للتحالف من أجل تحرير شرق الكونغو حتى وقت قريب. وكان السيد موهوزا، المقيم حاليا في رواندا، يقيم في كندا منذ عام ١٩٩٦ قبل أن يعود مؤخرا إلى منطقة البحيرات الكبرى. وقد حصل الفريق على سجلات بريد إلكتروني تثبت قيام موهوزا بالتنسيق لفائدة التحالف وتمويل سفر قاداته العسكريين (انظر المرفق ٣٦ لهذا التقرير). وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أصبح الزعيم السابق للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية^(٢٣) ونائب حاكم إقليم كيفو الجنوبية، تومي تامبوي^(٢٤)، الذي يعيش حاليا في رواندا، يرأس التحالف عوضا عن السيد موهوزا الذي أصبح نائبا للرئيس.

٧٨ - وبحسب أفراد موقوفين من التحالف، قام السيد موهوزا بتجنيد شبان من جماعة بانيامولينغ من جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك من مخيمات اللاجئين في أوغندا ورواندا وتتضمن الإفادات التي أدلى بها ما يلي:

(أ) أفاد مجند سابق في التحالف بأن جان ماري شاكا، وهو أحد المجندين الرئيسيين للتحالف في أوغندا، قدم له مبلغ ١٠٠ دولار ووعدته بإعطائه مبلغا إضافيا قدره ٥٠٠ دولار عند وصوله إلى كيفو الجنوبية.

(٢٣) جماعة سابقة تابعة لحكومة رواندا تحولت إلى حزب سياسي كونغولي.

(٢٤) شغل سابقا رئيس جهاز الأمن في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

(ب) أكد ممثل عن إحدى المجموعات المسلحة في كمبالا أن المُنْدِين لصالح حركة ٢٣ آذار/مارس أوفدوا أكثر من ٤٠ شابا من جماعتي بانيامولينغي وبافوليرو مقيميين في أوغندا للانضمام إلى التحالف والحركة الكونغولية من أجل التغيير في كيفو الجنوبية.

(ج) قال عضو موقوف آخر من التحالف إن مجموعة من الشبان من جماعة بانيامولينغي من أوغندا وصلت إلى أوفيرا عبر بوروندي في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٢. وبعد أن أعطاهم أحد أعضاء التحالف مبلغ ٣٥٠ دولار مقابل نقلهم، انتقل المُنْدِين إلى قرية روبراتي في إقليم أوفيرا.

(د) في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نفذ جنود القوات المسلحة الكونغولية عمليات استهدفت وحدة تابعة للتحالف في هذه القرية، وقتلوا أحد المتمردين. ووفقا لبطاقة هويته، كان يُدعى إدوارد سيروغابا بينيزا وهو مواطن رواندي في الـ ٢٢ من العمر (انظر المرفق ٣٧ لهذا التقرير)^(٢٥).

٧٩ - وألقت القوات المسلحة الكونغولية القبض على عدد من قادة التحالف، ولكن السيد موهوزا والسيد تامبوي لجئا إلى رواندا. وكان رئيس أركان التحالف، ويلي كييانا سيياتوير، الذي أُلقي القبض عليه في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، قد اعترف للفريق بأن السيد موهوزا دفع تكاليف رحلته الجوية من الولايات المتحدة إلى بوروندي وأوعز له بالانضمام إلى فصيل السيد موهيما التابع للحركة الكونغولية من أجل التغيير (انظر المرفق ٣٨ لهذا التقرير). وذكر عضو آخر من التحالف أنه التقى أحد ضباط الحركة هو العقيد بيغايا، لمناقشة فكرة إقامة شراكة عملياتية. وأكد عضوان من التحالف للفريق في مناسبتين منفصلتين أن قادة هذه الحركة عقدوا اجتماعات مع ضباط اتصال في حركة ٢٣ آذار/مارس في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في جيسيبي، برواندا.

٨٠ - وسعى التحالف أيضا لإقامة تحالفات مع مجموعات مسلحة أخرى في إقليم فيزي. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، عقد السيد موهوزا وأمين عام التحالف، جول سيباهيزي، الملقَّب بـ "مايجر"، وهو مواطن رواندي كان يرأس في السابق إدارة التخطيط في وزارة الخدمات العامة والعمل الرواندية (انظر المرفق ٣٩ لهذا المرفق)، اجتماعا في معسكر مايبلي من جماعة الماي - ماي في لوسامبو. وبحسب أفراد موقوفين من التحالف، وكما يتضح من صور التَّقِطت خلال الاجتماع، حضر هذا الاجتماع مايبلي وممثلون عن جماعات مسلحة

(٢٥) حصل الفريق على تبادل رسائل إلكترونية تظهر أن أسرة السيد بينيزا حَمَلت السيد موهوزا والسيد سيباهيزي مسؤولية تخنيده ومقتله.

أخرى، بينها فصيل ماي ماي ياكوتومبا^(٢٦) والحركة الكونغولية من أجل التغيير. وكان أفراد من التحالف بينهم السيد موهوزا والسيد سيباهيزي ناقشوا سابقا شراء أسلحة من القوات المسلحة الكونغولية عن طريق البريد الإلكتروني (انظر المرفق ٤٠ لهذا التقرير).

٨١ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، دعا السيد موهوزا والسيد سيباهيزي ممثلين عن المجموعات المسلحة الكونغولية لعقد اجتماع متابعة في كيغالي. ووفقا لرسائل نصية لاتصالات حصل عليها الفريق، أصر السيد موهوزا على أن يكون مكان الاجتماع في رواندا لأغراض أمنية، في أعقاب اعتقال السيد سيباتوير (انظر المرفق ٤٢ لهذا التقرير).

٦ - محاولات حركة ٢٣ آذار/مارس للتحالف مع ميليشيات في إيتوري

٨٢ - في إيتوري، سعت حركة ٢٣ آذار/مارس وحكومة روندا بشكل دؤوب إلى التقرب من الجماعات المسلحة لإقامة تحالف معها، ولكن مساعيها لم تكفل بالنجاح حتى الآن. ويُعتبر الدعم الشعبي للحركة محدودا وقد حالت القوات المسلحة الكونغولية دون توسع الجماعات المسلحة التي أنشئت حديثا.

(أ) قوات المقاومة الوطنية في إيتوري

٨٣ - تعتبر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أشد القوى المتمردة وهي تقع تحت قيادة "العميد" جويستون بانالوكي، الملقب بـ"كوبرا ماتاتا". ووثق الفريق، في تقريره المرحلي، الطريقة التي قامت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري من خلالها بتوسيع نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرتها بسبب الفراغ الأمني الذي خلفته عملية تقسيم القوات المسلحة الكونغولية إلى وحدات عسكرية في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر S/2012/348، الفقرتان ٥١ و ٥٢). وفي الوقت نفسه، أجرت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري اتصالات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتفاوض بشأن عملية تسريحها وإدماجها في القوات المسلحة الكونغولية (انظر الفقرة ١١٧ أدناه). ومع ذلك، وفقا لأعضاء في هذه الميليشيا وزعماء جماعة ليندو، أجرى "العميد" بانالوكي، في نفس الوقت، مفاوضات مع حركة ٢٣ آذار/مارس للتحالف معها. وأبلغت المصادر ذاتها الفريق بأن:

(٢٦) رغم زيارة مبعوثي ياكوتومبا كيغالي مرات عدة والنظر في التحالف مع حركة ٢٣ آذار/مارس، فإن الدعم الذي قدمته جماعة باييمي حال دون تحقيق هذا التحالف (انظر S/2012/348/Add.1، الفقرة ٤٣).

(أ) "العميد" بانالوكي كان يجري اتصالات هاتفية منتظمة مع الجنرال نتاغاندا والجنرال كاباريبي من القوات المسلحة الرواندية لمناقشة مسألة التحالف مع حركة ٢٣ آذار/مارس.

(ب) سافر وفد من أعضاء الميليشيات، من بينهم ممثل عن قوات المقاومة الوطنية، إلى كيغالي للقاء الجنرال كاباريبي. وحصل الوفد على مبلغ نقدي لا يقل عن ١٥.٠٠٠ دولار (انظر (S/2012/348/Add.1، الفقرة ٤٠)). وأكد زعماء محليون وقرويون أن أفرادا غاضبين من الميليشيات أطلقوا عبارات في الهواء عندما لم يحصلوا على نصيبهم من المال.

(ج) وقد استقبلت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري عدة مبعوثين من الحركة، من بينهم الكادر السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ورجل الميليشيا الإيتوري، جون تيباسيما^(٢٧)، لإقناع المتمردين بشن عمليات عسكرية ضد القوات المسلحة الكونغولية. والسيد تيباسيما، الذي ظل مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في إطار التعاون مع ائتلاف المجموعات المسلحة في إيتوري (انظر الفقرة ٨٥ أدناه) حتى تموز/يوليه ٢٠١٢، أحضر معه عشرات من عناصر الميليشيا السابقين^(٢٨) الذين ساهموا بالتزويد بالأسلحة والذخائر من المخابئ. وفي آب/أغسطس، تحاور المقدم باي ماكي روتشولي والرائد جون بيدوامادي من حركة ٢٣ آذار/مارس مع قوات المقاومة الوطنية بشأن التعاون مع الحركة بعد تلقي تعليمات في كيغالي.

(د) وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وفّر "العميد" بانالوكي معبرا آمنا لمقاتلي حركة المقاومة الشعبية في الكونغو المتجهين من دجوغو إلى روتشورو لملاقاة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس (انظر الفقرات ٨٦-٨٩ أدناه).

٨٤ - وتسيطر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على موقع تعدين الذهب في بافي الذي يجني منه المتمرّدون أرباحا بفرض ضرائب غير قانونية وبيع الذهب بشكل مباشر بحسب مقاتل سابق من قوات المقاومة الوطنية وسكان بافي. وبحسب تجار في بونيا، فإن نوعية الذهب المستخرّج من بافي هي الأفضل في المنطقة، ولذلك من السهل تمييزه. والمشترون الرئيسيون هم تجار من بونيا وبوتيمبو. وتقوم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أيضا ببيع الذهب مباشرة إلى ضباط القوات المسلحة الأوغندية المتمركزين على امتداد الحدود

(٢٧) جون تيباسيما محام كان عضوا في حزب وحدة الكونغو ووصون سلامته وفي ميليشيا الحركة الثورية الكونغولية وهو لا يزال مقربا من كاوا زعيم حزب وحدة الكونغو ووصون سلامته.

(٢٨) حارب العديد من المحاربين السابقين في صفوف توماس لوبانغا.

الكونغولية. ويُعتبر الضابط السابق في القوات المسلحة الأوغندية أليكس مويششا من الزبائن الأوفياء، الذين ذكروهم كل من القوات المسلحة الكونغولية وأفراد الميليشيات وأحد زعماء جماعة ليندو. ومقابل الذهب، يزود مويششا قوات المقاومة الوطنية قرب معبر سيمليكي الحدودي بالأسلحة والذخائر^(٢٩).

(ب) ائتلاف المجموعات المسلحة في إيتوري^(٣٠)

٨٥ - إن ائتلاف المجموعات المسلحة في إيتوري تنظيم جامع أنشئ في أيار/مايو ٢٠١٢ بهدف توحيد صفوف ميليشيات إيتوري. ورغم أن قوات المقاومة الوطنية عضو رسمي في هذا الائتلاف، وأن "العميد" بانالوكي يُقدّم على أنه رئيس له، فإن أعضاء حركة ٢٣ آذار/مارس، ورجال الأعمال المحليين وأفراد الميليشيات السابقين من جماعة الهيمما هي قوى الدفع الحقيقية التي تقف وراء الائتلاف. ويحظى الائتلاف بدعم نيستور باماكري، وجون تيباسيما، وماتيزو سافو رئيس المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في إيتوري. وقد قاد السيد باماكري وفد الائتلاف الذي سافر إلى كيغالي لتلقي الدعم (انظر S/2012/348/Add.1، الفقرة ٤٠). أما السيد سافو فيجري التحقيق معه بعد مدهمة القوات المسلحة الكونغولية مزرعة عائلته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ التي كانت تأوي مقاتلين من الميليشيات. ولكن تأثير الائتلاف كان محدودا بسبب عجزه عن ضمان الولاء التام لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري. ولم يتمكن الائتلاف أيضا من كسب تأييد أغلبية أفراد جماعة الهيمما التي تعارض فكرة إنشاء جماعة مسلحة جديدة متحالفة مع حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة الرواندية.

(ج) حركة المقاومة الشعبية في الكونغو

٨٦ - تم الإعلان عن محاولة ثانية لتشكيل ائتلاف يضم الجماعات المسلحة في إيتوري في آب/أغسطس ٢٠١٢ بإنشاء حركة المقاومة الشعبية في الكونغو. ويشكل أعضاء سابقون في ميليشيا الهيمما العرقية والجنود الفارون التوتسي والهيمما من القوات المسلحة الكونغولية معظم أعضاء هذه الحركة. ومع أن حركة المقاومة الشعبية في الكونغو لم تحلّ مكان ائتلاف الجماعات المسلحة في إيتوري ولم تُلغ وجوده، فقد انبثقت بوضوح نتيجة لعجز الائتلاف

(٢٩) غادر مويششا القوات المسلحة الأوغندية برتبة عقيد في عام ٢٠٠٩.

(٣٠) خلال مؤتمر صحافي في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه، أشار مسؤولون روانديون بشكل صريح إلى تحالف الجماعات المسلحة في إيتوري باعتباره تهديدا محتملا رئيسيا للأمن في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عن توليد زخم لقضيته. ولكن حركة المقاومة الشعبية في الكونغو مقسّمة. وتعارف حركة المقاومة الشعبية في الكونغو في نظامها الأساسي (انظر المرفق ٤٣ لهذا التقرير)، حركة ٢٣ آذار/مارس صراحة، ولكن أعضائها يؤكدون أن جناحا يقيم اتصالات دائمة مع حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة الرواندية. وعندما أُلقي القبض على رئيسها إريك ديغونغا ورئيس أركانها حول مسافيري، انفصل أنصار التحالف مع حركة ٢٣ آذار/مارس عن الآخرين. ويقود الفصيل المنشق المقدم روتشولي. ويضم هذا الفصيل مبعوثين آخرين من حكومة روندا مثل جون تيباسيما والرائد بيبوا والمسرحيين من اتحاد الوطنيين الكونغوليين سابقا مثل شاريتيه سيميري وعدد من الضباط الذين انشقوا عن القوات المسلحة الكونغولية ومن بينهم العقيد إريك ندولي بانيا، والرائد نونزي "التايكوندو" بوندوكانا والرائد كاتانازي. وأوضح أتباع حركة المقاومة الشعبية في الكونغو أن مجموعة صغيرة من مقاتلي هذه الحركة انتقلوا من إيرومو إلى روتشورو في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بعد أن التقوا العقيد كاهاشا من حركة ٢٣ آذار/مارس في تخوم بوغا. وتضم هذه المجموعة عددا من ضباط الاتصال لدى القوات المسلحة الرواندية.

٨٧ - ويخضع مقاتلو اتحاد الوطنيين الكونغوليين سابقا سواء كانوا منضمين لحركة المقاومة الشعبية في الكونغو أو لا إلى ضغوط كبيرة من جانب حركة ٢٣ آذار/مارس للتحالف معها. وكان عدد من كبار القادة العسكريين في حركة ٢٣ آذار/مارس قد تولوا في السابق مناصب قيادية في اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وقام الجنرال نتاغاندا، الذي كان رئيس أركان اتحاد الوطنيين الكونغوليين، بتجنيد مقاتلين سابقين عن طريق الهاتف. وأرسل أيضا تعليمات لمجموعة المقدم روتشولي لاسترداد عدد من مخابئ الأسلحة التي تركها في إيتوري، بما في ذلك في مزرعة توما سافو. وأكد للفريق أعضاء في حركة ٢٣ آذار/مارس وفي تنظيم محلي أنه في تموز/يوليه ٢٠١٢، سافر العقيد كاينا من حركة ٢٣ آذار/مارس، وهو أيضا قائد سابق في اتحاد الوطنيين الكونغوليين، إلى بيرونندا وديغو^(٣١) في إقليم دجوغو للقيام بأنشطة تعبئة وتجنيد.

٨٨ - وقد أسهمت عناصر رواندية في تلك الجهود. حيث أبلغ أحد زعماء جماعة الهيمما، وأحد قادة تحالف الجماعات المسلحة في إيتوري، وزعماء محليون، الفريق بأن أعضاء سابقين في اتحاد الوطنيين الكونغوليين تلقوا مكالمات من النقيب سيلبيستين سنكوكو مساعد الجنرال

(٣١) مقر الجنرال نتاغاندا في زمن اتحاد المواطنين الكونغوليين.

كاباريي، ومن رفيكي سابا إيمابل ضابط الاتصال السابق بين اتحاد الوطنيين الكونغوليين وحكومة رواندا، حاولا إقناعهم بالتعاون مع الحركة.

٨٩ - وينتمي المنشقون عن القوات المسلحة الكونغولية في صفوف حركة المقاومة الشعبية بالكونغو إلى فلول محاولتي تمرد سابقتين^(٣٢). وعرف بعض قادة القوات المسلحة الكونغولية المقدم جيرمان باهامي، نائب قائد الكتيبة ٩١١ المتمركزة في مارابو، بأنه أهم المتعاونين مع حركة ٢٣ آذار/مارس في إيتوري حيث حرض عددا من زملائه الضباط على الانشقاق. واعترف المقدم باهامي للفريق بأن الجنرال نتاغاندا والمقدم ماكينغا والجنرال كاباريي حاولوا الاتصال به في عدة مناسبات، فقد خدم من قبل تحت إمرة هذا الأخير. وقد أصدر ثلاثهم تعليمات لعدد من ضباط القوات المسلحة الكونغولية، الذين تربطهم بهم علاقات قديمة، بالتحضير لهجوم في إيتوري، ووعدهم بدعم مادي. وأبلغت مصادر في القوات المسلحة الكونغولية والاستخبارات الفريق بأن المقدم باهامي زود قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بأسلحة وذخائر عندما كان متمركزا في مارابو.

٧ - محاولات حركة ٢٣ آذار/مارس الرامية إلى فتح جبهة في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٠ - سعت حركة ٢٣ آذار/مارس إلى فتح جبهة في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، اتبعت الحركة نهجا سياسيا أوسع نطاقا يندد بالعيوب التي شابت العملية الانتخابية لعام ٢٠١١ وبافتقار الرئيس جوزيف كابيلا لمقومات الحكم الرشيد الأمر الذي مكّن قادة الحركة من التواصل مع المعارضة الكونغولية وإقامة تحالفات جديدة. وأبلغ ثلاثة من أعضاء الحركة وبعض المصادر الاستخباراتية الفريق بأن الحركة تجري اتصالات مع الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، حيث سافر ممثلون عنه إلى بوناغانا للقاء زعيم الحركة جان ماري رونيغا لوغيريرو.

٩١ - وأبلغ ضباط في الاستخبارات وأعضاء في حركة ٢٣ آذار/مارس الفريق بأن مسؤولين روانديين يعملون مع روجيه لومبالا، النائب في البرلمان والعضو في المعارضة الكونغولية المتحالف مع الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وأبلغ أعضاء في الحركة ومسؤولون كونغوليون الفريق بأن السيد لومبالا سافر إلى أوغندا وبوروندي ورواندا عدة مرات خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٢ للاجتماع بزعماء

(٣٢) أكد السيد لومبالا أنه وقّع بيانا مع السلطات البوروندية إلا أنه ادعى لاحقا أن مضمون البيان مختلف. وأفادت مصادر استخباراتية بوروندية بأن الإعلان الذي صدر عن السيد لومبالا هو إعلان رسمي.

المتمردين (انظر المرفق ٤٤ لهذا التقرير). ووقع السيد لومبالا بعد إلقاء القبض عليه في بوجمبورا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعترافاً رسمياً للشرطة البوروندية أكد فيه أن عملاء في الاستخبارات الرواندية دعوه لزيارة كيغالي لإقناعه بالانضمام إلى الحركة. (انظر المرفق ٤٥ لهذا التقرير و S/2012/348، الإطار ٣). بيد أنه زعم فيما بعد، خلال مقابلة مع الفريق، بأنه لم يتوجه قط إلى أوغندا وأنه زار رواندا ليلتقي بصديق له فحسب.

٩٢ - ووفقاً لما ذكره زعماء الحركة، كلف المتمردون السيد لومبالا بتقديم الدعم للعقيد جون تشيبانغو، الذي انشق عن القوات المسلحة الكونغولية مع مجموعة صغيرة من الجنود في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ في مقاطعة كاساي أورينتال. وأعلن المقدم تشيبانغو إنشاء جماعة مسلحة هي حركة المطالبة بتحري حقيقة ما حدث في الانتخابات، وأعرب عن أمله في تجميع صفوف أنصار الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي الساحطين، والذين يعتقدون أن مرشح المعارضة إيتين تشيسيكيدى هو الفائز الفعلي في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٩٣ - وأقر ضباط في حركة ٢٣ آذار/مارس بأنهم تحالفوا مع المقدم تشيبانغو. وأعيد نشر الجنود الذين كانوا يعملون سابقاً تحت إمرة العقيد إينوسان زيموريندا في الحركة، في كانانغا في بداية التمرد^(٣٣). وأبلغ ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الفريق بأن عدداً من كبار قادة الحركة، من بينهم اللواء نتاغندا نفسه، حاول إقناع الضباط الناطقين بالرواندية المرابطين في كانانغا بالانضمام إلى المقدم تشيبانغو. ويمكن الاضطلاع على معلومات إضافية من الحركة وشبكات دعمها في المرفق ٤٦ لهذا التقرير.

ثالثاً - الجماعات المسلحة الأجنبية

ألف - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٩٤ - تسعى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حالياً إلى إعادة تكييف قدراتها العسكرية بعد نضوب الدعم الخارجي وفي أعقاب سلسلة الهجمات على مواقعها والمدنيين التابعين لها. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفي ضوء النقص الكبير في القوات، قامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بدمج وحداتها في قطاعين. وظل العقيد باسيفيك نتاوهونغودا المعروف باسم "أوميغا" قائداً لقطاع كيفو الشمالية وتولى المقدم حمادة هايமானو القيادة في كيفو الجنوبية.

(٣٣) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كانت الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا تضم أكثر من ٧ ٠٠٠ جندي وضابط. بيد أن حكومة رواندا تشكك في أن يكون عددهم يفوق الـ ٤ ٠٠٠.

ويتألف كل قطاع فرعي من القطاعات الستة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من عدد يتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ جندي. ويقدر الفريق أن عدد المتمردين حاليا يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ شخص (انظر S/2012/348، الفقرتان ٩٣ و ٩٤). ورغم أن جهودا محدودة للتجنيد ما زالت تجري في أوغندا، فلم يعد لدى اللاجئيين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعداد كافية من الشباب لتدعيم صفوف المتمردين، وفقا لما ذكره مقاتلون سابقون.

٩٥ - وفي أعقاب موجة هجمات موجهة من جانب رايا موتومبوكي، أصبح الشاغل الملحق لقادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هو حماية الأشخاص الذين يعولونهم. وعادت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية إلى إقليم موينغا، بعد أن شنت في البداية هجمات انتقامية شرسة، لتتأذى بنفسها عن تهديدات رايا موتومبوكي في شابوندا وكاليهيه. وأجبرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية، وفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، على الانسحاب من معقلها التقليدية بالقرب من كيموا في واليكاليه لتتوغل في الغابات. وذكرت المصادر نفسها أنه حتى كبار القادة بدأوا يفكرون في مغادرة كيفو بشقيها إلى المناطق الآمنة في مانيما أو مقاطعة أورينتال.

٩٦ - وتم نشر أربعة قطاعات فرعية تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مناطق استراتيجية يمكنهم منها المشاركة في الأسواق التجارية المحلية المرتبطة بإنتاج المعادن والسيطرة عليها. وذكر مقاتلون سابقون، في الهضبة العليا لإقليم أوفيرا، أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تستفيد من الاتجار في الولفراميت عن طريق بوجومبورا. علاوة على ذلك، فإن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تواصل الاستفادة من إنتاج القنب وفرض الضرائب على الاتجار به في كيفو الشمالية (انظر S/2012/348/Add.1، الفقرة ٤٣). ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، ما زالت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحصل على معظم ذخيرة بنادقها الهجومية من طراز كلاشينكوف من ضباط فاسدين في صفوف القوات المسلحة الكونغولية مقابل الحصول على القنب أو الأرباح المتأتية من الأنشطة التجارية في مناطق التعدين. ونظرا لتركيز الحكومة على حركة ٢٣ آذار/مارس في إقليم روتشورو، بسطت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سيطرتها على المناطق التجارية في لوييرو الجنوبية. وتنتشر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حاليا جنبا إلى جنب مع قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام المتحالفة مع الحركة بقيادة الجنرال كاكولي سيكولي لافونتين (انظر S/2012/348، الفقرات ١٠٠-١٠٢) داخل سوق بونيانتغي للذهب والمناطق المحيطة به.

١ - إعادة المقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى رواندا

٩٧ - وفقا لسجلات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انشق رسميا ٨٦٧ مقاتلا عند القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وعادوا إلى رواندا. وقامت البعثة أيضا بتسريح ١٥١ فردا كونغوليا من أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومع ذلك، تراجعت بشدة معدلات الإعادة إلى الوطن منذ بداية العام، حينما عاد ١٤١ مقاتلا إلى ديارهم في شهر شباط/فبراير، وذلك مقارنة بـ ٤٧ مقاتلا فقط عادوا في شهر أيلول/سبتمبر. وكان الضابط الكبير الوحيد في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذي عاد إلى رواندا منذ اندلاع تمرد ٢٣ آذار/مارس هو المقدم إيتيين مباروشيماناون الذي رجع في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢.

٩٨ - ويخشى عدد من الضباط، وفقا لما ذكره العديد من المقاتلين السابقين، من أن ترغمهم الحكومة، في حال عودتهم إلى رواندا على الانضمام لقوة الاحتياط في القوات المسلحة الرواندية وتعيد نشرهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإضافة إلى الأفراد الذين أرسلوا لتعزيز قوات القائد السابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا العقيد مانديفو في حركة ٢٣ آذار/مارس (انظر S/2011/738، الفقرة ٦٤)، أكد مقاتلون سابقون أن القوات المسلحة الرواندية أعادت نشر وحدات صغيرة من قدامى المحاربين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا داخل جمهوريو الكونغو الديمقراطية في مهام تتعلق بجمع معلومات استخبارية ولتعزيز الحركة.

٩٩ - ويسعى عدد متزايد من المنشقين عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى الاندماج في المجتمعات المحلية، أو الفرار إلى زامبيا. وقد انشق القائد السابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيليموي بإقليم فيزي "المقدم" تارسيس "شرف" أويما عن الحركة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بدلا من دمج كتبته والتحرك باتجاه الشمال في كيفو الجنوبية، وسافر إلى زامبيا. وكذلك فر ضابط الاتصال الوحيد المتبقي في أوفيرا والتابع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى زامبيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢ - مزاعم دعم القوات المسلحة الكونغولية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٠٠ - زعمت حكومة رواندا حصول في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، ١٥ حالة تعاون بين القوات المسلحة الكونغولية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر المرفق ٤٧ لهذا التقرير). لكن الفريق لم يتمكن من التحقق من صحة هذه الإدعاءات بالتحديد من مصادر مستقلة، ورفضت حكومة رواندا الاجتماع بالفريق لتزويده بتفاصيل

أخرى عن هذا الموضوع. وفي واحدة من هذه الحالات، تدعي حكومة رواندا أن القوات المسلحة الكونغولية وفرت في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ عبورا آمنا لسريتين تابعتين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا كى تتسللا إلى رواندا. بيد أن القوات المسلحة الرواندية أعادت في الآونة الأخيرة تعزيز انتشارها على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في إطار دعمها لحركة ٢٣ آذار/مارس، مما يجعل تسلل السريتين تابعتين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى الأراضي الرواندية أمرا غير مرجح.

١٠١ - وعلاوة على ذلك، زعمت حكومة رواندا أيضا أن السلطات الكونغولية يسرت زيارة مواطنين بلجيكيين هما فوستين موريغو وجوزيف نزابونيمبا، للتفاوض بشأن إبرام تحالف مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضد حركة ٢٣ آذار/مارس في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وألقت أجهزة الاستخبارات الكونغولية القبض على الرجلين ثم أطلقت سراحهما في ١٠ تموز/يوليه. وأبلغت الحكومة البلجيكية الفريق أنه ليس لديها أي معلومات بشأن دعم الرجلين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٠٢ - ووفقا لما ذكره بعض كبار الضباط في القوات المسلحة الكونغولية، سعى قادة من الرتب المتوسطة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى إقامة تحالفات فيما يتعلق بالعمليات مع وحدات تابعة للقوات المسلحة الكونغولية في إقليم روتشورو. لكن، بدلا من التعاون مع المتمردين، صعدت القوات المسلحة الكونغولية عملياتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عدة مناسبات، بعضها على مقربة من تونغو في آب/أغسطس ٢٠١٢، وبالقرب من معبر إيشاشا الحدودي مع أوغندا في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وخلال هذا الهجوم الأخير، تعاونت القوات المسلحة الكونغولية مع "العقيد" موهيما شيطاني وميليشيات جماعة الماي ماي التابعة له للتخلص من آخر وحدة هوائيات اتصال متبقية. ومع ذلك، يقر ضباط القوات المسلحة الكونغولية بأن العمليات التي تستهدف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد خفت بشكل ملحوظ منذ اندلاع تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، لأنهم يسعون إلى تفادي إرهاب أنفسهم.

١٠٣ - ورغم عدد من الطلبات الشفوية والخطية، وسوابق تشير إلى عكس ذلك، لم تأذن حكومة رواندا للفريق بإجراء مقابلات مع مقاتلين سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مركز موتوبو للتسريح في رواندا.

باء - القوى الديمقراطية المتحالفة

١٠٤ - القوى الديمقراطية المتحالفة هي جماعة إسلامية متمردة بقيادة أوغندية تتمركز حول جبال رويتزوري في كيفو الشمالية. ووفقا لما ذكرته البعثة ولتقديرات أوغندية، فقد زاد قوام

القوى الديمقراطية المتحالفة خلال عام ٢٠١٢ ليتجاوز ٣٠٠ ١ جندي بينهم ٨٠٠ من المقاتلين المدربين والمجهزين تجهيزا عاليا. وما زال القائد العسكري للقوى الديمقراطية المتحالفة هو هود لو كفاغو، ولا يزال جميل موكولو الخاضع للجزاءات قائدا أعلى لها. وأكدت السلطات الأوغندية ومقاتلون سابقون وقوف السيد موكولو إلى جانب القوى الديمقراطية المتحالفة على مدار عدة أشهر في أوائل عام ٢٠١٢. بيد أن السلطات الكينية أبلغت الفريق بأنها تعتقد أن السيد موكولو يتخذ من جمهورية تنزانيا المتحدة مقرا له حاليا.

١٠٥ - وجمع الفريق عدة أمثلة من مصادر مستقلة تدعم تأكيدات الحكومة الأوغندية بأن القوى الديمقراطية المتحالفة تتعاون مع حركة الشباب في الصومال. ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، قامت القوى الديمقراطية المتحالفة بتدريب مجموعات من الشباب داخل معسكراتها لعدة أشهر قبل أن ترسلهم للقتال في الصومال. وقد غادرت أولى هذه الجماعات معسكرات القوى الديمقراطية المتحالفة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وبعد اعتقال بيكومي حسن موكولو نجل السيد موكولو في نيروبي، دفع عنصران من حركة الشباب هما مصطفى كامو وجاكوب موسيوكا، الكفالة له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأكدت عدة وكالات استخباراتية كينية أن هؤلاء الأشخاص أعضاء في حركة الشباب وأهم كانوا يقدمون الدعم للسيد موكولو وأسرته عندما كانوا في نيروبي.

١٠٦ - ومع أن الفريق لم يتمكن من التحدث مع حسن بعد إعادة أسره في نهاية المطاف وتسليمه إلى كمبالا، فقد ذكرت الاستخبارات الأوغندية للفريق بأن حسن أبلغها بأن عددا من رجال الأعمال المرتبطين بحركة الشباب يقيمون في ضاحية إيستلي بنيروبي وأهم يعملون مع أبيه. وأبلغت عناصر استخباراتية كينية الفريق بأن لديها تسجيلات لمكالمات هاتفية بين السيد موكولو وعناصر في حركة الشباب يقيمون في إيستلي.

١٠٧ - ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون وعناصر في الاستخبارات الأوغندية، فإن القوى الديمقراطية المتحالفة لديها شبكات دعم قوية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقام مسؤولون كونغوليون بترحيل اثنين من الكوادر السياسيين في القوى الديمقراطية المتحالفة وهما هودز سيمبيوا وحبيبي كيوانوكا بعد اعتقالهما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى المملكة المتحدة (انظر S/2012/348، الفقرة ٣١). ويضطلع الاثنان بدور هام في التنسيق بين شبكات الدعم في الشتات. وتقوم القوى الديمقراطية المتحالفة أيضا بتشغيل خلايا للدعم المالي في ميناء تانغا بجمهورية تنزانيا المتحدة، وفي بوجومبورا، وكيغالي ونيروبي. ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، يقوم مراسيل بنقل الموارد المالية التي قامت هذه الخلايا بجمعها إلى القوى الديمقراطية المتحالفة عن طريق العبور من معبر كاسيندي الحدودي

من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقوم القوى الديمقراطية المتحالفة بجمع الإيرادات المحلية من خلال عدة ترتيبات تجارية في إقليم بيني. ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، وقادة محليون، والسلطات الأوغندية، يستفيد المتمردون من فرض ضرائب على إنتاج الأخشاب بشكل غير مشروع في غرب إيرينغيتي ومن عدة مناجم للذهب تقع بالقرب من قرية ببالوسي المطلة على نهر ليسي. ومع ذلك، سعدت القوى الديمقراطية المتحالفة من هجماتها على المدنيين المتهمين بعدم احترام الترتيبات التجارية أو تقديم معلومات إلى السلطات الكونغولية (انظر S/2012/348، الفقرة ٢٠).

١٠٨ - وما زالت شبكات التجنيد الواسعة النطاق التابعة للقوى الديمقراطية المتحالفة موجودة في جميع أنحاء أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وما زالت الحركة تستخدم بلدة بويرا الحدودية الأوغندية كمركز عبور لمجنديها. مع ذلك، ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون والسلطات الأوغندية، ما زال مجندون جدد وموظفون سياسيون يزورون المتمردين من الخارج يقومون بصورة متزايدة بالعبور عبر كيغالي إلى غوما ويتجهون شمالا إلى بيني. ويضم مجندو القوى الديمقراطية المتحالفة أطفالا، كما يتبين من قضية أحد المتمردين المجندين كانت السلطات الأوغندية قد ألفت القبض عليه في كاسيسي مع ستة صبيان وهو في طريقه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٠٩ - وتستهدف القوى الديمقراطية المتحالفة بشكل متزايد مجندين من شرق أفريقيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أتاح كبار قادة القوى الديمقراطية المتحالفة للمقاتلين الكونغوليين حرية الخروج من الحركة. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعادة تسعة فقط من الأفراد السابقين في القوى الديمقراطية المتحالفة إلى أوطانهم.

١١٠ - وإزاء احتمال قيام البعثة بشن غارات جوية (انظر S/2012/348، الفقرة ١٩)، أبلغ ضباط في الاستخبارات الكونغولية والأوغندية، فضلا عن قادة المجتمع المحلي الفريق بأن القوى الديمقراطية المتحالفة حصلت على أسلحة مضادة للطائرات. ووصفت المصادر المذكورة وصول هذه الأسلحة في تموز/يوليه ٢٠١٢، بأنها تطلبت قيام ستة من المتعاونين مع القوى الديمقراطية المتحالفة بنقلها من أويتشا غربا في اتجاه معسكرات القوى الديمقراطية المتحالفة.

١١١ - واعترف مسؤولون أوغنديون للفريق بأن كتيبة تابعة للقوات المسلحة الأوغندية ترابط في جبل رويتزوري، تدخل بشكل منتظم إلى الأراضي الكونغولية للقيام بعمليات استطلاعية في مواقع القوى الديمقراطية المتحالفة بإقليم بيني. ولم يسمح كبار ضباط القوات

المسلحة الكونغولية قط بنشر القوات المسلحة الأوغندية على هذا النحو في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - قوات التحرير الوطنية

١١٢ - ما زالت قوات التحرير الوطنية منقسمة وضعيفة في كيفو الجنوبية، وتعتمد على تعزيزات من الجماعات المسلحة الكونغولية. وعلاوة على ذلك، أجرى الجيش البوروندي عمليات مشتركة مع القوات المسلحة الكونغولية ضد المتمردين في إقليم أوفيرا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وانسحب أغاثون رواسا إلى حد كبير من المشاركة بشكل مباشر في أنشطة قوات التحرير الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعيش "الجنرال" انطوان "شوتي" بارانيانكا ونائبه "الرائد" إيفلين منذ مغادرته القاعدة السابقة لقوات التحرير الوطنية بالقرب من الحدود البوروندي في كيلييا إلى جوار جماعة الماي ماي ماييلي في لوسامبو بإقليم فيزي. ووفقا لما ذكره عدد من أعضاء الجماعات المسلحة، فقد أقام نائبا السيد بارانيانكا السابقان وهما "الجنرال" ألويس نزامايما و "العقيد" لوغاتيان نيغامبيها في معسكرا آخر في هضبة أوفيرا يضم حوالي ٧٠ جنديا.

١١٣ - وأبلغ مقاتلون سابقون الفريق بأن "الجنرال" نزامايما متحالف مع جماعتي الماي ماي باليكي والماي ماي فوجو الكونغوليتين فضلا عن جماعة جبهة شعب موروندي/التحالف الإلهي من أجل الأمة البوروندي (انظر الفقرتين ١١٤-١١٥ أدناه) لا سيما خلال العمليات القتالية ضد القوات المسلحة الكونغولية. ووصف أحد مقاتلي جماعة ماي ماي باليكي كيفية تزويد قوات التحرير الوطنية لجماعة الماي ماي بالذخائر. ووصف مقاتلون سابقون، من بينهم جنود في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أيضا التعاون بين وحدات تابعة لقوات التحرير الوطنية التي يقودها "الجنرال" نزامايما ووحدات تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي زارت معسكر موشوليه عدة مرات في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقدم "الجنرال" نزامايما الأغذية وعدة صناديق ذخيرة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إيتومبوي في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد هاجمت وحدات قوات التحرير الوطنية قوات حكومية بوروندي في مقاطعة بوبانزا في أواخر شهر تموز/يوليه ٢٠١٢ دون أن تحقق نجاحا يذكر. وأخيرا، لا تزال قوات التحرير الوطنية تقوم بعمليات تجنيد قسري في بوروندي.

دال - جبهة شعب موروندي

١١٤ - سبق للجماعة أن حددت أسماء ٤٠ مقاتلاً توتسيا من الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي، يتحالفون مع قوات التحرير الوطنية في هضبة أوفيرا الوسطى وهم معروفون على نطاق واسع باسم "رجال سيندوهيج" (انظر S/2012/348، الفقرة ٣١). وقد تحولت الجبهة الوطنية البوروندية منذ ذلك الحين إلى جبهة شعب موروندي، وهي الذراع المسلحة للتحالف الإلهي من أجل الأمة. وكانت الجماعتان اللتان تضمّان ما مجموعه ٤٠ مقاتلاً، تتقاسمان حتى وقت قريب معسكر قوات التحرير الوطنية في موشول. ويشير الموقع الشبكي لجبهة شعب موروندي/التحالف الإلهي من أجل الأمة^(٣٤) إلى أن رئيسه هو غيوم جورج ماحامبيري، وهو بوروندي يعيش في بلجيكا (انظر المرفق ٤٨ لهذا التقرير).

١١٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أعلن مقاتل بوروندي من جبهة شعب موروندي ومقاتل آخر من قوات التحرير الوطنية كل على حدة للفريق أن العقيد عبد الله والعقيد جان كلود كاسونغو هما قائدا جبهة شعب موروندي/التحالف الإلهي من أجل الأمة وأن زعيم المعارضة البوروندية ألكسيس سيندوهيجي يمولهما لإطلاق شرارة الكفاح المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أخبر متعاونون من المنتمين للجماعات المسلحة الفريق بأن "رجال السيد ألكسيس سيندوهيجي" انضموا إلى قوات الحركة الكونغولية من أجل التغيير في رونغو (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه). وفي حزيران/يونيه، ألقت القوات المسلحة الكونغولية القبض على مقاتلين اثنين من جبهة شعب موروندي ذكراً أن سيندوهيجي يدعم حركة التمرد التي ينتميان إليها وأنها كانا يتعاونان مع متمردين سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يعملون مع العقيد ماكينغا.

رابعا - التحديات التي يواجهها إدماج الجماعات المسلحة

١١٦ - تبذل القوات المسلحة الكونغولية جهوداً لإدماج الجماعات المسلحة خلال الأزمة الحالية، ودافعها في ذلك أهداف ثلاثة: تعزيز صفوف الجيش في أعقاب عمليات الانشقاق والانضمام إلى حركة ٢٣ آذار/مارس؛ وتقويض جهود الحركة الرامية إلى إقامة تحالفات؛ واستكمال خطط الإصلاح التي تشمل حملات التجنيد لتعويض الجنود المصابين والمسنين. وعلى هذا النحو، أخبر كبار ضباط القوات المسلحة الكونغولية الفريق بأن هذه الجماعات

(٣٤) <http://adn-burundi.org/index.php/79-accueil/89-vision-accueil>.

المسلحة لن تشكل قوات معاونة منفصلة، وإنما ستعزز الوحدات الحالية التي أنهكت أصلاً قدراتها في مواجهة الحركة.

١١٧ - وفي مقاطعة إيتوري، ظلت قيادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على اتصال مع مبعوثي حركة ٢٣ آذار/مارس للتفاوض على التحالف، لكن القوات المسلحة الكونغولية أغرت "الجنرال" بانالوكي بحوافر مالية كبيرة للنظر في خيار الإدماج. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كان أكثر من ٩٠٠ جندي من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري قد أعيد تجميعهم في ثلاثة معسكرات بغرض التسجيل الرسمي، كما تلقوا مبالغ نقدية رمزية ومواد غذائية. ومع ذلك، تقدر القوات المسلحة الكونغولية بأن عدد الجنود الأساسيين في قوات المقاومة الوطنية في إيتوري لا يتجاوز ٣٥٠ فرداً^(٣٥).

١١٨ - ومنذ حصول ترمز حركة ٢٣ آذار/مارس، تلقى تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (انظر (S/2012/348)، الفقرات ٥٥-٥٧) المزيد من الدعم من المتعاونين المنتمين لجماعة الهوندي الإثنية، وذلك في شكل بذات عسكرية وذخيرة. وبعد أن بدأ هذا التحالف، في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٢، التعاون مع فصائل من قوات الدفاع الكونغولية موالٍ للحكومة، تحت إمرة قائد ناظم على الأوضاع من جماعة الهوندي الإثنية، هو المقدم بويرا، بذلت القيادة العليا للقوات المسلحة الكونغولية جهوداً للتفاوض على إدماج هذه الجماعات المسلحة.

١١٩ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، زار ممثلون من مدنيون وعسكريون عن الحكومة قائد تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، "الجنرال" جانففيه بوينغو، وذلك في مقر قيادته في لوكويي. ولكن، على الرغم من عقد عدة اجتماعات لاحقة وبرمجة إعادة تجميع كل من المجموعتين المتمردتين المنتميتين لجماعة الهوندي الإثنية، لم تُتخذ أي إجراءات محددة حتى الآن. ووفقاً لممثلي المجتمع المحلي، استاء التحالف من حكم المحكمة العليا الكونغولية الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ والذي أقر نتائج الانتخابات التشريعية في ماسيسي، نظراً لأن باكونغو ميتونديكي، أحد أنصار التحالف الرئيسيين، لم يُعد انتخابه.

(٣٥) يُستشف من هذه التقديرات أن قوات المقاومة الوطنية في إيتوري ضخموا أرقامها لأغراض تتعلق بعملية الإدماج في القوات المسلحة الكونغولية في وقت كانت تجري مفاوضات على خط مواز مع حركة ٢٣ آذار/مارس.

١٢٠ - وفي سياق الصراع العام بين حركة ٢٣ آذار/مارس وحكومة الكونغو الديمقراطية لاستقطاب دعم مجتمع الهوتو^(٣٦)، بذلت الحكومة جهوداً لإدماج ميليشيات الهوتو المحلية في جنوب إقليم ماسيسي وشمال إقليم كاليهي، المعروفة باسم "نياتورا". وأغلب قادة نياتورا هم من ضباط القوات المسلحة الكونغولية السابقين الذين انشقوا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بسبب تمهيشهم في سياق ازدياد سلطة الحزب الوطني للدفاع عن الشعب السابق ونفوذه داخل الجيش (انظر S/2012/348، الفقرتان ٢٤٢ و ٣٤٧).

١٢١ - وخلال هجمات جماعة رايا موتومبوكي في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أصدر كبار ضباط القوات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك قائد القوات البرية، الجنرال أميسي غابرييل (انظر S/2012/348، الفقرات ١٩١ و ٢٠٥ و ٤٥٣ و ٤٦٩ و ٤٧١ و ٥١٤)، الأمر لوحدة القوات المسلحة الكونغولية في ماسيسي بالتعاون مع نياتورا. وأبلغت الشرطة الكونغولية والسلطات المحلية الفريق بأن الجنرال أميسي أرسل، في تموز/يوليه ٢٠١٢، شاحنة تابعة للقوات المسلحة الكونغولية لتسليم حوالي ٣٠٠ بندقية من طراز كلاشينكوف لأفراد ميليشيات نياتورا. ووزع عدة ضباط من القوات المسلحة الكونغولية، ومنهم المقدم نكوندويرا، أسلحة وذخائر على ميليشيات نياتورا باسم الجنرال أميسي.

١٢٢ - وفي كاساكي، جنوب ماسيسي، ذكر سكان القرى أنه عند الهجوم الأول لجماعة رايا موتومبوكي، انسحبت القوات المسلحة الكونغولية ثم عادت معززة بميليشيات نياتورا. وفي منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقد الفريق اجتماعاً في نغونغو مع قادة ميليشيات نياتورا وضباط من القوات المسلحة الكونغولية الذين أقروا ببدء عملهم المشترك لمقاومة جماعة رايا موتومبوكي.

١٢٣ - وعقد الجنرال أميسي عدة اجتماعات مع ممثلي ميليشيات نياتورا بشأن إدماجها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وطلب قائد نياتورا، هابوريغيرا، أن تعيد القوات المسلحة الكونغولية انتشارها على الفور في المناطق التي يسيطر عليها أفراد تلك الميليشيات لضمان حماية مجتمعات الهوتو المحلية ضد هجمات جماعة رايا موتومبوكي.

١٢٤ - ورغم أن القوات المسلحة الكونغولية قد بدأت بالفعل إعادة تجميع ميليشيات نياتورا في موشاكي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فما زال هناك عدة تحديات أمام إدماج

(٣٦) انشق عدد من قادة الهوتو الهامين عن حركة ٢٣ آذار/مارس في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بينهم قائد القطاع الثالث العقيد صدام رينغو.

هذه الميليشيات. فقادة نياتورا يخشون فقدان السيطرة على الإيرادات المتأتية من الضرائب والسيطرة على التعدين الضيق النطاق. وعلاوة على ذلك، يخشى جنود نياتورا ممن تعوزهم الخبرة السابقة في القوات المسلحة الكونغولية الإقصاء من هذه العملية. وأخيراً، قد يحاول الفارون من الخدمة في القوات المسلحة الكونغولية الذين يعيشون داخل مجتمعات الهوتو المحلية الكونغولية التسلل إلى العملية من أجل البقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢٥- وسعت حركة ٢٣ آذار/مارس، من جانبها، إلى التحالف أيضاً مع نياتورا لأن بعض المؤسسين الأصليين في إقليم كاليهيه يرفضون لحد الآن المشاركة في عملية الإدماج في القوات المسلحة الكونغولية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، اعتقلت السلطات الكونغولية أفراداً يعملون مع كسافييه شيريبيانيا (انظر S/2012/348/Add.1، الفقرة ٤١)، اعترفوا بنقلهم، نيابة عنه، مبلغ ٢٠٠٠ دولار إلى قادة نياتورا في كيفو الجنوبية.

١٢٦- وفي شمال الأراضي التي تسيطر عليها حركة ٢٣ آذار/مارس، سعت القوات المسلحة الكونغولية أيضاً إلى إقامة تحالف مع الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية التي يقودها العقيد شيطاني موهيما، على طول الطريق المؤدية إلى مركز إشاسا الحدودي. وبحسب كبار القادة، عملت القوات المسلحة الكونغولية مع العقيد شيطاني من أجل إجلاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من إشاسا^(٣٧)، وذلك في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢^(٣٨).

خامسا - الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة الكونغولية

١٢٧- أجرى الفريق تحقيقاً بشأن الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة الكونغولية، التي تتعاون مع الجماعات المسلحة في مقاطعة أورينتال.

ألف - ماي ماي مورغان

١٢٨- بول سادالا، الملقب بـ "مورغان"، صياد غير مرخص في أقاليم مامباسا ولوييرو وبافواسينده في مقاطعة أورينتال. وفي عام ٢٠١٢، شن غارات عنيفة على القوات المسلحة الكونغولية والهئية الكونغولية للحياة البرية^(٣٩)، فارتكب انتهاكات جسمية ضد المدنيين.

(٣٧) واكب العديد من ضباط القوات المسلحة الكونغولية أفراد ماي ماي التابعين لشيطاني في هذه العمليات.

(٣٨) في كيفو الجنوبية، أجرت القوات المسلحة الكونغولية مناقشات مع جماعات مسلحة مختلفة بينها جماعة ماي ماي التابعة لياكوتومبا وجنود القوات الجمهورية الاتحادية الذين لازموا العقيد ريشار تاومبي.

(٣٩) المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة ومصصلحة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمتزهات والحفاظ على الحياة البرية.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، هاجم المتمردون مركز حرس محمية حيوانات الأوكابي في إيولولو^(٤٠)، فقتلوا ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص و ١٤ من الأوكابي. وبناء على ذلك، أصدر المدعي العام العسكري في بونيا مذكرة اعتقال بحق السيد سادالا وفتح تحقيقاً بشأن جرائم حرب تشمل القتل والاعتصاب (انظر المرفق ٤٩ لهذا التقرير).

١٢٩ - وقد تعاون السيد سادالا مع شبكة إجرامية يقودها قائد المنطقة العسكرية التاسعة، الجنرال جان كلود كيفوا في كيسانغاني، حيث تورّد الجهة العسكرية الأسلحة والذخيرة والبذات العسكرية ومعدات الاتصال لمائي ماي مورغان مقابل العاج. وتؤكد فريق الخبراء من هذا الأمر من متعاونين اثنين ينتميان إلى جماعتين مسلحتين، ومن أحد ضباط القوات المسلحة الكونغولية، ومن موظف في الهيئة الكونغولية للحياة البرية، ومن قادة مجتمعيين، ومن أحد ضباط أجهزة الاستخبارات. وكان كيفوا قد أرسل إلى السيد سادالا "العقيد" جان بيير مولينديلوا^(٤١) والعقيد كاكوليه "مانغا مانغا" كابينغا، وذلك للإشراف على مصالح كيفوا التجارية وتوريد الأسلحة والذخيرة.

١٣٠ - وذكر محاربون من مائي ماي مورغان أن جماعتهم كانت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تضم ٨٥ مقاتلاً، جميعهم مسلحون ببنادق كلاشينكوف بالإضافة إلى رشاشين من طراز ماغ MAG، وقاذفة آر بي جي، ومدفع هاون، وهاتف ساتلي، وجهازي راديو محمولين على الظهر. ويستخدم السيد سادالا ومساعدوه الأقربون أيضاً بنادق صيد تقليدية من العيار ١٢.

١٣١ - وفي مناسبات عديدة، تدخل الجنرال كيفوا في حالات وعمليات اعتقال متصلة بالصيد غير المرخص. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أمر بشحن كميات مهمة من العاج المصادر من بونيا إلى كيسانغاني. وقد ارتفع كثيراً سعر العاج خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ سعر الكيلوغرام الواحد منه في كيسينغاني في عام ٢٠٠٧، ٣٠ دولاراً، قياساً إلى ٨٠ دولاراً في عام ٢٠٠٩، بينما تراوح سعره بين ١٠٠ دولار و ١٥٠ دولاراً في عام ٢٠١٢. وفي محمية الأوكابي وحدها، سجلت الهيئة الكونغولية للحياة البرية استخراجاً بالصيد غير المرخص لما لا يقل عن طن واحد من العاج سنوياً منذ عام ٢٠٠٨، مما يحقق

(٤٠) حيوان نادر من الثدييات لا يوجد إلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو مصدر اعتزاز وطني.

(٤١) العقيد مولينديلوا الملقب "دكتور جي بي" عنصر سابق في جماعة مائي ماي ميشغين. وأفاد ضابط في القوات المسلحة الكونغولية بأن مولينديلوا لا يزال رسمياً في مركز للإدماج دون رتبة رسمية وإن كان لا يزال يرتدي البذّة العسكرية للقوات المسلحة الكونغولية.

أرباحا سنوية لا تقل عن ٢٥٠.٠٠٠ دولار. لكن التجار المحليين ادعوا بأنه جرى تخزين ما يصل إلى ٣ أطنان من العاج في إيلوتا في آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٣٢ - وتجمع ماي ماي مورغان أيضا الذهب مرتين في الأسبوع في مواقع منجمية في بانغوي وإيلوتا وتبيع "حقوق الوصول" إلى مقالع ذهب فردية. ويحتفظ السيد سادالا بالذهب ويبيعه لتجار من بوتيمبو. وفي الآونة الأخيرة، أنشأ المتمردون احتكاراً لتجارة السحائر في المنطقة ذاتها.

باء - ماي ماي لوك

١٣٣ - تعمل ماي ماي لوك، التي يقودها ماي لوك يابيلي، في إقليم بافواسينده في مقاطعة أورينتال وعبر حدود كيفو الشمالية في واليكاليه. وتسيطر على المواقع المنجمية، بما في ذلك أنغومو وإلونغغا، حيث تبيع الذهب لرجال أعمال من بوتيمبو وبيني.

١٣٤ - ويدير اللواء المتكامل العاشر للقوات المسلحة الكونغولية، تحت قيادة الجنرال كيفوا، الذي يتمركز في أوبيينغي وبافواسينده، شبكة إجرامية تتعاون مع ماي ماي لوك في مجالي الصيد غير المرخص والتعدين. ورغم أن بافواسينده تظل منطقة عمليات، فلم تبدأ القوات المسلحة الكونغولية أي عمليات قتالية خلال السنتين الماضيتين. وفي غضون ذلك، ما زالت الأسلحة والذخيرة تسلم للوحدات المنشورة وتستخدم في أنشطة الصيد غير المرخص. وللواء العاشر أيضا احتكار لتوريد السحائر وغير ذلك من الأنشطة التجارية في المنطقة، وهو ما يحد من تحفيزه على تعليق العمليات.

١٣٥ - وتجني هذه الشبكة الإجرامية أرباحا مهمة في أوبيينغي، حيث يسيطر أحد قادة القوات المسلحة الكونغولية، الرائد سامي بياكيا باغوما، على منجم القصدير في ندونغغا وعلى عدد من مناجم الذهب، متوليا بنفسه تنظيم الاستغلال وفارضا ضريبة قيمتها غرامين اثنين من الذهب في الأسبوع على أفرقة عمال المناجم. ويتاجر أيضا بذخيرة بنادق الصيد من العيار ١٢. ويجني أرباحا إضافية من بيع "تراخيص السفر" ويدير سجنا يعرف محليا باسم "غوانتنامو"، يسجن فيه المدنيين. وفي فترة سابقة، ومن أجل الإبقاء على سيطرته على السكان، منع الرائد باغوما النشر الذي كان مقررا لأكثر من ٤٠ من أفراد الشرطة الكونغولية، وذلك في أوبيينغي.

١٣٦ - وأوضح قادة المجتمعات المحلية ومسؤولون تابعون للأمم المتحدة بأن السيد يابيلي كان قد حاول عدة مرات وقف العمليات العسكرية، لكنه لم يتلق أي رد من القوات المسلحة الكونغولية أو غيرها من المسؤولين الحكوميين. ولما استفسر زعماء القبائل من

بافواسيندي عن هذه المسألة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أوضح الرائد باغوما أن الجنرال كيفوا قد تجاهل الطلبات المتكررة^(٤٢). وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ألقى السيد يابيلي القبض على السيد سادالا وعرض تسليمه للقوات المسلحة الكونغولية، لكن الجنرال كيفوا امتنع مرة أخرى عن اتخاذ أي إجراء.

جيم - المسائل المتعلقة بذخيرة بنادق الصيد من العيار ١٢

١٣٧ - تُتاح ذخيرة بنادق الصيد من العيار ١٢ بوفرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتستخدم استخداماً مكثفاً في أنشطة الصيد غير المرخص. ووثق فريق الخبراء استخدام هذه الذخيرة من جانب القوات المسلحة الكونغولية وعدة جماعات مسلحة، ولا سيما جماعة رايا موتومبوكي وماي ماي مورغان (انظر المرفق ٥٠ لهذا التقرير).

١٣٨ - وتنتج شركة الكونغو لتصنيع الأسلحة والذخائر، الكائن مصنعها في بوان نوار في الكونغو، غالبية هذه الذخيرة. وعندما طُلب من الشركة قائمة بعملائها، ردت بأنها لا تبيع أي من منتجاتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٥١ لهذا التقرير). ومع ذلك، فقد وجد الفريق كميات كبيرة من الذخيرة متاحة بوفرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٥٢ لهذا التقرير). وتستخدم الشبكة المنظّمة لشحنات الذخيرة من كينشاسا إلى غوما وكيسانغاني النقل بالسفن كما تستخدم النقل الجوي. وأوضح الأشخاص المشاركون في هذه التجارة بأنه، في منتصف عام ٢٠١٢، كانت شركة بيغاسوس للطيران تُكلف بنقل الذخيرة جواً إلى غوما. وتوضح شركات شحن أخرى بأن شركة بيغاسوس للطيران تدير رحلات جوية تجارية عبر المطارات العسكرية دون دفع ضرائب. ويسيطر على هذه التجارة أشخاص على علاقات وثيقة بالجنرال أميسي من القوات المسلحة الكونغولية. وفي غوما، يوزع الذخيرة داميان أميسي، الشقيق الأصغر للجنرال أميسي. وفي كيسانغاني، يبيع "تيسي تامبوي"، وهو أحد أفراد جماعة موزيمبا الإثنية المنتمي إلى ذات المنطقة التي يتحدر منها الجنرال أميسي، طلقات الذخيرة ويشرف على المصالح المحلية للجنرال أميسي. أما في كاسيسي، فيقوم الحارس الشخصي السابق للجنرال أميسي، النقيب سالونغ من القوات المسلحة الكونغولية، بتخزين الذخيرة وبيعها.

(٤٢) رغم توجيه طلبات عدة، لم تتمكن المنطقة العسكرية التاسعة من أن تطلع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أي نسخة من الرسائل الثلاث التي وجهها السيد يابيلي والتي أطلع عليها عشرات شهود العيان.

سادسا - الأسلحة

ألف - إدارة مخزون الأسلحة وتحويلها إلى طرف ثالث

١٣٩ - ما زالت إدارة الأسلحة تشكل تحديا بالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أحد موقعي بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها، فما زال يتعين عليها أن تبدأ برنامجا لوسم الأسلحة المملوكة للدولة. وما زالت مخزونان القوات المسلحة الكونغولية مصدرا مهما للذخيرة بالنسبة للجماعات المسلحة. وقد أدى تصعيد أنشطة الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري إلى ازدياد تحويل الأسلحة والذخيرة إلى طرف ثالث.

١٤٠ - وأكد قادة قواعد اللوجستيات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، التابعة للقوات المسلحة الكونغولية، أن أحد أكبر التحديات يكمن في انشقاق الضباط والأفراد وبجوزتهم أسلحتهم والذخيرة. ويبيع أيضا الفاسدون من فرادى الجنود والشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة الكونغولية الذخيرة للجماعات المسلحة. وأخبر أربعة محاربين سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من إقليم روتشورو الفريق بأنهم يشترون الذخيرة بانتظام من القوات المسلحة الكونغولية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، أصدر المدعي العام العسكري في كيفو الشمالية قرار اتهام بحق جنديين من القوات المسلحة الكونغولية بتهمة بيع بنادق بسعر ٢٠٠ دولار لكل منهما لمتبردي حركة ٢٣ آذار/مارس، وذلك قرب رومانغابو. وأخبر محاربون سابقون من ميليشيات نياتورا وجماعة رايا موتومبوكي الفريق بأنهم اشتروا ذخيرة، وبنادق كلاشينكوف وبذات عسكرية من جنود كونغوليين. وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، اعترض مسؤولون أمنيون متمردين من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة في مينوبا وفي حوزتهم ٣٤ علبة من الذخيرة، يحوي كل منها ٧٥٠ طلقة، وبنادق كلاشينكوف كانوا قد اشتروها مؤخرا من جنود في القوات المسلحة الكونغولية. وتشتري أيضا جماعات ماي ماي في هضبة أوفيرا الوسطى الذخيرة، على نحو منتظم، من القوات المسلحة الكونغولية في الأسواق المحلية، بسعر ١٠ دولارات لكل من العلب التي تحوي ٧٥٠ طلقة.

باء - تحديات نزع السلاح

١٤١ - فاقم ظهور حركة ٢٣ آذار/مارس وحلفائها الطلب على الأسلحة والذخيرة. وبحسب السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني وسكان القرى الذين جرت مقابلتهم في

إقليمي نيراغونغو وروتشورو، ارتفع سعر بندقية الكلاشينيكوف مما يتراوح بين ٢٠ دولارا و ٥٠ دولارا إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ دولار و ٢٥٠ دولارا، وذلك منذ أوائل أيار/مايو ٢٠١٢.

١٤٢ - وأخبر البرنامج المسكوبي للسلام وتحويل النزاعات والمصالحة، وهو منظمة تعمل من أجل الترع الطوعي لسلاح المدنيين، الفريق بأن أشخاصا عُرفوا بأنهم مبعوثين من الجماعات المسلحة قد عرضوا، في خمس مناسبات في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٢، شراء الأسلحة التي سلمها المدنيون بسعر ٢٠٠ دولار للسلاح الواحد.

١٤٣ - وأطلعت هذه المنظمة الفريق على قائمة تضم ١٢٥ مدنيا سلموا بنادقهم و/أو ذخيرتهم في الفترة من شباط/فبراير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومع ذلك، فنظرا لشح التمويل، لم تتمكن المنظمة من أن تدفع لهم مقابلا ماليا عن ذلك (انظر المرفق ٥٣ لهذا التقرير). وأخبرت المنظمة الفريق أيضا بأن بعض الأشخاص الذين لم يتلقوا مقابلا ماليا طلبوا استرجاع أسلحتهم أو ذخيرتهم، متعللين بأنهم وجدوا مشترين في أماكن أخرى. وأخبر اثنان من هؤلاء الأشخاص الفريق بأنهما تلقيا عرضا من حركة ٢٣ آذار/مارس بـ ٢٥٠ دولارا مقابل كل بندقية. وفي نفس الوقت تقريبا، تقدم مبعوثون من حركة ٢٣ آذار/مارس بمجهولي الهوية إلى المنظمة، وعرضوا شراء كامل مخزونها من الأسلحة (انظر المرفق ٥٤ لهذا التقرير).

١٤٤ - وأعربت المنظمة عن قلقها إزاء الانخفاض الكبير لعدد المدنيين الذين يسلمون أسلحتهم وذخيرتهم منذ اندلاع تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس. وبحسب المنظمة، قد يدل هذا على أن المدنيين يلجؤون إما إلى بيع أسلحتهم للجماعات المسلحة بأسعار تفوق سعر الـ ٥٠ دولارا المعروض دفعه أو يحتفظون بها للدفاع عن أنفسهم بسبب انعدام الأمن، أو على الأمرين معاً.

١٤٥ - وختاماً، ما زال القتال الدائر بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة ٢٣ آذار/مارس، بوسائل منها استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة، يسفر عن قتل وتشويه غير المحاربين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، قتل ستة أطفال عندما مشوا فوق حقل ألغام في قرية غيكورو، في تجمع جومبا في إقليم روتشورو. وحددت عملية متابعة أجرتها المنظمات الإنسانية عدة ذخائر غير منفجرة منتشرة في أرجاء الإقليم. والمناطق الأكثر تضررا هي الخطوط الأمامية لحركة ٢٣ آذار/مارس (انظر المرفق ٥٥ لهذا التقرير)^(٤٣).

(٤٣) تشمل هذه المناطق مزارع كيتوبوغو بالقرب من كيوانجا.

سابعاً - انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان

١٤٦ - منذ تمرد أفراد سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذي انبثقت عنه حركة ٢٣ آذار/مارس، ما برحت المجتمعات المحلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. فقد ازداد العنف ضد المدنيين في كيفو الشمالية من جانب جميع الجهات الفاعلة المسلحة، ومنها القوات المسلحة الكونغولية، حيث جرى تشريد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويخلق التشريد ظروفًا ملائمة للمزيد من الانتهاكات. ونظرًا لازدياد انعدام الأمن، ركزت الوكالات الإنسانية أيضًا على الصعوبات التي تعترض الوصول للسكان وتقديم الإغاثة لهم.

١٤٧ - ولا يزال العنف الجنسي متفشياً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي سياق القتال المتواصل، يزداد تعرض النساء والأطفال للخطر في مناطق النزاع أو عند تشريدهم. وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠١٢ عن ٧٤٢ حالة من حالات العنف الجنسي ارتكبتها رجال مسلحون في كيفو الشمالية، وكان إقليم روتشورو هو الأكثر تضرراً، بينما سجلت ٩٥٥ حالة مماثلة في كيفو الجنوبية، ارتكب نصفها تقريباً في إقليم فيزي. وحدد الفريق حالات اغتصاب جماعي ارتكبتها الحركة وجماعة رايا موتومبوكي وماي ماي مورغان والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عام ٢٠١٢. وقادة هذه الجماعة الأخيرة مسؤولون عن ارتكاب أكثر من ١٠٠ حالة اغتصاب، تشمل اغتصاب قاصرين. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، كانت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان قد وثقت ٤٦ حالة اغتصاب ارتكبتها حركة ٢٣ آذار/مارس. وفي ليلة ٥ و ٦ آب/أغسطس، هاجمت جماعة رايا موتومبوكي قرية نيالي في إقليم ماسيسي واغتصبت تسع إناث، منهن أربع فتيات.

١٤٨ - وقد سُجِّلت عدة حوادث كبرى للقتل العشوائي للمدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، على يد الجماعات المسلحة. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٢، قتلت جماعة رايا موتومبوكي، تحت قيادة حركة ٢٣ آذار/مارس، مئات من المدنيين في كيفو الشمالية وأحرقت ما لا يقل عن ٨٠٠ مسكن. وبأوامر من العقيد ماكينغا من حركة ٢٣ آذار/مارس، مكَّنت سلسلة من الهجمات المنسقة التي قام بها المقدم باديجي وجماعة رايا موتومبوكي، بالاشتراك مع قوات الدفاع عن الكونغو وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، المحاربين بالنيابة عن حركة ٢٣ آذار/مارس من زعزعة استقرار جزء مهم من جنوب وغرب إقليم ماسيسي. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس، نفذت جماعة رايا موتومبوكي، في عملية مشتركة مع المقدم باديجي وبمساعدة جنود القائد لواندا التابعين لقوات الدفاع عن

الكونغو، هجمات منهجية ضد السكان المدنيين في قريتي نغونغي ولوكي في جنوب ماسيسي، وفي المناطق المحيطة بهما.

١٤٩ - وقتلت جماعة رايا موتومبوكي أيضا عشرات المدنيين في هجمات مماثلة بدوافع عرقية شنتها على المجتمعات المحلية المتهمه بدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونياتورا في كيفو الجنوبية، بما في ذلك ٣٢ شخصا في القرى القريبة من إيكينغي، في أوائل آذار/مارس.

١٥٠ - وأكدت الأمم المتحدة تسجيل ما لا يقل عن ٢٨٢ حالة قتل ارتكبتها هذه القوات منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وحدثت أكثر الحالات فظاعة قرب بونياكيري، في منطقة كاليهيه، في أيار/مايو. وفي لومينجيه في ٥ أيار/مايو، قتلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما لا يقل عن ١١ مدنيا، بينهم ٣ نساء و ٥ أطفال. وفي كامانانغا في ١٤ أيار/مايو، قتلت تلك القوات ٣٥ مدنيا، بينهم ٢٠ امرأة و ١٢ طفلا، وأصاب ٣٨ شخصا وأحرقت ٥٥ منزلا. ووفقا لضباط القوات المسلحة الكونغولية، قاد النقيب كاسترو ريفي الهجوم الذي وقع في بونياكيري. وكان قائد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لقطاع كيفو الجنوبية هو المقدم همادا كاريرا.

١٥١ - وعلاوة على ذلك، أمر بعض قادة حركة ٢٣ آذار/مارس، وبخاصة العقيد نغاروي والعقيد زيموريندا الذي فرضت عليه جزاءات فردية، بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء لما لا يقل عن ١٥ من المجندين. وأعطى الجنرال نتانغاندا والعقيد ماكينغا أوامر بإعدام ما لا يقل عن ٢٠ من أسرى الحرب. وأعدمت القوات الرواندية أيضا هارين من الحركة واستنادا إلى زعماء محليين وعاملين في المجال الطبي، يمكن أن تكون هذه الأرقام أكبر بكثير.

١٥٢ - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وبيانات عن حقوق الإنسان تخص كبار قادة الحركة في المرفق ٥٦ لهذا التقرير.

تجنيد الأطفال

١٥٣ - منذ بداية تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، زاد تجنيد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة بشكل كبير في جميع أنحاء منطقتي كيفو. وللعديد من قادة الحركة تاريخ طويل من تجنيد الأطفال، بما في ذلك العقيد ماكينغا والعقيد كاينا، وهم يواصلون هذه الأنشطة. ويقدر الفريق أن الحركة جندت أكثر من ٢٥٠ طفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا منذ تأسيسها في أيار/مايو ٢٠١٢. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استقبلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٨ طفلا هربوا من الحركة، منهم ٢٢ كونغوليا و ١٤ روانديا.

١٥٤ - وتستخدم الحركة الصبيان على الخطوط الأمامية كغطاء للوحدات المتقدمة، وغالبا ما يحدث ذلك بعد أسبوع من التدريب. ويعمل آخرون حمالين وعملاء للاستخبارات وحراسا شخصيين. ويستخدم المتمردون أيضا الفتيات الصغيرات كطهارة، وكروجات للقادة.

١٥٥ - وقد أشرف العقيد كاينا، الذي يتخذ من بوكيما مقره له، على تجنيد وتدريب ما يربو على ١٥٠ طفلا في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٢، وفقا لما أفاد به عدة مقاتلين سابقين. ونصف هؤلاء الأطفال من رواندا. وأكد اثنان من المقاتلين السابقين في الحركة أن العقيد كاينا اضطلع بأنشطة تجنيد في القرى القريبة من بوكيما في أيار/مايو ٢٠١٢، حيث أمر جنوده بخطف ثلاثة صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاما. وأعلن صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما، كان قد تم تجنيده من قبل العقيد كاينا أيضا أن العقيد كاينا جند قسرا اثنين من الصبية من نفس عمره. وفي عدة مناسبات، أفاد جنود سابقون من الحركة تابعون للعقيد كاينا بأنهم شاهدوه يأمر بإطلاق النار على الأولاد الذين حاولوا الفرار. وقال مقاتل سابق آخر في الحركة من بوكيما للفريق إن هناك ١٤ امرأة أيضا يتدربن هناك، بينهن ست فتيات صغيرات.

١٥٦ - وقال للفريق ستة من الجنود الأطفال السابقين في الحركة تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة إن ضباط الحركة جندوهم بالقوة خلال دوريات في رومانغاو وكيوانجا وجومبا وبوناغانا. وقالوا جميعا إنهم حُذروا من أنهم سيقتلون بأوامر من العقيد ماكينغا إذا حاولوا الهرب. ووفقا لما أفاد به عدة مقاتلين سابقين في الحركة، أعدم العقيد ماكينغا والعقيد نغارويي بإجراءات موجزة عشرات من الأطفال الذين حاولوا الفرار. وفي حالتين، شاهد الأطفال الجنود أطفالا آخرين تطلق النار عليهم أو يُدفنون أحياء بعد محاولات هروب فاشلة.

١٥٧ - وقابل الفريق أربعة مقاتلين سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كان قد جرى تسريحهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعيد تجنيدهم من مركز موتوبو للتسريح وإعادة الإدماج في رواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ولدى وصولهم إلى المركز، يفصل مدير المركز الدائم، فرانك موسونيرا، الفتيان المستهدف تجنيدهم، بما في ذلك الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاما. وفي حالة واحدة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، أرسل موسونيرا ٥ أطفال جنود سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ إلى كينيغي حيث أجبرتهم القوات الرواندية على حمل صناديق ذخيرة والانضمام إلى الحركة. وأكد اثنان من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا جرى

تجنيدهم من المركز أيضا أنهم صادفوا أكثر من خمسة عشر من القُصَّر ممن كانوا سابقا في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في موقع تابع للحركة بقيادة العقيد نغارويي. وأبلغ ثلاثة مجندين سابقين في الحركة ممن تدربوا في رونيوي الفريق بأن العقيد ماكينغا كانت له وحدة حماية خاصة مؤلفة من ٢٠ طفلا جنديا سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وهم يخضعون لتعليمات مشددة بعدم مغادرة رونيوي. وأبلغ جنود أطفال سابقون في الحركة الفريق بأن الذين اعتقلوا وهم يحاولون الهرب أُعدموا على مرأى من الآخرين.

١٥٨ - وأجرى الفريق مقابلات مع عشرات الأطفال الذين جندتهم جماعات مسلحة كونغولية وأجنبية أخرى. ويرد وصف لهذه الحالات بالتفصيل في المرفق ٥٧ لهذا التقرير.

سابعاً - الموارد الطبيعية

ألف - تجارة القصدير والتتالوم والتنجستن

١ - اتجاهات التجارة والإنتاج

١٥٩ - أبرز الفريق في تقريره المؤقت استئنافا تدريجيا للصادرات الرسمية من القصدير والتتالوم والتنجستن من منطقتي كيفو ومقاطعة مانيمبا. ولكن، بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، انعدمت الصادرات الرسمية تقريبا لثلاثة أسباب. أولا، أن وزير المناجم بجمهورية الكونغو الديمقراطية علق عمل شركتي التصدير هواينغ وتي تي/سي إم إم للمناجم/الكونغو للمعادن والفلزات (TTT/CMM) في كل من كيفو الشمالية والجنوبية (انظر S/2012/348، الفقرتان ١٤١ و ١٤٢). وثانيا، في محاولة لوقف التهريب إلى رواندا، حظر وزير المناجم نقل معادن القصدير والتتالوم والتنجستن عن طريق الجو من مانيمبا إلى المدينتين الحدوديتين غوما وبوكافو، وأصر على نقلها عن طريق مقاطعة كاتانغا. وأجبر هذا التدبير المصدرين في غوما الذين يحصلون على المعادن من مانيمبا على التوقف عن العمل. وأخيرا، يصر المستوردون الصينيون الذين كانوا سابقا يشترون المعادن غير الموسومة، بشكل متزايد، على وسم المعادن بموجب مبادرة المعهد الدولي لبحوث القصدير^(٤٤) بشأن سلسلة توريد القصدير.

(٤٤) هو كناية عن جمعية لصناعة القصدير تدعي بأن أعضائها يشتركون ٨٠ في المائة من القصدير في العالم. أطلقت مبادرة المعهد الدولي لبحوث القصدير بالاشتراك مع المركز الدولي لدراسات النيوبيوم والتتالوم.

١٦٠ - وبعد التحقق من صحة موقع المنجم، سيطبق وسم المعادن في أجزاء من مانيما وفي موقع نيايبوي للتعدين في كيفو الجنوبية بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ومع ذلك، لا توجد في الوقت الحالي سوق قانونية لإنتاج المعادن غير الموسومة في مقاطعتي كيفو ومقاطعة مانيما. ونتيجة لذلك، أخذ التهريب عبر الحدود في الارتفاع مرة أخرى. وحيث أن المهربين عادة لا يميزون بين التجارة من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة أو التي لا تسيطر عليها، فإن هذه التجارة غير المشروعة تقوض ممارسة العناية الواجبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإنها تؤثر على مصداقية نظم إصدار الشهادات القائم على العناية الواجبة، التي طبقت أو التي سيبدأ تطبيقها في البلدان المجاورة.

١٦١ - كما يفضل المهربون خام التنتالوم وخام التنغستن لأهما أحف وزنا من خام القصدير وبالتالي أسهل إخفاءً. وإضافة إلى ذلك، فإن هوامش الربح فيهما أعلى، مما يعوض عن مدفوعات الفساد اللازمة لتيسير عمليات عبور الحدود وعمليات النقل المتعددة والنقل بالسيارات أو القوارب الخاصة.

١٦٢ - وينعكس تقلص السوق الرسمية لخام القصدير والزيادة النسبية لأهمية خام التنتالوم وخام التنغستن أيضا على مستويات الإنتاج. فقد انخفضت مستويات إنتاج خام القصدير في منطقتي كيفو، لكن الانخفاض كان أكثر حدة في مواقع المناجم النائية مثل بيسي في إقليم واليكاليه، الذي يتعين نقل المعادن منه عن طريق الجو. وفي المقابل، ما زال إنتاج خام التنتالوم مرتفعا في المواقع التي يسهل الوصول إليها مثل إقليم ماسيسي وإدجوي. وفي حين يقدر الفريق أن ما بين ٥٠ و ٦٠ طنا تنتج في الشهر، تُظهر الإحصاءات الرسمية أن حوالي خمسة أطنان فقط صُدرت في الثلث الثاني من عام ٢٠١٢.

٢ - سلاسل التهريب

جمهورية الكونغو الديمقراطية - رواندا

١٦٣ - في عام ٢٠١٢، استمر تهريب المعادن بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وشمل شبكات جديدة كما شمل أيضا العديد من الشبكات ذاتها التي حددها الفريق في تقارير سابقة. ومن بوكافو، يسيطر فريدريك ماستاكي لوبامبا الملقب بـ "السنغالي"، على جزء كبير من التهريب عبر الحدود (انظر S/2011/738، الفقرة ٤٩١). وتثبت تفاصيل مضبوطات المعادن التي حصل عليها الفريق من سلطات التعدين الكونغولية أن نشاطه يزداد في تهريب خام التنغستن من إقليم إدجوي ووالونغو. وهناك تاجر رئيسي آخر يشرف على عمليات

التهريب من بوكافو في عام ٢٠١٢ هو "كافيريج" الذي كان يمثل شركة رواندا ميتلز Rwanda Metals في بوكافو^(٤٥).

١٦٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اعتقلت حكومة رواندا أربعة من كبار المسؤولين في القوات المسلحة الرواندية بسبب تورطهم المزعوم في التجارة غير المشروعة في المعادن مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان اثنان من المعتقلين، هما العقيد دان مونيوزا والعقيد ريتشارد روتاتينا، رئيسا الاستخبارات الخارجية والعسكرية على الترتيب^(٤٦). ووفقا لما أورده أعضاء سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجنود سابقون في القوات المسلحة الرواندية، وزعماء المقاطعات، شارك هذان الرجلان في شبكات التهريب عن طريق غوما التي يشرف عليها الجنرال نتاغاندا (انظر S/2011/738، الفقرات ٤٨٤-٤٨٧)، ولكنهما حولتا الأرباح لنفسيهما. ولا علم للفريق بأي محاكمة أو حكم قضائي في هاتين الحالتين.

١٦٥ - وفي غوما، تمكن الفريق من تحديد ثلاثة من كبار التجار المشاركين في عمليات التهريب. منهم شارلوت نايراكانيانا، التي اعتقلت في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ بعد أن ضبطت السلطات ٣ أطنان من معادن تعود ملكيتها لها مخبأة في شاحنة في المعبر الحدودي الرئيسي في غوما. وأبلغت نايراكانيانا الفريق بأن المعادن شملت خام التنتالوم من منطقة ماسيسي وحام القصدير من منطقة كاليهيه. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، تم بالفعل ضبط ١,٥ طن من المعادن التي تعود ملكيتها لها في رواندا.

١٦٦ - وهناك تاجرة ثانية تدعى كليمنس رويريكا ميكامو، تدير شركة التصدير المسماة كليباد في غوما^(٤٧). ووفقا لما أفاد به الأفراد المتورطون في عمليات التهريب التي قامت بها في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فقد نقلت المعادن من مقر شركة التصدير التابعة لها في غوما إلى فندق بلانيت الذي يقع بالقرب من المركز الحدودي الرئيسي، والذي يملكه زوجها جوزيف

(٤٥) تاجرت رواندا ميتلز بالمعادن نيابة عن الجيش الوطني الرواندي في عام ٢٠٠٢.

(٤٦) عمل العقيد مونيوزا على تنسيق الأنشطة التجارية للجيش الوطني الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عام ٢٠٠٢ (انظر S/2002/1146، الفقرة ٧٠).

(٤٧) هذا هو اسم السيدة كليمانس بالكامل، بصيغته المدونة في قائمة بالمكاتب التجارية جمعيتها دائرة معلومات السلام في آب/أغسطس ٢٠٠٩ (انظر www.ipisresearch.be/fck/file/20090805_Comtoirs_Kivu.pdf). ويقترن اسمها أيضا باسمي فيزا ومسيباجيشا، وهو اسم زوجها. واسم كليباد هو كناية عن اختصار لمعاملات كليمانس وباتريك Clemence, Patrick Dealings.

سيباغيشا، ومن هناك أخفاها عملاء كليباد في سيارات عبرت الحدود إلى رواندا خلال الليل.

١٦٧ - وفقا للمصادر المذكورة أعلاه فإن السيدة كليمنس تعمل بالتعاون مع إيدي هاييمانا التابع لشركة غلوبل مايننج كومباني Global Mining Company، الذي يهرب المعادن أيضا من غوما إلى جيسيني. وأبلغ ممثلو الشركة وكليباد الفريق أنهم أجروا منشآتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لشركة ميتاكيم Metachem للتصدير، وزعموا أن جميع الأنشطة التي جرت في منشآتهم هي أنشطة تخص شركة ميتاكيم^(٤٨). وأبلغ زعماء من المقاطعات وضباط من حركة ٢٣ آذار/مارس وسلطات كونغولية الفريق بأن جزءا من الأرباح الذي تجنيها السيدة كليمنس وزملاؤها التجار من خلال التهريب عبر الحدود يوجه إلى الحركة. وتبين السجلات الهاتفية أن السيدة كليمنس اتصلت بضباط في القوات المسلحة الرواندية، من بينهم الجنرال كاباريي (انظر المرفق ٥٩ لهذا التقرير).

١٦٨ - وهناك تاجر ثالث هو الجنرال السابق كاموانيا بورا، (انظر S/2011/73، الفقرتان ٤٤٤ و ٥٠٤) الضابط السابق بالقوات المسلحة الكونغولية، الذي نقل في عام ٢٠١٢ سلسلة التوريد إلى جزيرة إيدجوي. وينظم الجنرال بورا تهريب المعادن من كاموليه وعدة مواقع أخرى إلى رواندا على متن قوارب عبر بحيرة كيفو. ووفقا لمصادر استخباراتية كونغولية وشركات مناجم محلية، أرسل بورا المقدم في القوات المسلحة الكونغولية باسيفيك سيكانابو، الذي ليس له موقع ثابت، للإشراف على أعماله في إيدجوي^(٤٩).

(٤٨) شركة كليباد وشركة التعدين العالمية عضوان في مبادرة سلسلة الإمداد التي وضعها المعهد الدولي لبحوث القصدية، ويمكنهما رسميا بالتالي ألا تشتريا أو تصدرا معادن غير موسومة. ويمكن لميتاكيم، وهي شركة غير عضو، أن تشتري بصورة رسمية المعادن غير الموسومة وتصدرها، وهذا ما تقوم به أصلا. وأفاد للفريق ممثل لشركة التعدين العالمية أنه منذ قرار وقف العمليات في آذار/مارس ٢٠١١، قام تجار وسطاء ببيع المعادن المخزنة في مستودعها لشركة ميتاكيم. كما انتقلت عهدة موظفي شركة التعدين العالمية إلى ميتاكيم. واستنادا إلى شركة التعدين العالمية، تشير الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٢ خطأ إلى شركة التعدين العالمية باعتبارها جهة بائعة وشارية للمعادن خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو. وقد أفادت سلطات المناجم المحلية للفريق بأنها كانت تعتقد طوال تلك الفترة أن شركة التعدين العالمية كانت تعمل بوصفها شركة تصدير. وفي رسالة إلى الفريق، لم يشر ممثلو كليباد إلى بيعها أو نقلها معادن لحساب ميتاكيم لدى تأجير مرافقها لهذه الأخيرة. وقالت للفريق جهات تعمل في نقل المعادن بين غوما ومانيما إن السيدة كليمانس باعت معادنها لشركة هوانغ في أيار/مايو ٢٠١١. وقد حصلت أعمال التهريب التي قامت بها السيدة كليمانس في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فور تعليق عمل هوانغ مباشرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٤٩) يعمل المقدم سيكانابو أيضا على تجنيد شبان لصالح حركة ٢٣ آذار/مارس.

١٦٩ - وأوضح الأفراد المشاركون في هذا التهريب أن المعادن المستخرجة من جمهورية الكونغو الديمقراطية أُدرجت في نظام إصدار الشهادات الرواندي عن طريق شراء غير قانوني للعلامات التي تصدرها تعاونيات التعدين التي لها امتيازات في غرب رواندا. وعقب ذلك تباع التعاونية العلامات المعدنية للأكياس التي تزن ٥٠ كيلوغراما مقابل ما يصل إلى ٥٠ دولارا لكل كيس من خام التنالوم.

١٧٠ - وحصل الفريق على أدلة فوتوغرافية على وسم المعادن الكونغولية في مستودع في غيسيني التي تم تهريبها عبر معبر حدودي فرعي في غوما (انظر المرفق ٦٠ لهذا التقرير). وكانت أرقام التوسيم المستقاة من ستة من المناجم الرواندية التي تمكن الفريق من الاطلاع عليها، استنادا إلى قاعدة بيانات مبادرة سلسلة الإمداد للمعهد الدولي لبحوث القصدير، قد أُصدرت لصالح شركة ألفا مينرلز Alpha Minerals لاستخدامها في امتيازها في منجم غاتاري الثاني. وأظهرت قاعدة البيانات كذلك أن أربعة أكياس معادن موسومة قد بيعت إلى شركة تصدير المعادن المسماة مينرلز سابلاي أفريقيا Minerals Supply Africa في كيغالي.

١٧١ - وأبلغ الفريق مينرلز سابلاي أفريقيا عن غش في الوسم الذي ارتكبه ألفا مينرلز. وقدمت إدارة الشركة إلى الفريق سجلات الشراء الكاملة للتحقق منها وأوضحت أنها زارت مواقع المناجم التي تديرها ألفا مينرلز، وتبين لها أن إنتاج المعادن متواصل فيها. واستنادا إلى المعلومات المقدمة من الفريق، قررت إدارة الشركة تعليق المشتريات من ألفا مينرلز، وذلك تمشيا مع توصيات الفريق بشأن بذل العناية الواجبة^(٥٠).

١٧٢ - وحصل الفريق أيضا على وسم واحد لتعاونية توهاجيري TUHAGERE لامتيازها في كاماريمبو. وأصدر وسم آخر لتعاونية كواتا Kuata لامتيازها في جيسيكيه. وزار الفريق موقع تنقيب بموجب امتياز تابعا لتوهاجيري في موساسا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ووجد أنه لم يكن قيد العمل في ذلك الحين.

١٧٣ - وفي نفس الرحلة، زار الفريق أيضا موقع كوكو للتنقيب بموجب امتياز الواقع بالقرب من جيكنجيه والتابع لتعاونية إبروكومي EPROCOMI، القريب من قرية كوكو في كاكينجيه، حيث لم يجد أي أثر لتعدين فعلي جارٍ (انظر المرفق ٦٢ لهذا التقرير). وتزود

(٥٠) www.un.org/sc/commihees/1533/egrouppguidelines.shtml

إبروكومي أساسا شركة مونساد MUNSAD للتصدير. وأكد ممثلو شركات التعدين وسلطات التعدين الرواندية أن الكثير من الامتيازات في غرب رواندا غير نشطة ولكنها حصلت على علامات وسم رغم ذلك.

١٧٤ - وحصل الفريق أيضا على أدلة فوتوغرافية عن عملية تهريب كاملة لخام التنتالوم الكونغولي من ماسيسي إلى شركة تصدير في كيغالي. ودفع المهربون رشاوى لمسؤولين حدوديين كونغوليين من أجل نقل المعادن عند المعبر الحدودي الرئيسي في غوما. وقامت تعاونية كوميكابا COMIKABA في وقت لاحق بوسم المعادن في مستودع تابع لها، دون حضور أي ممثل لهيئة المناجم الرواندية، وسلمتها إلى مقر شركة رودنيكي RUDNIKI المصدرة للمعادن في كيغالي^(٥١).

١٧٥ - وأبلغ الفريق أفراد يشاركون في عمليات التهريب بأن داني نزارامبا يشتري المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويوسمها. ونزارامبا هو مالك تعاونية كوبيمار COPIMAR، وكذلك شركة ترايدنغ سيرفيسس لوجيستيكس Trading Services Logistics، وهي شركة تصدير مقرها كيغالي. ووفقا لبيانات المعهد الدولي لبحوث القصدير لمبادرة سلسلة الإمداد، تشتري هذه الشركة أيضا من ألفا مينرلز، التي تباع وسائم. وأشارت المصادر نفسها أيضا إلى جان نيوموسين نداجيجيमानا باعتباره واحدا من المهربين الرئيسيين. وفي عام ٢٠٠٧، كان نداجيجيमानا مصدرا مرخصا له في بوروندي.

١٧٦ - ومن المستحيل تقدير حجم غسل المعادن الكونغولية في نظام وضع العلامات الرواندية بناء على الأحداث الواردة أعلاه. ومع ذلك، فهناك علاقة واضحة بين شيوع التحول إلى التعدين لخام التنغستن وخام التنتالوم بالقرب من الحدود، وتزايد صادرات رواندا من هذين المعدنين. وفي المقابل، انخفضت صادرات رواندا من خام القصدير، حيث انخفض تهريب هذا الخام من المناطق الداخلية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن حجم المعادن المغسولة قد يكون كبيرا.

١٧٧ - وعلاوة على ذلك، يبدو أن تقلبات الصادرات الرواندية من معادن القصدير والتنتالوم والتنغستن غير مرتبطة بالسعر (المرفق ٦٣ من هذا التقرير). وما زالت صادرات خام القصدير تواصل الانخفاض على الرغم من استقرار الأسعار. وتسجل صادرات خام

(٥١) أودع الفريق هذه الصور محفوظات الأمم المتحدة لحماية الأفراد الذين تعاونوا معه.

التتالوم والتنغستن ارتفاعا رغم انخفاض مستويات أسعار الأول واستقرار مستويات أسعار الثاني.

جمهورية الكونغو الديمقراطية - أوغندا

١٧٨ - أبلغ المهربون في غوما وكيسانغاني الفريق بأن هناك طرقا بديلة لنقل المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق بوناغانا وكاسيندي وماهاغي إلى أوغندا^(٥٢). وتنتج أوغندا خام التنغستن وتصدره، ولكنها لا تصدر خام التتالوم، ولا تصدر سوى كمية صغيرة جدا من خام القصدير، مما يوحي بأن معادن القصدير والتتالوم والتنغستن المهربة تعبر فحسب عن طريق هذا البلد عوض تصديرها.

١٧٩ - وتمتد سلسلة الإمداد من مواقع تعدين خام القصدير والتتالوم في كيفوي بإقليم ماسيسي، وتسلك في جزء من طريق بوناغانا وكاسيندي، بينما يمر جزء آخر منها في اتجاه غوما. ووفقا لما أفادت به السلطات المحلية، فإن مشغلي منجم كيفوي الرئيسي يعملون بحماية جماعات مسلحة، بينها نياتورا وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة. وعلاوة على ذلك، يجري تخزين المعادن في بوسومبا، الواقعة على الطريق إلى كاسيندي وبوناغانا، في مستودع تابع لأحد أفراد في حركة ٢٣ آذار/مارس يدعى إراستو نتيباتوراننا، يعيش حاليا في جيسيني (انظر S/2012/348/Add.1، الفقرة ٣٨).

جمهورية الكونغو الديمقراطية - بوروندي

١٨٠ - يجري تهريب معادن القصدير والتتالوم والتنغستن بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوجمبورا عبر سهول روزيزي، إضافة إلى معبر الحدود الرسمي في كافيمفيرا. وقد ضبطت الشرطة الكونغولية ١٣ طنا من خام التتالوم في كافيمفيرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ووفقا لما ذكره مهربون، فإن تلك المعادن يملكها السيد لوبامبا (انظر الفقرة ١٦٣).

١٨١ - وشهدت الصادرات البوروندية من القصدير والتتالوم والتنغستن، ولا سيما خام التتالوم، زيادة كبيرة في عام ٢٠١٢. وقد صدّرت شركة بوروندي مينرلز ٨٧ طنا من خام التتالوم في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس ٢٠١٢، مقابل ٥٨ طنا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١. ويدعى مدير هذه الشركة داني نزارامبا، الذي يشارك أيضا في تهريب المعادن في رواندا (انظر الفقرة ١٧٥). وقد ضاعفت شركة ولفرام ماينينغ إند

(٥٢) صدرت بعض المعادن بشكل رسمي من مانيما عبر كاسيندي في عام ٢٠١٢.

بروسنغ Wolfram Mining and Processing صادرتها من التتالوم بأكثر من ثلاثة أضعاف، من ٢٤ طنا في عام ٢٠١١ إلى ٨٧ طنا في عام ٢٠١٢.

باء - الاتجار بالذهب

الغياب شبه الكامل للتجارة الرسمية

١٨٢ - ما برحت وزارة المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسعى إلى تعزيز الاتجار الرسمي بالذهب بتقليص الضرائب على الصادرات إلى نسبة ١ في المائة، وبإلزام شركات التصدير بتصدير ما لا يقل عن ٣٠ كلغ كل ثلاثة أشهر للحفاظ على رخصتها (انظر S/2012/348، الفقرة ١٥٥). بيد أن أي شركة تصدير في مقاطعتي كيفو لم تستوف هذا الشرط بحده الأدنى حتى الآن.

١٨٣ - ويجب على شركات التصدير الكونغولية لدى حصولها على شهادات التصدير أن تفصح عن الجهة المرسل إليها ما تصدّره من ذهب. وغالبا ما تكون هذه المعلومات المقدمة من مكاتب التصدير مظللة. فالشريكان التجاريان المعلن عنهما مؤسسة ناموكايا - بيناكل Etablissement Namukaya-Pinnacle (انظر S/2011/738، الفقرة ٥٤٥) في نيروبي، وشركة إل إل جي LLG، في دبي - لا وجود لهما. واستنادا إلى عدد من الأفراد المشاركين في الاتجار بالذهب، ما زال راجندرا "راجو" كومار، من شركة ماشانغا ليمتد Limited Machanga في كمبالا المشمولة بالجزاءات، وموتوكا روغانبييرا في بوجومبورا، هما الشريكين التجاريين الحقيقيين لمؤسسة ناموكايا.

١٨٤ - إن بعض شركات التعدين التي يعلن عنها المصدرون موجودة بالفعل. ووفقا لإحصاءات رسمية في كيفو الشمالية لعام ٢٠١٢، صدرت شركة آي آر للذهب AR Gold حتى تاريخه في عام ٢٠١٢ لفرعها في دبي ولشركة سويس غولدن ميتال فايننشال Swiss Golden Metal Financial، المسجلة في جنيف. في حين لا تصرح شركة غلوري ميتالز Glory Metals في بوتمبو لمن تبيع منتوجها. وقال للفريق مدير في شركة كوييد COPED للتصدير إن الشركة باعت لمؤسسة مجوهرات مهى في دبي.

٢ - تجارة الذهب المرتبطة بالجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في القوات المسلحة الكونغولية

١٨٥ - لا يحدّد عادة بشكل واضح منشأ الذهب الذي تشتريه شركات التصدير، إذ يشار إلى إقليم أو بلدة أو محلة. وتشتري مؤسسة ناموكايا الذهب دون تمييز من مناطق في جميع أنحاء كيفو الجنوبية، لا سيما من ميسيسي ولوغوشوا وغاميتوغا، دون الاستعلام عن منشئه

على وجه التحديد، أو عن سلسلة متعدييه أو احتمال تورط جماعات مسلحة أو شبكات إجرامية من القوات المسلحة الكونغولية فيها. وزار الفريق ميسيبي في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقالت جهات مشغلة وسلطات محلية للفريق إن القوات المسلحة الكونغولية بقيادة العقيد روغو هيشيما (انظر S/2011/738، الفقرات ٥٢٢-٥٢٧) تجبي حوّة أسبوعية تبلغ ٥٠ دولارا على كل آلة من آلات السحق عيار ٢٥٠. وقالت جهات تجارية ورسمية في تويمبي للفريق إن مؤسسة ناموكايا كانت المشتري الرئيسي من منجم موفا الذي كان يتعرض للنهب بشكل متكرر من قبل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٨٦ - وتعلن آي آر للذهب أنها تشتري الذهب من مدينة بوتيمبو التي لا تُعتبر موقع تعدين بل مركزا تجاريا. إلا أن إدارة شركة سوكاغريمين في موي أبرزت للفريق فواتير تُثبت أن آي آر للذهب كانت تشتري الذهب الذي تنتجه الشركة. وتعمل سوكاغريمين في أوماتيه، حيث تردد عناصر ميليشيا ندوما للدفاع عن الكونغو مرارا، بين أيار/مايو ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، للمطالبة بمخصص ومساهمات في شكل ذهب.

١٨٧ - وبالإضافة إلى العدد القليل من شركات التصدير المرخص لها، ثمة سماسرة يصدرون الذهب من دون ترخيص. ففي إيتوري، يشتري تاجران محليان هما بانغا دجيلو وجوستين بيكيه الذهب من منجم بافي الذي تسيطر عليه قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (انظر الفقرة ٨٤) ويبيعانه للتجارين الأوغنديين راجيندار كومار (انظر الفقرة ١٨٣) وشركة سيلفر مينالز. وفي بوكافو، ما برح التاجران غير المرخص لهما بوغندا باغالوا ومانجيه ناموهاندا يشتريان من مواقع تعدين تجني منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أرباحا، ويبيعان لموتوكا رويانغيرا وراجيندار كومار، على التوالي. وفي أوفيرا، ما زال التاجران غير المرخص لهما مويته وأونوريه يتاجران بالذهب المستخرج من ميسيبي. وهما يوردان المؤسسة ناموكايا في بوكافو (انظر المرفق ٦٢ لهذا التقرير)، ولكنهما كانا يبيعان أيضا مباشرة للسيد رويانغيرا والسيد كومار.

الذهب الكونغولي المتداول به في بوروندي

١٨٨ - إن موتوكا رويانغيرا (انظر الفقرتين ١٨٣ و ١٨٧) هو التاجر الرئيسي للذهب الكونغولي في بوجومبورا. وقد غيّر اسم شركة التصدير التي يملكها في عام ٢٠١١ من بيركينرود إلى نتاهانغوا ماينغ (للتعدين). وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت الشركة صدّرت رسميا ٩٥٨ كغ من الذهب في ذلك العام إلى دبي - بقيمة بلغت ما لا يقل عن ٤١ مليون دولار بسعر السوق - تمثل ٦٥ في المائة من إجمالي صادرات بوروندي من الذهب (انظر المرفق ٦٥ لهذا التقرير).

١٨٩ - وحتى منتصف عام ٢٠١٢، ساعد الهنديان أميت باتل، الملقَّب "رينكو"، وفيبول ميندابارا السيد موتوكا في بيع ذهبه. ويملك السيد ميندابارا متجرا لبيع الإلكترونيات يدعى سانبا في بوجومبورا. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، فر الاثنان إلى نياميه وفي حوزتهما ما يصل إلى ٥٠ كغ من الذهب الذي تعود ملكيته للسيد موتوكا بقيمة تبلغ نحو ٣,٢ مليون دولار (انظر المرفق ٦٦ لهذا التقرير). وبناء على طلب من السيد موتوكا، ما برحت بوروندي تسعى إلى استرداد الرجلين (انظر المرفق ٦٧ لهذا التقرير).

الذهب الكونغولي المتداول به في أوغندا

١٩٠ - استنادا إلى إحصاءات الجمارك الأوغندية، شركة سيلفر مينرالز Silver Minerals التي يملكها الهندي مادادالي سولنانالي بيراني هي المصدر الرئيسي للذهب في عام ٢٠١٢، إذ صدرت ٧٠ في المائة من إجمالي الصادرات البالغ وزنها ٢٧٤ كغ خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. ومع أن الفريق عثر على أدلة تبين أن مصادر سيلفر مينرالز موجودة في إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرة ١٨٧)، فإن الشركة تعلن أن جنوب السودان هو بلد المنشأ لكل ما لديها من ذهب.

١٩١ - أما ثاني أكبر شركة لتصدير الذهب في أوغندا فهي مينرال إمبكس أوغندا Mineral Impex Uganda. إذ صدرت الشركة رسميا ٧٠ كغ في عام ٢٠١٢، وقد صدرتها كلها في كانون الثاني/يناير، وأعلنت أن جنوب السودان هو بلد المنشأ. واستنادا إلى عدد من المسؤولين في هذه الصناعة في كمبالا، فإن مينرال إمبكس أوغندا شركة وهمية لراجندرا كومار.

١٩٢ - ويستعمل السيد كومار شركة داتكو التي تملكها عائلة داتاني، لتلقي الأموال وتحويلها إلى متعاونين معه في بوكافو من أجل توفير التمويل قبل شراء الذهب. وتمثل هذه الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة شركة إم سي دي جنرال ترايدنغ المحدودة المسؤولية MCD General Trading LLC. ولم تستجب داتكو لطلبات الفريق الحصول على معلومات.

١٩٣ - وثمة مصدر ثالث للذهب في كمبالا هو شركة مايدس أول مينرالز المحدودة Midas All Minerals Ltd التي يملكها البريطاني سمير بيمجي. ومع أن الشركة لم تصدر سوى ٢,٥ كغ في عام ٢٠١١، فقد أفادت سلطات الشرطة في عننتي للفريق بأن عمالا في شركة تقديم خدمات الشحن الجوي إهناس ENHAS في مطار عننتي أقدموا في تشرين الثاني/نوفمبر على سرقة ١٥ كغ تملكها شركة مايدس مينرالز. ويشار إلى أن السيد بيمجي يشتري من تجار في إيتوري سبق تحديدهم (انظر الفقرة ١٨٧).

بيع الذهب الكونغولي في دبي

١٩٤ - في النصف الأول من عام ٢٠١٢، باع السيد موتوكا جزءاً من الذهب الذي يملكه في دولة الإمارات العربية المتحدة، أحضره الوسيطان السيد باتل والسيد ميندابارا إلى مؤسسة الفتح لصياغة الذهب في الشارقة (انظر المرفق ٦٨ لهذا التقرير). وبحسب المهريين والمتعاملين في سوق الذهب، تعود ملكية المؤسسة لشخصين يدعيان "جيغر" و "مى". وذكر شراء الذهب أن مؤسسة الفتح اشترت الذهب من وجهات أفريقية. وعلاوة على الشراء من السيد موتوكا، قال مهربو ذهب سابقون في كمبالا للفريق إن "جيغر" هو من أقرباء السيد كومار وهو يشتري من السيد كومار أيضاً.

١٩٥ - ومنذ أن سرق السيد باتل والسيد ميندابارا ذهباً يملكه السيد موتوكا (انظر الفقرة ١٨٩)، بات شخصان يدعيان "كاسويس" و "جمال" ينقلان ذهبه إلى دبي. وأفاد متعاونون مع السيد موتوكا بأن ذهبه يصل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة مرتين في الأسبوع في حمولات تُنقل باليد زنة ٣٠ كلغ تقريباً. وهذه الأرقام مطابقة لأرقام الصادرات من بوروندي التي توردها الشركة التي يملكها السيد موتوكا.

١٩٦ - والشريك التجاري الرسمي لسيلفر مينرالز في دولة الإمارات العربية المتحدة هو شركة يوغيش جولرز Yogesh Jewellers. وأوضح للفريق مهربو ذهب في كمبالا أن يوغيش جولرز لم تكن تُستخدم إلا لاختبار نقاء الذهب، ومع ذلك، فإن الوجهة الحقيقية للذهب الذي تملكه يوغيش جولرز كانت مجوهرات كتر في دبي.

١٩٧ - وبعد طلبات متكررة من الفريق وعدة عود من سلطات الإمارات العربية المتحدة، لم يتلق الفريق البيانات الجمركية بشأن إجمالي الواردات من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أنه لم يتلق معلومات عن الواردات المحددة من الصاغة المذكورين أعلاه.

جيم - العناية الواجبة: التصدير والتغستن والتنتالوم

١ - إنفاذ التعميم الحكومي بشأن إبداء العناية الواجبة

١٩٨ - علّقت السلطات الكونغولية عمل شركتي التصدير هواينغ Huaying وتي تي تي/سي إم إم (القصدير والتنتالوم والتغستن/معادن وفلزات الكونغو) TTT/CMM لشرائهما معادن من مصادر مشكوك في مصدرها، وهو ما يشكل انتهاكاً للتعميم الحكومي الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ما يتعلق بإبداء العناية الواجبة.

وذكرت سلطات التعدين في كيفو الشمالية أن مشترياتها قد تكون مؤلت جماعات مسلحة تعمل في مواقع التعدين في اليكاليه.

١٩٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أذن وزير المناجم لجميع شركات التصدير، بما فيها هوانغ وتي تي تي/سي إم إم بتصدير المعادن التي تم شراؤها من مانبيما والموجودة في مستودعاتها في غوما، شرط أن تقدم مساهمة مالية قدرها ٧٥ دولارا للطن الواحد في مشاريع إنمائية في مناطق التعدين. وقد وسع وزير المناجم في مقاطعة كيفو الشمالية نطاق هذا القرار في رسالة لاحقة ليشمل أيضا المناجم المعتمدة في ماسيسي.

٢٠٠ - ونتيجة لذلك، وبحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت هوانغ قد صدرت كميات معادلة لتلك التي صدرتها في بداية عام ٢٠١٢، بحيث بلغ المجموع ٢٤٨ طنا من خام القصدير، حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ضمنا. وأعلنت هوانغ أنها باعت لشركة الصين الوطنية للمعادن غير الحديدية China National Nonferrous Metals. وقد صدرت تي تي تي/سي إم إم رسميا ٨٦ طنا من خام القصدير لتوليد غروب Tolead Group في هونغ كونغ، الصين (انظر المرفق ٦٩ لهذا التقرير). ووفقا لسلطات التعدين، ففي كيفو الشمالية، أدرجت هوانغ وتي تي تي/سي إم إم المعادن مشترياتها من المعادن من اليكاليه في حجم الصادرات التي كان من المفترض أن يكون منشأها مانبيما فقط^(٥٣). فخام القصدير الغني بالحديد الأحمر المستخرج من اليكاليه يختلف كثيرا عن خام القصدير الأسود في مانبيما، ويمكن تاليا اكتشافه بسهولة (انظر المرفق ٧٠ لهذا التقرير).

٢ - توسيع نطاق اعتماد المكاتب التجارية وإصدار الشهادات لها

٢٠١ - حتى تاريخه، اعتمدت السلطات الكونغولية عدة مواقع مناجم "خضراء" في محيط المكاتب التجارية في مونغو وروبايا في كيفو الشمالية والجنوبية و ٢١ منجما في مقاطعة مانبيما. بيد أن المكاتب التجارية لم تبدأ عملها بعد في مقاطعتي كيفو وما زال يتعين إنشاؤها في مانبيما (انظر S/2012/348، الإطار ٦).

٢٠٢ - ورغم منح الإذن بذلك، فإن تجار القصدير والتنغستن والتتالوم لم يبدأوا بعد بالتصدير من المناجم المحددة بأنها "خضراء" في منطقة مونغو (انظر S/2011/738، الفقرة ٤٦٨). وفي المقابل، في كيفو الشمالية، ما برحت شركة التصدير آ إم إر مونغوتيه

(٥٣) بيد أن في كيفو الجنوبية لم تأذن سلطات التعدين لهوانغ وتي تي تي/سي إم إم بالتصدير البتة (انظر S/2012/348، الإطار ٦).

AMR Mugote تصدر المعادن التي تم شراؤها بشكل قانوني من المناجم "الخضراء" بماسيسي، لشركة غيلين جينلي نيو كيميكال ماتيريلز Guilin Jinli New Chemical Materials في الصين. بيد أن شركة التصدير لا تؤكد على الأرض ما إذا كانت المعادن المستخرجة من المناجم تدخل في سلسلة التوريد التابعة لها.

٢٠٣ - وفي المرفق ٧١ لهذا التقرير، يبين الفريق المخاطر التي تمثلها المعادن المستخرجة من المناجم التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، التي تدخل في سلاسل توريد المكاتب التجارية في مونغوغو وروبايا.

٢٠٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، حددت بعثة اعتماد خمسة مناجم في جوار نيايبوييه، في كيفو الجنوبية، على أنها "خضراء". ولم يتلق الفريق أي معلومات من شأنها أن تدعو إلى التشكيك في صحة هذا الاعتماد. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أعلن الشركاء الصناعيون في اجتماع دعت إليه حكومة هولندا عزمهم على إطلاق مبادرة "القصدير الخالي من النزاع" في كيفو الجنوبية. وسيجرى إطلاق مرحلة تجريبية في تشرين الأول/أكتوبر في نيايبوييه، حيث ستعمل المنظمة غير الحكومية باكت Pact على تطبيق آلية التعقب والوسم وإبداء العناية الواجبة ضمن إطار مبادرة سلسلة توريد القصدير التي اتخذها معهد بحوث القصدير.

٢٠٥ - وفي مانيما، أجرت السلطات بعثة مشتركة للتحقق من أهلية المناجم في آب/أغسطس ٢٠١٢ شملت المكاتب التجارية في كاليما ومنحت مناجم كايلو وبينغا أهلية "خضراء". وأكدت أيضا النتائج التي توصل إليها الفريق في عام ٢٠١١ أن تجارة المعادن في تلك المناطق خالية من النزاع (انظر S/2011/738، الفقرة ٤١٦).

٢٠٦ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اقترح تجار وسطاء يعملون في شركة مانيما للتعددين Societe Miniere de Maniema على الشركاء الدوليين تصدير ٩٦٨ طنا من مخزونات كايلو وبانجي وكيندو قبل بدء وسم المواد المنتجة حديثا. ويلحظ هذا الاقتراح رصد الأرباح لتمويل الوسم في إطار مبادرة سلسلة توريد القصدير التي اتخذها معهد بحوث القصدير كما أنه يؤكد للطرفين حصر المخزونات الحالية بشكل صحيح وقيام الشركة بعملية الوسم الخاصة بها. وهذا الاقتراح يتماشى مع توصية الفريق بشأن المخزون الواردة في تقريره النهائي عام ٢٠١١^(٥٤). ويحث فريق المناجم شركة مانيما للتعددين على التحقق

والثبت من صحة منشأ المخزونات من خلال تراخيص النقل الصادرة عن سلطات التعدين المحلية.

٢٠٧ - ورغم الجهود المبذولة على مستوى المقاطعات لتحسين سير المعاملات الرسمية في ما يتعلق بالمعادن، فإن المستوى المرتفع جدا للنقل غير المشروع للمعادن من مانيمما إلى مراكز التصدير، وما يعقب ذلك من تهريب عبر الحدود، يشكلان تحديا كبيرا لبدء تطبيق آليات التعقب. وتبيّن مقارنة بين وثائق التصدير الرسمية للنصف الأول من عام ٢٠١٢، والبيانات الضريبية للمقاطعات أن نحو نصف إنتاج مانيمما من المعادن يخرج من المقاطعة من دون ملء الوثائق المطلوبة، ويتم بعد ذلك تهريبه على الأرجح.

٢٠٨ - وفي كيفو الشمالية، تضم مواقع الاستخراج المعتمدة في جوار المكتب التجاري في روبايا ثمانية مواقع ضمن امتياز شركة موانغاشوشو هيزي Mwangachuchu Hizi الدولية. وتستخدم هذه الشركة، التي نفذ عمليات شبه صناعية فقط في موقع الاستخراج في بياتاما، عمال مناجم يدويين تابعين لتعاونية كووبراما Cooperama في امتيازاتها الأخرى. وبعد منح السلطات الكونغولية موانغاشوشو هيزي بياتاما، أحرزت مبادرة سلسلة توريد القصدير التي قام بها المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية تدقيقا للأساس الذي استند إليه منح تلك الشهادة، وخلص في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى عدم وجود أي دليل على تورط جماعة مسلحة وإلى أن القدرة على التعقب طُورت إلى أعلى مستوى يمكن تحقيقه. إلا أن موانغاشوشو هيزي الدولية تزعم أن شريكها التجاري في الصين، ساينو للاستثمار Sino Investment، ما زال يطالب بتطبيق الوسم في إطار مبادرة سلسلة توريد القصدير التي اتخذها معهد بحوث القصدير، مما يعوق أي صادرات.

٢٠٩ - ورغم اتساع ممارسة التحقق في مقاطعتي كيفو وفي مانيمما، ما زال يتعين النظر في تطبيق هذه الممارسة في مقاطعة أورينتال. ويمكن تذليل التحديات الأمنية المحيطة بمناطق احتياطيات خام القصدير حول بلدة أوبيينج، في إقليم بافواسينده، عن طريق تسريح ماي ماي لوك وتعليق قرار اعتباره منطقة عمليات للقوات المسلحة الكونغولية (انظر الفقرات ١٣٦-١٣٣). وقد بدأت الجهة صاحبة الامتياز في منطقة التعدين بأوبيينج تصليح ١٨٥ كلم من الطرق بين أوبيينج وبافواسينده.

٣ - تقصير سلاسل التوريد من خلال مبادرات المصاهر الكونغولية

٢١٠ - يمكن لبناء مرافق صهر في الأراضي الكونغولية أن يعزز إلى حد كبير قيام المستوردين بعمليات التعقب وتسهيل إبداء العناية الواجبة. ومن شأن هذه المرافق أن تسهل إلى حد كبير تطبيق المبادرات الحالية الهادفة إلى تنظيف سلاسل التجارة من الشوائب، بالنظر

إلى أن من شأن سلسلة تجار أقصر أن تقلص بطبيعة الحال فرص إدراج معادن النزاع فيها. وبالإضافة إلى ذلك، من شأنها أن تزيد القيمة المضافة للمعادن، وتاليا الإيرادات الضريبية المحتملة أن تجنيها السلطات الكونغولية.

٢١١ - وفي لوبومباشي، شيدت شركة تعدين الموارد المعدنية Mining Mineral Resources أول فرن للصهر الكهربائي وسيدخل فرن ثان قيد الخدمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وسينتج المصنع سباتك قصدير بنسبة ٩٨ في المائة لغرض التصدير لشركة بيرهاد للصهر بماليزيا Malaysia Smelting Corporation Bernhard تمهيدا لبلوغ تكرير نهائي تبلغ نسبته ٩٩,٩ في المائة بحسب مواصفات سوق لندن لصرف المعادن^(٥٥). كما تعكف شركة صناعات استخراج المعادن Minérales Industries Métallurgiques على بناء مصنع ثان في كيسنغاني. ورغم تلقي الشركة معدات من الصين في تموز/يوليه، فإن الجمارك الرواندية منعت وصول قطع الغيار اللازمة في غيسيني حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتعمل الشركة حاليا على استخراج خام القصدير وخام التنتالوم من امتيازها في مانونو وتزعم بأنها ستصهر ما لا يقل عن ١٠ أطنان من خام القصدير يوميا بنسبة ٩٩,٩ في المائة، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأخيرا، شرعت مجموعة الصهر الأفريقية في محاولة ثالثة لإنشاء مصهر قطري إما في محيط ساكي غرب غوما، أو في كيندو، بمقاطعة مانبيما، وتعهدت أتباع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في بذل العناية الواجبة.

٤ - التعقب والعناية الواجبة في رواندا

٢١٢ - في عام ٢٠١١، طبقت رواندا نظام الوسم على الصعيد الوطني بالتعاون مع مبادرة سلسلة توريد القصدير التي اتخذها معهد بحوث القصدير. وبالإضافة إلى توفير الشفافية والضوابط في سلسلة التوريد، تشمل المبادرة عناصر الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة وتقييم المخاطر والتخفيف من حدة المخاطر والتدقيق من قبل طرف ثالث مستقل. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، نشرت الشركة الاستشارية تشانل ريسيرتش Channel Research تقريرا أول لتحديد وتقييم المخاطر ومجمل الأداء الإداري للجهات المعنية في سلسلة التوريد في إطار المبادرة. وما زال يتعين إجراء تدقيق في هذا الصدد.

(٥٥) أجرى العديد من فرادى الشركات في رواندا عمليات تفتيش لمواقع الاستخراج وسلاسل التوريد التابعة لها.

٢١٣ - ولم تقف تشانل ريسرتش على أي انتهاكات جديدة مرتبطة باستخراج المعادن ونقلها والاتجار بها أو على أي توفير للدعم بشكل سواء كان مباشرا أو غير مباشر للجماعات المسلحة. وعلى أساس ملاحظات استمرار تهريب المعادن الكونغولية إلى رواندا، تسلط تشانل ريسرتش الضوء على خطر استفادة الجهات المسلحة الحكومية وغير الحكومية في كیفو الشمالية والجنوبية من المعادن سواء كانت موسومة أو معدة للتصدير من خلال سلسلة توريد موازية من المعادن غير الموسومة في رواندا، خارج إطار مبادرة سلسلة توريد القصدير التي اتخذها معهد بحوث القصدير. بيد أن فريق البحث لم يحصل على أي دليل محدد في هذا الصدد، ما يعني عدم الوقوف على أي مخالفات في إجراءات الوسم وفي حيازة المشغلين على معادن غير موسومة، يمكن ربطها بحالات تهريب المعادن عبر الحدود.

٢١٤ - وبسبب القيود المفروضة من جانب حكومة رواندا، تعذر على فريق التقييم إنجاز التحقيقات في عدد من القضايا، مثل التهريب عبر الحدود وتوقيف عمل كبار الضباط العسكريين (انظر الفقرة ١٦٤) وتورط الأجهزة الأمنية في سلسلة التوريد. لذا يُعتبر من الضروري متابعة البحث، على أن توافق حكومة رواندا على السماح لتشانل ريسرتش بالعمل بشكل مستقل وإجراء عمليات تفتيش مفاجئة لا يُعلن عنها مسبقا والحفاظ على سرية مصادرها.

٢١٥ - وبالإضافة إلى تقييم المخاطر الذي تجريه تشانل ريسرتش، نشرت مبادرة سلسلة توريد القصدير التي اتخذها معهد بحوث القصدير، وشريكها المنفذة منظمة باكت، تقريرا مرحليا للنصف الأول من عام ٢٠١٢^(٥٦)، سلطت فيه الضوء على الحوادث الرئيسية التي أُبلغَ بها موظفو المبادرة بشأن انتهاكات إجراءات التوسيم والطرق المتبعة في التصدي لها. وهما تنظران أيضا في الدراسات الأساسية التي أجريت لتقييم الطاقة الإنتاجية لمواقع الاستخراج الجديدة، التي يصر على أساسها إلى إصدار الإذن بالوسم. ويشوب تنفيذ هذه الدراسات الأساسية، وفقا للتقرير، مشاكل تشمل المبالغة في الإبلاغ عن الإنتاج وتثبيط عزم القيمين على تفتيش مواقع الاستخراج. وعلاوة على ذلك، فهما تفيدان بأن السلطات المسؤولة عن التعدين أصدرت في بداية عام ٢٠١٢ إذن بالوسم لبعض الشركات قبل إجراء الدراسات الأساسية وحتى قبل بدء الإنتاج.

٢١٦ - وتبين حوادث غسل المعادن الكونغولية بغية إدراجها في آلية التوسيم الرواندية، التي حددها الفريق أن تقييم المخاطر - الخطوة ٣ من المبادئ التوجيهية للعناية الواجبة التي تشكل

(٥٦) www.itri.co.uk/index.php?option=com_mtree&task=att_download&link_id=53060&cf_id=24

جزءاً لا يتجزأ من آلية المبادرة للتوسيم وإبداء العناية - غير شامل بما فيه الكفاية. وحتى الآن، لم يبلغ موظفو المبادرة عن أي حادث يتعلق بوسم المعادن الكونغولية. وقدم الفريق وهو سيواصل تقديم هذه المعلومات لموظفي المبادرة ولمشغلي المناجم ومكاتب التصدير من أجل تيسير تخفيف المخاطر بصورة أكمل.

٥ - التعقب والعناية الواجبة في بوروندي

٢١٧ - تنتظر بوروندي حالياً صدور قانون يدرج متطلبات العناية الواجبة وآليات التعقب في التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين. وزارت منظمة باكت بوروندي من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٢ لبدء دراسة جدوى وشاركت في اجتماع لشركات تشغيل قطاع التعدين لمناقشة تمويل تنفيذ هذا المخطط. ووافقت هذه الشركات على تمويل شراء الدفعة الأولى من التغليف والوسم إلا أن الحكومة لا تزال تسعى إلى تمويل تدريب الموظفين على تنفيذ التوسيم.

٦ - مبادرات العناية الواجبة خارج منطقة البحيرات الكبرى

٢١٨ - يتضمن المرفق ٧٢ لهذا التقرير مزيداً من التحديثات على مبادرات العناية الواجبة خارج منطقة البحيرات الكبرى.

دال - العناية الواجبة: الذهب

٢١٩ - يتضمن المرفق ٧٣ لهذا التقرير تحديثات على مبادرات محدودة للعناية الواجبة في قطاع الذهب.

هاء - التقييم الاجتماعي والاقتصادي

٢٢٠ - بموجب الفقرة ٥ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، طلب مجلس الأمن بأن يضمّن فريق الخبراء تقييمه لأثر العناية الواجبة، تقييماً شاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق التعدين ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرد وصف للمنهجية التي استخدمها الفريق في المرفق ٧٤ لهذا التقرير.

١ - الاستنتاجات الرئيسية

٢٢١ - بالنسبة لمناطق التعدين التي لا وجود فيها للتوسيم أو لنظام التعقب، سُجّلت الظواهر التالية:

(أ) استمرار إنتاج خام القصدير والتنتالوم والتنجستن في معظم المناطق. ويتم تهريب أو تخزين معظم المعادن. ونتيجة لذلك، ينجم تفاوت كبير بين الصادرات الرسمية والإنتاج. والتهريب منتشر بشكل خاص في مناطق التعدين التي يمكن الوصول إليها بسهولة و/أو الواقعة على مقربة من الحدود؛

(ب) انخفاض الأسعار المدفوعة لقاء المعادن بشكل كبير بسبب الطلب المحدود على المواد غير الموسومة. بيد أن ثمة عوامل أخرى أسهمت في الانخفاض الحالي لتكلفة المعادن مثل تقلبات أسعار السوق العالمية^(٥٧)؛

(ج) كلما توافرت المعادن البديلة ولا سيما الذهب أو الماس في المنطقة المجاورة لمناجم القصدير والتنتالوم والتنجستن، يكيف عمال المناجم وسائلهم ويبدأون الحفر بحثاً عن معادن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة اتجاه للانتقال في مجال التعدين من خام القصدير إلى خام كل من التنجستن والتنتالوم؛

(د) في المناطق التي لا تتوافر فيها بسهولة بدائل تعدين القصدير والتنجستن والتنتالوم، أدى الوقف الفعلي للالتجار والانخفاض الحاد في الأسعار في موقع التعدين إلى تقليص مدخول الأسرة ما انعكس بشكل مباشر على النفقات الأسرية؛

(هـ) تعاني مجتمعات التعدين المعزولة التي اعتمدت في السابق على رحلات نقل المعادن لإمدادها بالسلع الأساسية، من تأثير ثانوي يتمثل في نقص هذه المنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها؛

(و) كانت الآثار المذكورة أعلاه واضحة جراء حظر التعدين في عام ٢٠١٠. ولكنها كانت أقل وضوحاً في نهاية عام ٢٠١١ عندما حددت الجهتان المتاجرتان هوانغ وتي تي تي/سي إم إم أسواقاً بديلة للمعادن غير الموسومة في الصين، ولكنها عادت إلى الظهور بعد توقيف نشاطهما في أيار/مايو ٢٠١٢؛

(ز) ما برحت الحالة الأمنية في مواقع تعدين القصدير والتنجستن والتنتالوم آخذة بالتحسن وبتات الاتجار بالتنتالوم والقصدير والتنجستن مصدراً أقل أهمية بكثير لتمويل الجماعات المسلحة. وسيكون لكل هذه التغييرات انعكاس إيجابي على إمكانية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في مناطق التعدين.

(٥٧) انخفضت أسعار سوق لندن لصرف المعادن نحو ٣٣ في المائة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٢٢٢ - وفي كاتانغا، حيث يطبّق نظام للوسم في معظم مواقع التعدين، تسود اتجاهات عامة مختلفة جدا. فالأعمال التجارية مزدهرة ما يعطي دفعا متواضعا للتنمية المحلية من خلال الاستثمارات. ولا تزال خيارات التجارة محدودة، إلا أن احتفاظ مشترٍ واحد بموقع احتكاري فعلي يؤدي إلى احتجاجات مستمرة من قبل عمال المناجم الثابتة على الأسعار المعروضة.

٢ - النتائج التفصيلية بشأن مؤشرات التعدين

٢٢٣ - في عام ٢٠١١، أدى مجمل الضغط التنظيمي على قطاع القصدير والتنغستن والتتالوم من أجل ممارسة العناية الواجبة إلى نشوء سوق مزدوجة في المنطقة. فمن جهة، أدت هذه الضغوط إلى خلق جزر للتعقب في رواندا وشمال كاتانغا. وفي هاتين المنطقتين، زاد إنتاج المعادن نتيجة لإمكانية الوصول المتميزة إلى الأسواق. وفي الأماكن التي لم يكن الوسوم مطبقا فيها، في مقاطعتي كيفو وفي مانيسما، توقفت الجهات الشارية الدولية عن الشراء.

٢٢٤ - وفي عام ٢٠١٢، تواصل تأثير بذل العناية الواجبة في تعدين القصدير والتنغستن والتتالوم عندما قررت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعليق نشاط شركتي تصدير - هوانغ وتي تي تي/سي إم إم - بسبب عدم امتثالهما للمبدأ التوجيهي بإبداء العناية الواجبة الذي وضعته الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي. وينعكس الانخفاض الحاد في الاتجار في أرقام الصادرات الرسمية، ولا سيما خام القصدير. وفي حين زادت الصادرات الرسمية السنوية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ من كيفو الشمالية إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ طن، انخفضت إلى ٢ ٣٠٠ طن في عام ٢٠١١. وبين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٢، لم تسجّل أي صادرات رسمية من غوما. وتبين الأمثلة المحددة أدناه بعض أبرز الآثار الحالية والسابقة الناجمة عن التدابير على الصعيدين الوطني والدولي في مجالي التعدين والاتجار بالمعادن.

٢٢٥ - وعانت مناطق التعدين ومدن الاتجار في إقليم واليكاليه من تدهور اقتصادي أشد وطأة. فقد تراجعت أسعار القصدير المحلي في موي من ٥,٥ دولارات للكيلوغرام الواحد في عام ٢٠١٠ إلى ٣,٥ أو ٤ دولارات في معظم عام ٢٠١١ وإلى دولارين بعد أيار/مايو ٢٠١٢. وفي مواقع التعدين نفسها، سيدفع التجار ما يصل إلى دولار واحد. وانعكس انخفاض الأسعار سلبي على ظروف العمل بالنظر إلى أن عدم وجود المال اللازم للاستثمار في المعدات الأساسية مثل المشاعل والأحذية والغاز. وبالتالي، فإن المنجم الرئيسي في بيسي بات فارغا تقريبا ولم يبق فيه سوى بضع مئات من عمال المناجم. وأوضحت كوكابي

COKABI، وهي إحدى تعاونيات التعدين الرئيسية، للفريق أنه لم يكن يعمل في موقعها خلال تموز/يوليه ٢٠١٢ سوى ٢٠٠ عامل مقارنة بـ ٦٠٠ في عام ٢٠١١ و ٢٠٠ قبل صدور قرار التعليق عام ٢٠١٠. وتبين إحصاءات مستقاة من دائرة التعدين المحلية أن الإنتاج الشهري في مطلع عام ٢٠١١ كان يوازي نصف المستوى المسجل عام ٢٠١٠ (٥٠٠ طن). ويُعتبر الإنتاج الحالي طفيفاً. وقد ساهمت الفيضانات أيضاً في الناتج الفقير، مما أثر على ٤٠ في المائة من حُفَر التعدين في بيسي.

٢٢٦ - وفي مناطق التعدين الأخرى، مثل لوبوتو وليميرا، تسجّل آثار مماثلة ويواجه عمال المناجم انخفاضاً مماثلاً في أسعار خام القصدير. بيد أن عمال المناجم اليدويين في تنوفيا قالوا للفريق إنهم استمروا في الإنتاج لأن لا بديل لديهم لإعالة أسرهم. ومنذ قرار تعليق أعمال هوابينغ وتي تي/سي إم إم، بالكاد يأتي أي مشتر إلى لوبوتو، مما يضطر عمال المناجم المحليين وصغار التجار إلى تخزين الإنتاج في انتظار أيام أفضل.

٢٢٧ - وفي ليميرا في كيفو الجنوبية، سُجّل انخفاض مقارن في الأسعار: من ٨ دولارات عام ٢٠١٠ إلى ٥,٥ دولارات في بداية عام ٢٠١٢ وإلى ٢,٥ دولارات منذ أيار/مايو ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد الحفارات من ٥٠٠ في بداية عام ٢٠١٢ إلى ١٠٠ حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

٢٢٨ - وتأثر تعدين خام التنغستن والتنتالوم بشكل أقل عموماً، كما يتبين من مثالي إيدجوي وماسيسي. ففي جزيرة إدجوي، في وسط بحيرة كيفو، كان تعدين خام التنغستن آخذاً في الانخفاض، إلا أن نحو نصف عدد عمال المناجم لما قبل قرار التعليق ما زالوا يعملون في موقع التعدين الرئيسي في كاموليه. فموقع الجزيرة المعزول على حدود المياه الإقليمية لرواندا، يسهل التهريب والوصول إلى أسواق أخرى. وعلاوة على ذلك، لم تنخفض الأسعار المحلية "إلا" بنسبة ٢٠ في المائة، من ١١ دولاراً للكيلوغرام الواحد قبل عام ٢٠١٠ إلى ٩ دولارات في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢٢٩ - وفي ماسيسي، أوضح عمال مناجم خام التنتالوم في موقع لوفوفو في بيشاشا أنه رغم ارتفاع مستويات الأسعار بشكل مطرد منذ قرار التعليق عام ٢٠١٠، فقد انخفض الطلب بعد أيار/مايو ٢٠١٢ وغادر نصف عمال المنجم الـ ٩٠، ما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج. وبالنظر إلى انعدام أي صادرات رسمية تقريباً لخام التنتالوم من غوما منذ أيار/مايو ٢٠١٢، فإن الجزء الأكبر من الإنتاج إما يُخزّن أو يهرب إلى خارج البلاد.

٢٣٠ - وفي كاتانغا، حيث يطبق نظام الوسم في كثير من المواقع، لا تزال التجارة الرسمية تحافظ عموماً على مستواها لمرحلة ما قبل التعليق أو تفوقه. بيد أن الفريق علم عن احتجاج

عمال المناجم على أسعار المعادن في عدة مناسبات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وتظهر إحصاءات الصادرات على مستوى المنطقة، أن شركة مايننغ مينرال ريسورسز تشتري كل إنتاج خام القصدير والتنتالوم تقريبا في كاتانغا، ما يجعلها قادرة على تحديد الأسعار. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، دفعت سعرا ثابتا قدره ٣٤ دولارا للكلغ الواحد من خام التنتالوم في كيسينغو، بغض النظر عن جودته. والأسعار التي تعرضها الشركة هي في الواقع أقل مما يمكن أن يكسب عمال المناجم في ماسيسي، حيث يتلقون ٣٦ دولارا لخام التنتالوم بجودة ٢٠ في المائة ومبلغا إضافيا قدره ١,٨ دولارات لكل نقطة مئوية إضافية في الجودة. وتوضح الشركة أن الفرق في السعر نابع من التكاليف الإضافية التي تتكبدها مثل الدعم التقني والمادي اللذين تقدمهما لعمال المناجم، والمشاريع الإنمائية وتكلفة عملية الوسم نفسها.

٣ - النتائج التفصيلية بشأن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى

٢٣١ - ولد انخفاض إنتاج المعادن وانخفاض الأسعار سلسلة من الآثار الاجتماعية الثانوية في جميع مناجم تعدين القصدير والتنجستن والتنتالوم التي زارها الفريق. وكان العديد من هذه الآثار بارزا بوضوح بشكل خاص في نيايبويه، حيث أوضح السكان المحليون أن الحصول على المواد الغذائية والسلع الأساسية بات أصعب بسبب إغلاق معظم المحال التجارية أبوابها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢٣٢ - وأشاروا أيضا إلى أن التسجيل في المدارس في مجتمعات التعدين تأثر بشكل كبير. وأوضح مدير المدرسة أن معدلات التسرب زادت من بضع نقاط مئوية في عام ٢٠١٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي بيميرا، شهد الفريق ظاهرة مماثلة ولمس كيف أن نسبة التحاق الأطفال من مجتمعات التعدين انخفضت ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠١٠.

٢٣٣ - وتوضح الآثار الثانوية بشكل خاص في مواقع التعدين النائية التي لا يمكن الوصول إليها إلا جوا. وقبل عام ٢٠١٠، كانت تصل نحو ٢٠ رحلة يوميا إلى موي، حاملة السلع الاستهلاكية وناقلة خام القصدير. وبعد آذار/مارس ٢٠١١، زاد تواتر هذه الرحلات ببطء من رحلة واحدة كل يومين إلى أربع رحلات يوميا. بيد أن بعد أيار/مايو ٢٠١٢، توقفت هذه الحركة الجوية تقريبا.

٢٣٤ - ويصل حاليا الغذاء والدواء إلى موي برا من كيسانغاني، ولكن الاختيار بات أقل والأسعار أكثر ارتفاعا. إذ يباع كيس الطحين الآن، على سبيل المثال، بين ٤٠ و ٤٥ دولارا، مقارنة بـ ٣٥ دولارا عندما كان يُنقل جوا من غوما. وبسبب عدم إخراج أي معادن في رحلات العودة من موي، تضاعفت تكلفة نقل البضائع جوا، مما جعلها مكلفة للغاية. وتواجه مناطق التعدين الأخرى، مثل شابوندا وكاسيس، صعوبات مماثلة.

٢٣٥ - ورغم ما تقدم، لا يزال النشاط التجاري مستمرا في معظم مدن التعدين، بما في ذلك موي، التي تشكل أيضا مركزا تجاريا للذهب الآتي من أوماتيه. وعلى غرار ذلك، ففي لوبوتو يزدهر حاليا تعدين الذهب والماس مما يفسر عدم حصول نقص في الإمدادات في المحال التجارية. وعلاوة على ذلك، تواصل شركات التعدين الانتقال إلى مواقع جديدة في إطار التكيف مع تقلبات الأسعار والطلب، وبالتالي مع الأنشطة الاقتصادية المتصلة بتحركاتها.

٢٣٦ - والجدير بالملاحظة هو الانتقال من مناجم القصدير والتنغستن والتنتالوم إلى مناجم الذهب. ففي ميسيسي، في كيفو الجنوبية، أوضح السكان أن عدد عمال المناجم تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال العامين الماضيين بسبب كثرة القادمين الجدد من مناطق تعدين القصدير والتنغستن والتنتالوم في مقاطعتي كيفو وفي كاتانغا. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل تحرك من مناجم خام القصدير إلى مناجم خام التنغستن وخام التنتالوم. وعلى سبيل المثال، انتقلت عمال المناجم من نيايبوي إلى إدجوي، ومن بيسي إلى روبايا، ومن زولا زولا إلى لوتوكولو. ويعتمد تحركهم إلى حد بعيد على مدى ارتباطهم بالمنطقة التي يعملون في مناجمها، وهي في معظمها تتم من خلال الملكية والعلاقات الأسرية والإقامة لفترة طويلة. بيد أن هذه الظاهرة ليست مطلقة. ففي نيايبوي، على سبيل المثال، حدد العديد من "المهاجرين" من عمال المناجم مدخولا بديلا واستخدموا عائدات التعدين لشراء منازل وأراضي وماشية.

٢٣٧ - ورغم بعض البوادر الواعدة، فإن الفريق لم يصادف أي أشغال عامة جراء الأموال المتأتية من تجارة المعادن في مقاطعتي كيفو ومقاطعة مانيمبا خلال السنوات الخمس الماضية. كما لا توجد أي مساهمة مباشرة من قبل قطاع التعدين في التنمية. وأثارت مؤخرا نقص الاستثمار في مجتمعات التعدين مرة أخرى، منظمة غير حكومية مقرها غوما هي جمعية تنمية المبادرات المجتمعية، التي ختمت في تقريرها أن تمويل الأشغال العامة القليلة القائمة يتم في الغالب من قبل المنظمات الإنسانية. وفي دراسة أجريت في سبعة من مجتمعات التعدين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أفادت منظمات خدمات الإغاثة الكاثوليكية واللجنة الكاثوليكية لمحاربة الجوع وتحقيق التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤتمر أساقفة الكونغو أن الإيرادات التي يولدها التعدين غالبا ما تستخدم لتلبية احتياجات شخصية وتحقيق رفاه أفراد من عمال المناجم وبخاصة لأن أكثرهم ليس من المنطقة أصلا.

٢٣٨ - وفي كاتانغا، من ناحية أخرى، استثمرت ماينغ مينرال ريسورسز في المشاريع الاجتماعية وفي البنية التحتية. وفي كيسينغو، جرى تشييد مدرسة ومستشفى وتم تصليح

الطرق والجسور في جميع أنحاء ومناطق التعدين. وكان الأثر الثانوي الاجتماعي لإبداء العناية الواجبة في مواقع التعدين مثل كيسينغو ومايي باريدي إيجابيا إلى حد كبير، وأعطى دفعا متواضعا للتنمية المحلية. بيد أن الاستثناء الكبير هو منحهم كاهيندوا، الذي لم تنطلق منه عمليا أي مشاريع اجتماعية بسبب ملكية الامتياز المتنازع عليها.

٢٣٩ - واقتداء بمثال ماينغ مينرال ريسورسز في كاتانغا الشمالية، يتوقع توظيف المزيد من الاستثمارات في مناطق التعدين التي يطبق فيها التعقب. ففي مانيمبا، على سبيل المثال، تتنافس العديد من الفعاليات الاقتصادية بالفعل للوصول إلى المناجم. وتسعى ماينغ مينرال ريسورسز في فريق واحد مع شركة ماليزيا للصهر، من أجل الحصول على إمكانية وصول خاصة لامتيازات ساكيما. وفي المقابل، تعهدت ماينغ مينرال ريسورسز بإعادة تأهيل السكك الحديدية بين كيندو وكاليمي. وحصلت شركة مانيمبا للمناجم على امتيازات تتجاوز محيط ساكيما ووقعت شركة مينسيرف عقدا مع تعاونية تعدين محلية. وبشكل عام، يتوقع أن تشتري هذه الشركات ما لا يقل عن ٨٥٠ طنا من المعادن كل شهر.

٤ - الحالة الأمنية

٢٤٠ - وصف الفريق أعلاه عدة مشاكل أمنية في مواقع تعدين التنالوم والقصدير والتنغستن: كالتخلي عن لوفوفو بسبب وصول جماعة رايا موتومبوكي، وضرائب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كاريمبو، والنهب الذي تقوم به نياتورا في لويزي، والابتزاز الذي تمارسه القوات المسلحة الكونغولية في كاسيس. بيد أن معظم أصحاب المصلحة الذين قابلهم الفريق العاملين في تعدين القصدير والتنغستن والتنالوم، أشاروا إلى أن في إمكانهم العمل في جو يسوده الأمن النسبي.

٢٤١ - وتعلق القضايا الأمنية بشكل خاص بمواقع التعدين الموجودة في أماكن نائية وتلك القريبة من الخطوط الأمامية. فمواقع التعدين التي يمكن الوصول إليها بشكل أسهل والتي تتم مراقبتها عن كثب من قبل الشركات الدولية وسلطات التعدين والمجتمع المدني الكونغولي تستفيد حاليا من تحسن الأوضاع الأمنية. ومن هذه المواقع نيابيوي، وبيسي وبيباتاما في مقاطعتي كيفو، وكيسينغو في كاتانغا. ويظهر الوقف المؤقت للتوسيم في ميتوبا بسبب الحوادث الناجمة عن أنشطة ماي ماي جيديون (انظر المرفق ٧٣ لهذا التقرير) والقوات المسلحة الكونغولية، أن الوضع الأمني لا يزال غير مستقر، وهو يستدعي مراقبة مستمرة.

٢٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة خطر حقيقي أن تنقل الجهات العسكرية اعتداءاتها لتطال أنشطة التعدين غير المراقبة عن كثب. ففي كاتانغا، على سبيل المثال، نشر قائد اللواء ٦١، العقيد إيغويه لونغيني، قواته في معظم مواقع التعدين الرئيسية، بما في ذلك لونغا، ولوبا،

وماليمبا ومايباريدي. وهي تتدخل في أنشطة تعدين الذهب ولكنها تنأى عن التدخل في تجارة القصدير والتتالوم والتغستن. ولا يزال انعدام الأمن منتشرًا على نطاق واسع في مواقع تعدين الذهب في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثامنا - التوصيات

٢٤٣ - يوصي فريق الخبراء بأن تنقح اللجنة معايير تطبيق الجزاءات بحيث تشمل أصحاب الكيانات المشمولة بالجزاءات وأي شركات وهمية، بالإضافة إلى الأفراد والكيانات الداعمين للشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة الكونغولية عبر الاتجار بالموارد الطبيعية. ويوصي الفريق بأن تهيب اللجنة:

(أ) بحكومتَي أوغندا ورواندا أن تكف عن كل انتهاكات حظر الأسلحة وأن تقدم تقارير منتظمة إلى اللجنة عن التدابير المتخذة لوقف جميع أنشطة حركة ٢٣ آذار/مارس وحلفائهما في أراضيهما؛

(ب) بالدول الأعضاء أن تراجع وتعيد النظر في المساعدات العسكرية المقبلة لأوغندا ورواندا؛

(ج) بآلية التحقق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أن تثبت أجهزة استشعار للحركة وكاميرات للرؤية الليلية عند ممرات المشاة القليلة التي تسلكها القوات المسلحة الرواندية وحركة ٢٣ آذار/مارس بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٧٦ لهذا التقرير)؛

(د) بالجهات المانحة الدولية أن تزود آلية التحقق المشتركة وخلية تجميع المعلومات الاستخباراتية بطائرات من دون طيار لرصد المعابر الحدودية بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تقدم تقارير منتظمة إلى اللجنة؛

(هـ) بجميع الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ آذار/مارس، أن تفرج فوراً عن جميع الأطفال الجنود وتكف عن أي تجنيد للقاصرين في المستقبل؛

(و) بأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أن تنجز وضع علامات على كل الأسلحة الخاضعة لسيطرة الدولة وفقاً لبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي؛

(ز) بالجهات المانحة أن تقدم الدعم المالي لاستراتيجيات مبتكرة لترع سلاح المدنيين تفادياً لتحويل الأسلحة للجماعات المسلحة؛

(ح) بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعلق الإعلان الذي لا لزوم له للمناطق باعتبارها مناطق عمليات عسكرية وإعادة رصد الأموال نحو تسريع عمليات الإدماج الشاملة والمثلة للجماعات المسلحة، مع الأخذ في الاعتبار العبر المستخلصة من تجارب الماضي؛

(ط) بجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تسخر المصالح التجارية في معادن القصدير والتنتالوم والتنغستن لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق التعدين اليدوي؛

(ي) بمصدري المنتجات المعدنية من القصدير والتنتالوم والتنغستن المستخرجة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من المواقع "المشبوّهة"، وبصناعاتها التحويلية ومستهلكيها أن تحرص على تتبّع مصدرها وإبداء العناية الواجبة بشأنها في إقليمي كيفو ومقاطعات كاتانغا ومانبيما وأورينتال من أجل وقف التهريب عبر الحدود والحفاظ على صدقية نظام الوسم الرواندي؛

(ك) بحكومات أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أن تردع التهريب والتلاعب بعملية الوسم وتسمح لمن يجري تقييمًا لمخاطر سلسلة التوريد وعمليات التدقيق بالوصول دون عوائق إلى المصادر والبيانات ذات الصلة؛

(ل) بحكومات الإمارات العربية المتحدة وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم تقريراً إلى اللجنة بصورة دورية عن التدابير المحددة المتخذة لوقف تهريب الذهب من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(م) بالجهات المانحة لبرنامج التسريح الرواندي أن ترصد بشكل أقرب إعادة إدماج المقاتلين السابقين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

Annex 1

Complete overview of the Security Council mandate of the Group of Experts.

The Group of Experts on Democratic Republic of Congo (DRC) is a non-permanent team of independent individuals appointed by the United Nations Secretary-General, in consultation with the Security Council Committee established pursuant to resolution 1533 (2004). The mandate of the Group, which supports the Committee and works under its direct guidance and advice, was originally established pursuant to Security Council resolution 1533 (2004) to monitor violations of the sanctions regime and arms embargo introduced by Security Council resolution 1493 (2003). The Group's current mandate is derived from five subsequent Council resolutions, most recently resolution 2021 (2011) adopted on 29 November 2011.¹

In its monitoring of the arms embargo, the Group's primary role is to investigate and document evidence regarding the procurement of military equipment, including weapons and ammunition, by armed groups active in the DRC, as well as their related financial networks and involvement in the exploitation and trade of natural resources. Following the adoption of resolution 1807 (2008), the arms embargo was lifted on the Government of the DRC and subsequently only applies to all non-governmental entities.

However, as established in its previous two final reports (S/2010/596 and S/2011/738), the Group evaluates the challenges related to the integration of former armed groups into the national security forces, notably the *Forces armées de la République démocratique du Congo* (FARDC) as well as the involvement of criminal networks within security forces in the exploitation and trade in natural resources, thus undermining mining industry and security sector reform efforts. The Group has taken note of the particular interest of the Security Council in such issues through its informal consultations with Council members as well as by paragraph 12 of resolution 2021 (2011), by which the Council:

“Encourages the Government of the Democratic Republic of the Congo to continue to address the underlying issue of the cohesion of the national Army, including by further ensuring proper integration and vetting of former armed groups, in particular the *Congrès National pour la Défense du Peuple* (CNDP), into the FARDC...”.

Moreover, by paragraphs 6 to 13 of resolution 1952 (2010), reaffirmed by paragraph 5 of resolution 2021 (2011), the Council has tasked the Group with evaluating the impact of its due diligence guidelines for importers, processing industries and consumers of Congolese mineral products, as conveyed to the Committee in its 2010 final report on 18 October 2010.² The guidelines aim to help companies avoid reputational damage and possible targeted sanctions. With regards to the latter, by paragraph 9 of resolution 1952 (2010), the Security Council decided that the Committee:

¹ Security Council resolutions 1807 (2008), 1857 (2008), 1896 (2009) 1952 (2010) & 2021 (2011).

² S/2010/596 Section IX. A consolidated version of the recommended 5-step due diligence process is available at http://www.un.org/sc/committees/1533/pdf/due_diligence_guidelines.pdf

“in determining whether to designate an individual or entity supporting the illegal armed groups in the eastern part of the Democratic Republic of the Congo through illicit trade of natural resources ... should consider, amongst other things, whether the individual or entity has exercised due diligence. . .”.

By paragraph 5 of resolution 2021 (2011), the Security Council requested that the Group include in its evaluation of the impact of due diligence “a comprehensive assessment on the economic and social development of the relevant mining areas in the Democratic Republic of the Congo”.

Furthermore, by paragraph 6 of resolution 1952 (2010), the Council requested that the Group investigate “perpetrators of serious violations of international humanitarian law and human rights abuses, including within the national armed forces...”, which was reaffirmed by paragraph 5 of resolution 2021 (2011). As such, the Group seeks to identify command responsibility for the recruitment of child soldiers, the targeting of women and children, and acts of sexual violence.

On the basis of the conclusions of its investigations, the Group makes recommendations in its interim and final reports regarding the implementation of measures to enforce the arms embargo and sanctions regime as well as to address issues related to armed groups, criminal networks within the security services, and the trade in natural resources. By paragraph 18 (f) of resolution 1807 (2008), the Group is mandated to identify individuals and entities found to have violated the provisions of the arms embargo or the sanctions regime, and to recommend them for targeted sanctions through a confidential annex to its final report. Resolutions 1807 (2008) and 1857 (2008) established the designation criteria.

The Group considers that financial support to or business dealings with a sanctioned individual or entity constitute violations of the assets freeze and therefore are sanctionable acts. The current list of individuals and entities designated for targeted sanctions by the Committee (as of 28 November 2011) can be found on the 1533 website.³

³ http://www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf

Annex 2

An overview of the Group of Experts methodology.

The Group of Experts adheres to a rigorous investigative methodology to ensure the greatest degree of accuracy of its assertions and conclusions. Its evidentiary standards uphold those recommended by the 2006 report of the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions.⁴ The Group conducts exhaustive and in-depth field research in zones controlled by armed groups, seeking at all times to rely on authentic documents and, wherever possible, first-hand, on-site observations by the experts themselves, including photographs. Where such evidence is not possible to obtain, investigative conclusions must be corroborated by, at a minimum, three sources assessed by the Group to be independent of one another, credible and reliable. The Group prioritizes testimonies from current and former members of armed groups, local witnesses of specific events, and security services principally from the DRC. Nevertheless, the Group systematically assesses the credibility of each of its sources and remains wary of deliberate efforts to influence its findings.

In the light of the serious nature of the Group's findings regarding external support from the Government of Rwanda and individuals within the Ugandan security services, the Group has adopted elevated methodological standards for these investigations. Since early in April 2012, the Group interviewed over 120 deserters of FARDC mutinies and Congolese armed groups, including from M23. Among the latter, the Group interviewed 57 Rwandan nationals and two Ugandan nationals. During its field visits, the Group privileged its own observations and research on in conflict zones and along border posts. Furthermore, the Group also photographed weapons and military equipment found in arms caches and on the battlefield, and has obtained official internal documents and thoroughly analyzed both satellite imagery and intercepts of radio communications, assessed to be credible.

The Group has also consulted dozens of senior Congolese military commanders and intelligence officials as well as political and community leaders with intricate knowledge of developments between the Democratic Republic of the Congo and both Rwanda and Uganda. Moreover, the Group has communicated regularly with many active participants of the M23 rebellion and other armed groups, as well as current and former security officials and civil authorities within Uganda and Rwanda. The Group interviewed extensively eyewitnesses of specific events described in the report, including combat operations in the DRC supported by Rwandan and Ugandan troops. Finally, while the Group's standard methodology requires a minimum of three sources, assessed to be credible and independent of one another, it has raised this to five sources when naming specific individuals involved in these cases of arms embargo and sanctions regime violations. The Group has not cited in its final report dozens of government officials in both Rwanda and Uganda for whom it has undertaken specific investigations, but could not complete them due to the time limitations of its mandate

While the Group wishes to be as transparent as possible in the descriptions of its sources, particularly for official sources, in situations where specific details would expose individuals or lead to potential

⁴ S/2006/997.

safety and security risks, the Group withholds identifying information and places the relevant evidence in United Nations archives, along with other relevant documents. For further information on the Group's confidentiality policy, see paragraphs 26-28 of annex 3 below.

In its interim and final reports, the Group does not include any claims unsubstantiated by the above-mentioned standards, other than to present official positions, statements, and/or responses from concerned individuals. Where applicable and possible, however, the Group seeks to address unfounded allegations regarding provision of military, financial, or political support to armed groups.

The Group is equally committed to impartiality and fairness, and will endeavour to make available to all relevant parties, if appropriate and possible, any information about actions for which those parties may be cited, for their review and response within a specified deadline. To further uphold the right of reply, the Group is committed to annexing to its reports brief rebuttals, with a summary and assessment of their credibility, and to make any appropriate amendments regarding assertions already published in earlier reports, in consultation with previous Groups of Experts, where possible.

Nevertheless, the Group is not a judicial mechanism or an intelligence service, and does not dispose of the financial resources, technical assets, or legal power to subpoena information which in a number of Member States is protected by privacy laws. The Group relies upon the cooperation from Member States to support its investigations by providing the Group with, as per paragraph 16 of resolution 2021 (2011) "unhindered and immediate access to persons, documents, and sites the Group of Experts deems relevant to the execution of its mandate." Though the Group generally does not benefit from a favorable response rate to its written inquiries for concrete evidence from Member States, it remains grateful to those Member States which have conducted thorough inquiries into individuals and issues raised by the Group, including such cooperation recently extended by Norway. The Group encourages Member States to provide information on regional and international networks with potential links to armed groups in the DRC, unprompted by the Group's inquiries, and to consider taking action bilaterally or regionally on the recommendations contained in the Group's reports.

Engagement with the Government of Rwanda

The Group conducted seven investigative missions to Rwanda, including two official visits with the Government of Rwanda. The Group traveled to zones in western Rwanda where recruitment for M23 has been taking place, in particular to the towns of Ruhengeri and Kinigi. For further information regarding the Group's engagement with the Government of Rwanda prior to the publication of the Addendum to the interim report, see paragraphs 6-17 of Annex 3 regarding the Government of Rwanda's claims that the Group did not provide it with a right of reply.

Following the Group's second official visit to Kigali on 25-27 July 2012, the Government of Rwanda has subsequently refused on five separate occasions to meet and cooperate with the Group of Experts including during the Minister of Foreign Affairs' visit to New York in August 2012. Moreover, the Group was willing to delay the submission of its final report, scheduled for 12 October 2012 (though Security Resolution 2021 required submission "by 19 October 2012") in order to provide the Government of Rwanda with one last opportunity to discuss with the Group on 13 October 2012 in Rwanda. However, the Government of Rwanda once again refused to participate in any meeting with the Group's Coordinator.

Engagement with the Government of Uganda

The Group conducted a total of ten investigative missions to Uganda, including an unprecedented three official visits to discuss the situation in the eastern DRC with government representatives designated by the Permanent Mission of Uganda to the United Nations. During the Group's first visit from 23-25 May 2012, the Ugandan Foreign Ministry arranged only one roundtable discussion with some senior security officials. During that meeting, the Group posed several questions about the M23 rebellion's deployments near the Ugandan border but did not receive any response. Though the Group requested a follow-up meeting with the heads of external and military intelligence to discuss M23, the Ugandan officials told the Group that any discussion on this subject would need to pass through official channels.

In early June 2012, the Group orally expressed its disappointment to representatives of the Ugandan Permanent Mission to the United Nations, who instructed the Group to conduct a follow-up visit to Kampala and explicitly request in writing to meet with the heads of external and military intelligence to discuss M23. The Group communicated accordingly in a letter dated 9 August 2012.

However, during the subsequent second official visit to Uganda from 17-18 September 2012 (extended to 22 September 2012), the Ugandan representatives only organized a one-hour meeting for the Group with junior security officials. A lieutenant from military intelligence told the Group that that: a) no M23 member had ever been present in Ugandan territory, despite this being public knowledge at the time; b) M23 was simply "winning hearts and minds of the Congolese people" and; c) no Ugandans were supporting M23 from Ugandan territory or in the DRC. The Group took note of these official statements, but insisted on a serious discussion regarding M23 with senior external and military intelligence officials, as per its letter. However, Ugandan officials declined to arrange any further meetings for the Group, despite the dozens of phone calls and even a personal follow-up visit to the Foreign Ministry by the Group's Coordinator. The Group remained an additional five days in Uganda waiting for this meeting and only departed the country on 23 September 2012.

As such, in an email dated 24 September 2012, the Group expressed its disappointment once again to the Ugandan Permanent Mission to the United Nations in New York who then arranged for a third official visit to Uganda to meet with a senior officer within the Ugandan police. On 14 October 2012, the Group traveled to the Ugandan border town of Kisoro and presented the designated representative of the Government of Uganda with its findings, explicitly stating that individuals within the Ugandan security services had provided technical, political, and material support to M23. The senior Ugandan police officer acknowledged that this support to M23 was indeed taking place, but maintained that this was not an official government policy and promised to take immediate action to investigate and arrest any individuals involved in such support to M23.

In a letter dated 15 September 2012, the Permanent Mission of Uganda to the United Nations invited the Group to return to Kampala for a fourth official visit. Unfortunately, the Group had already completed its field research and was in the process of returning to its home bases at the time. The Group replied that it would be happy to follow up on expressed plans by the Government of Uganda to take action against M23 supporters in Uganda through a meeting in Goma. However, no Ugandan official traveled to the DRC to meet with members of the Group.

Annex 3

The text of the Group’s written response to the Committee, dated 2 October 2012, concerning the Government of Rwanda’s rebuttal to the Addendum (S/2012/348/Add.1).

I. Introduction

1. Though the Group of Experts’ findings of Government of Rwanda (GoR) violations of the arms embargo have received broad support from the members of the Committee, the GoR’s rebuttal is characterized by a tone of general disdain for the Group’s work and its methodology. The GoR states that the Group’s findings “have no value whatsoever, and should be considered with the contempt they deserve.”⁵ Publically, Rwandan President Paul Kagame has called the Addendum, “rubbish.”⁶ During the Group’s visit to Kigali, the head of GoR delegation said the Group’s work was “trash.”

2. The GoR rebuttal’s seeks to distort the conclusions of the Group’s investigations so as to portray them as if they “hinge on” specific minor details.⁷ However, the Group purposefully stated that it had gathered “overwhelming evidence” demonstrating that the GoR had directly violated the United Nations arms embargo and sanctions regime. During an intense period of its investigations, dating from 4 May 2012 when the GoR created M23 to 13 June 2012, when the Group orally presented its findings before the Sanctions Committee, the Group reached conclusions about GoR violations of the arms embargo and organized them within seven categories:

- Direct assistance in the creation of M23 through the transport of weapons and soldiers through Rwandan territory
- Recruitment of Rwandan youth and demobilized ex-combatants as well as Congolese refugees for M23
- Provision of weapons and ammunition to M23
- Mobilization and lobbying of Congolese political and financial leaders for the benefit of M23
- Direct Rwandan Defence Forces (RDF) interventions into Congolese territory to reinforce M23
- Support to several other armed groups as well as Forces armées de la république démocratique du Congo (FARDC) mutinies in the eastern Congo
- Violation of the assets freeze and travel ban through supporting sanctioned individuals.⁸

3. As per its previous commitments, the Group has made clear its willingness to correct and/or clarify any information within the categories which may be required following additional research. However,

⁵ Paragraph 41 “Rwanda’s Response to the Allegations Contained in the Addendum to the UN Group of Experts Interim Report” 27 July 2012, (hereinafter “GoR rebuttal”).

⁶ William Wallis, “Congo casts a pall over progress,” *The Financial Times*, 24 September 2012, available at <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/a2ffad5a-034b-11e2-a284-00144feabdc0.html>

⁷ Paragraph 3, GoR rebuttal.

⁸ Paragraph 2, S/2012/348/Add.1

the Group explicitly adopted an approach of categorization of arms embargo violations, not only to present its findings in the most coherent fashion possible, but also to avoid the possibility that one detail would undermine the entire category. Even if the Group were to retract one or two elements per category, more than sufficient evidence would remain to substantiate each of the seven categories of violations of the arms embargo.

4. Nevertheless, the Group does not share the view that any of the arguments in the GoR's rebuttal would convince it to alter any particular elements or overall categories of the Addendum.

5. The Committee has consistently requested that the Group seek to compliment first-hand witness testimony with as much physical documentation it is able to gather. The Group included the images and documents in the Addendum for this reason. However, this physical documentation does not constitute the foundation upon which the Group's findings are based, but rather they reinforce the unprecedented number of credible first-hand witness accounts attesting to GoR support to armed groups in the eastern DRC.

6. Prior to the submission of the Addendum, the Group interviewed over 80 former combatants who all confirmed Rwandan support to armed groups, including M23. Many of these combatants were interviewed several times by different members of the Group and in multiple languages to evaluate potential inaccuracies in their testimony. The Group also cross-checked and confirmed these accounts with dozens of other sources including local leaders, villagers, politicians, former members of CNDP, current and former members of the RDF, other Rwandan authorities, border officials, and in many cases, current M23 members themselves. Without these detailed first-hand accounts, none of the complimentary images and/or documents standing alone would have led the Group to reach the conclusions that it did.

II. GoR Arguments on Fairness and Process

a) Absence of a right of reply

7. Throughout its rebuttal to the Group's Addendum, the GoR repeatedly makes the claim that the Group "did not feel compelled to consult the Rwandan authorities."⁹ The rebuttal defends that "at no stage was the GoR provided an opportunity to offer substantive input"¹⁰ and "none of the sources interviewed were Rwandan officials."¹¹ Furthermore, the GoR argues "any formal consultation with the GoR would have invalidated the need for the addendum."¹²

8. As stated in the Addendum,¹³ these claims are untrue. From 14-17 May 2012, the Group, in connection with its letter sent to the Permanent Mission of Rwanda on 19 April 2012, conducted an official visit to Kigali during which the GoR declined to participate in any substantive meetings with the Group other than a thirty-minute conversation on 17 May. During the latter, however, the Group quickly raised several concerns regarding the potential for external support from Rwandan territory to

⁹ Paragraph 5, GoR rebuttal.

¹⁰ Paragraph 24, GoR rebuttal.

¹¹ Paragraph 21, GoR rebuttal.

¹² Paragraph 54, GoR rebuttal.

¹³ Paragraph 58, S/2012/348/Add/1.

M23 in light of its recently established position along the DRC-Rwanda border. The GoR representatives declined to respond and stated that they took note of these questions.

9. The GoR has also stated that the GoE did not explicitly mention M23 in its letter of 19 April 2012 concerning this visit to Kigali.¹⁴ However, M23 was created on 4 May 2012, more than two weeks after the transmittal of the Group's letter regarding this official visit. Therefore, the Group could not have made any reference to M23 in such a communication, as the rebel movement did not exist at the time. The GoR also claims that "the purpose of that visit was unrelated to violations of the UN Arms Embargo and certainly not to Rwanda's alleged support to the M23 mutiny."¹⁵ However, the Group's core mandate is the arms embargo, and all of its activities, research, and official visits are fundamentally based on monitoring its application and investigating violations of the embargo. In the second paragraph of its 19 April 2012 letter, the Group states, "As you are aware, the Group of Experts is mandated by the Security Council to monitor implementation and investigate violations of the arms embargo, with a view to recommending individuals and entities for financial and travel sanctions."¹⁶ Furthermore, during its previous mandates, the Group has always discussed external support to armed groups in violation of the arms embargo while conducting its official visits to Rwanda. This has included diaspora backing of the FDLR and previous GoR support to the CNDP. Furthermore, the Group attached to its 19 April 2012 letter to the GoR a copy of Security Council resolution 2021 (2011), which constitutes the current mandate of the Group of Experts and renews the arms embargo on all armed groups operating in the DRC.

10. Prior to this official visit, the Group made two other attempts to meet with the GoR in Kigali. At the outset of its mandate, on 29 February 2012, representatives of the GoR's Permanent Mission to the United Nations invited the Group to Kigali for a series of meetings during the third week of March 2012. However, when the Group sought to arrange the final details, the GoR canceled the visit. Subsequently on 7 April 2012, two members of the Group arranged a meeting in Kigali with Rwandan Minister of Defence, General James Kabarebe. However, after traveling three hours from Goma to Kigali and waiting another five hours, the meeting was also canceled.

11. The Group raised its frustration with the lack of communication with the GoR's Permanent Mission to the United Nations on 6 June 2012. As a result, two senior government officials did meet with a member of the Group in Kigali on 9 June 2012, during which time they explicitly discussed the crisis in eastern DRC and the activities of M23.

12. Furthermore, at the specific request of members of the Committee, the Group agreed to delay its submission of the Addendum in order to provide the GoR with an opportunity to share any explanations or clarifications regarding the Group's findings. On 25 June, the Coordinator of the Group met in New York with the Rwandan Minister of Foreign Affairs and Cooperation, H.E. Louise Mushikiwabo, the Permanent Representative of Rwanda to the United Nations, H.E. Eugène Richard Gasana, and the Presidential Security Advisor, Major Patrick Karuretwa. With regards to this meeting, the GoR rebuttal states that "The GoE coordinator also offered to include in the report any

¹⁴ Paragraph 30, GoR rebuttal.

¹⁵ Paragraph 30, GoR rebuttal.

¹⁶ S/AC.43/2012/GE/OC.7, 19 April 2012, available at Annex R, GoR rebuttal

comment from his Rwandan interlocutors, notwithstanding the fact that, even at that stage, he did not present anything beyond the “general categories of allegations” against Rwanda.”¹⁷ This claim is untrue.

13. During this meeting, the Coordinator, accompanied by a member of the United Nations Secretariat, clarified for the GoR delegation the Group’s methodology, the process of the submission of the interim report (S/2012/348) and the circumstances of the Addendum. However, contrary to what the GoR rebuttal purports, when the Coordinator began his briefing on the contents of the Addendum, the GoR delegation asked the Coordinator to wait until a follow-up visit to Kigali in July 2012.

14. After explaining that members of the Committee had explicitly requested that the Group provide the GoR with the contents of the Addendum and the opportunity for a right of reply, the Coordinator proceeded with his briefing. Though the GoR representatives listened to the Group’s findings, they declined to pose any questions or respond with any explanations or clarifications. Nevertheless, immediately following the meeting with the Coordinator on 25 June 2012, the Minister conducted a press conference at the United Nations on the crisis in eastern DRC, during which she stated, “Rwanda is not privy to the leak of this report. We don't really know what is being claimed here but. . . our position is that whatever is in the report, Rwanda and the Rwandan Army doesn't know and hasn't had the opportunity to look at the allegations and comment.”¹⁸ On that same evening, the Coordinator held a follow-up meeting with Major Karuretwa to discuss further the contents the Group’s Addendum. However, Karuretwa once again declined to provide any explanation or clarification of the Group’s findings.

15. Despite these facts, the GoR claims that “it is therefore preposterous to suggest that a 30-minutes meeting, two hours before the submission of the addendum to the UN Sanctions Committee, could be considered as Rwanda’s opportunity to respond to detailed allegations against its senior officials.” Not only did the meeting with the Minister take place from 9 am to 11 am, but the Addendum was submitted to the Sanctions Committee the following day on 26 June 2012. The Group communicated in writing to the Chairman of the Committee regarding the GoR’s reticence to take advantage of this opportunity for a right of reply on 25 June 2012.

16. In the absence of any explanation or response the Group sought out information which could constitute an official GoR position, for the purposes of the Addendum, including a statement made by the Rwandan representative to the African Union¹⁹ as well as the confidential Rwandan report within the Joint Verification Mechanism.²⁰

b) Pressure from the Sanctions Committee

¹⁷ Paragraph 29, GoR rebuttal.

¹⁸ Available at <http://webtv.un.org/search/press-conference:-the-situation-in-the-eastern-part-of-the-democratic-republic-of-the-congo-drc/1706444622001?term=mushikiwabo>

¹⁹ Paragraph 56 & Annex 11, S/2012/348/Add.1.

²⁰ Paragraph 55 & Annex 9, S/2012/348/Add.1.

17. The GoR's rebuttal claims that "Mr. Hege admitted that the GoE did not initially intend to present the allegations at that stage but bowed to demands by members of the DRC Sanctions Committee."²¹ However, the Group originally submitted an interim report to the Committee on 18 May 2012, which it began drafting prior to the creation of M23. By the time the Group arrived to present its findings to the Committee on 13 June 2012, it had already gathered considerable evidence on GoR violations of the arms embargo. The Group provided the Committee with multiple options for the presentation of such new and critical information and suggested the publication of an Addendum to the interim report, which was endorsed by the Committee. Though independent in nature, the Group operates on the basis of the guidance and advice of the members of the Sanctions Committee.

c) Pressure from the media & NGOs

18. The GoR rebuttal refers to a series of social media commentary by the Director of Human Rights Watch in seeking to explain the origins of the Addendum.²² It also argues that "news organizations transformed unverified allegations from an interim document into the central element of the GoE's findings namely that Rwanda was secretly supporting militia groups in the eastern DRC."²³ As previously described (see paragraphs 13 & 17 above), the process of the submission of an Addendum to the interim report was based on the Group's independent technical investigations on arms embargo violations and its consultations with the Committee. The submission was, therefore, in no way related to social media commentary or news organisations.

d) Follow-up visit to Kigali following publication of the Addendum

19. As per its commitment expressed in the Addendum,²⁴ the Group conducted a second official visit to Kigali from 23-25 July 2012 in order to formally receive the GoR response to the Group's findings. In paragraph 10 of its rebuttal, the GoR states that during the visit, it provided the Group with "technical evidence regarding each allegation."²⁵ This is not the case. While the GoR did orally brief the Group on its response and referred to many documents, including confidential internal MONUSCO reports, the GoR did not provide the Group any document to view or read during its visit. However, the GoR did pose numerous questions to the Group about its alleged failings in methodology.

20. The GoR states that "as acknowledged by members of the GoE, it is strongly expected that the information shared will be clearly reflected in the final GoE report."²⁶ The Group never acknowledged that it would adopt the GoR's version of events in the final report, but rather consistently stated throughout the three days, that it would "take into consideration" the GoR's information during its ongoing investigations.

III. GoR Arguments on Methodology

a) Manipulation of the Group by the Government of the DRC

²¹ Paragraph 31, GoR rebuttal.

²² Paragraph 12, GoR rebuttal.

²³ Paragraph 19, GoR rebuttal.

²⁴ Paragraph 58, S/2012/348/Add.1

²⁵ Paragraph 10, GoR rebuttal.

²⁶ Paragraph 10, GoR rebuttal.

21. During the 23-25 July 2012 visit to Kigali, the GoR argued that the Group was the victim of an elaborate set-up orchestrated by the Congolese military leadership and intelligence services to frame Rwanda. The Group has found no evidence to support this hypothesis. The Congolese military and intelligence authorities could hardly be in a position to fabricate interviews with over 80 ex-combatants, throughout Ituri, North Kivu, and South Kivu provinces, in order to “support and disseminate their own allegations.”²⁷ Furthermore, it is very unlikely that in addition to ex-combatants, the Government of the DRC would have been able to set up testimonies from local villagers, politicians, border officials, civil society groups, former rebel commanders, former and current RDF officers, and even active M23 members and collaborators which the Group consistently consulted during its field investigations.

22. Secondly, the GoR’s argument ignores the fact that up until 7 June 2012, the official DRC government policy was to avoid any public accusations against Rwanda in the hopes of quietly resolving the issue of the GoR’s support to M23. As such, the DRC’s senior officials instructed the military and civilian intelligence communities not to mention GoR involvement in their interactions with the Group and sought to hide information from the Group as well as block access to key first-hand witnesses.

23. The claim that the Government of the DRC misled the Group by feeding it false information also overlooks the fact that in its recent reports, the Group has found numerous DRC authorities to be in violation of the arms embargo. The Group has also consistently highlighted the risks related to the handing over of military power in eastern DRC to abusive and criminal commanders of the ex-CNDP, an arrangement which the Government of DRC previously defended as necessary in the interest of peace.

24. Prior to the submission of the interim report (S/2012/348), the Group had only met once the Administrator General of the *Agence Nationale de Renseignements* (ANR), Kalev Mutundo during the month of March 2012. Only on 7 June 2012 did the Administrator General phone the Coordinator to ask for a copy of the Group’s interim report. Contrary to the assertions of the GoR, the Group conducted its investigations on GoR violations of the arms embargo without any formal assistance from the ANR and the FARDC’s military intelligence chiefs.

25. Finally, though not explicitly stated in its rebuttal, in several media interviews, the senior leadership of the GoR has claimed that the Group is constituted of young and inexperienced experts who would be easily manipulated by DRC authorities. In an interview, General Kabarebe asks, “How could the United Nations designate these people as expert, so young, and little experienced, who get lost in acronyms . . . They don’t even have a minimum level of comprehension necessary in this region.”²⁸ However, the Secretary-General appointed each member of the Group based on his/her extensive research experience on the DRC and the Great Lakes region. With five of the six members of the Group having returned from the 2011 mandate, the current Group, in fact, benefits from considerable experience in arms embargo violations monitoring.

²⁷ Paragraph, 24, GoR rebuttal.

²⁸ “Cartes sur table: les quatres vérités du général James Kabarebe,” Le carnet de Colette Braeckman, available at <http://blog.lesoir.be/colette-braeckman/2012/08/29/cartes-sur-table-les-quatres-verites-du-general-james-kabarebe/>

b) Confidentiality of the Group's sources

26. Throughout its rebuttal, the GoR frequently criticizes the principal of confidentiality of the Group's sources. The GoR claims that the Addendum is based on "hearsay and anonymous witness testimony."²⁹ The GoR argues that "the onus to prove the identity of the alleged surrendered RDF soldier is on the GoE and/or its sources."³⁰ The GoR also states that "Rwanda has not been given a chance to interview the subjects or examine their testimonies and the GoE has not provided the details of the individuals. Therefore, their testimonies cannot be used in the report",³¹ and the Group does not provide names of ex-FDLR sent to reinforce M23.³²

27. Nevertheless, in accordance with endorsed expert panel methodologies, the Group strictly adheres to the confidentiality of its sources.³³ In light of the highly sensitive nature of the GoR's violations of the arms embargo, this principle is even more paramount. In all of its reports, the Group endeavours to provide the Committee with a general idea of the category of sources which substantiate specific assertions, without revealing information which may compromise the physical security of those individuals.

28. During the Group's visit to Kigali, however, the GoR insisted on questioning members of the Group regarding specific individuals the GoR suspected of cooperating with the Group's investigations. The GoR intentionally named individuals in order to assess the reaction from the Group.

c) Fabrication of testimony by witnesses

29. The GoR suggested that the Group's sources fabricated evidence and testimony against Rwanda.³⁴ The GoR has argued that particularly ex-combatants have obvious motivations to lie and distort their stories so as to please the authorities in whose custody they remain. The rebuttal states that "fabricating evidence and dictated narratives, often represent the only life-ticket for 'former enemies' in the hands of the notoriously abusive Governmental services and armed forces."³⁵ General Charles Kayonga refers to ex-combatants as "coerced witnesses"³⁶ and Captain Celestin Senkoko argued that those who provided information about his involvement "have done so out of duress and fear to save their lives."³⁷

30. The Group found no evidence to substantiate the GoR's claims. As previously mentioned (see paragraph 22 above), from the earliest stages of the mutiny, the Government of DRC was adamant about hiding any information and/or witnesses which might implicate Rwanda. Thus, it would be impossible for these same authorities to "coerce" testimonies for the Group. Furthermore, nearly all the ex-combatants that the Group interviewed were initially reticent to provide sensitive information.

²⁹Paragraph 6, GoR rebuttal.

³⁰ Paragraph 49, GoR rebuttal.

³¹ Paragraph 38 (b) GoR rebuttal.

³²Paragraph 38 (g), GoR rebuttal.

³³ The Group makes exceptions in the case of official positions by individuals or governments.

³⁴ Paragraph 7, GoR rebuttal.

³⁵ Paragraph 25, GoR rebuttal.

³⁶ Paragraph 3 & Annex H, GoR rebuttal.

³⁷ Annex J, GoR rebuttal.

Contrary to any possible coercion from Congolese authorities who were not present during the interviews, it was only when ex-combatants built greater trust with members of the Group that they, on guarantees of strict confidentiality, revealed information concerning GoR support to armed groups. Furthermore, the Group consistently assessed all accounts for credibility through extensive interviews with local villagers, politicians, former RDF officials, as well as, in many cases, with current M23 members themselves.

31. Moreover, in its past cooperation with the Group, the GoR has facilitated numerous interviews with former combatants within Rwanda. The Group has consistently accepted these opportunities and conveyed to Rwandan military intelligence that, as it did during its investigations of the Addendum, the Group must interview ex-combatants without the presence of security officials and independently corroborate any accounts provided to it.

d) Lack of a motive

32. Another argument which the GoR has advanced is that the Group did not provide an explanation for Rwandan violations of the arms embargo. During its visit to Kigali, GoR representatives told the Group that they had been the guarantors of the integration of the CNDP since the joint RDF-FARDC “Umoja Wetu” operations (Jan-Feb 2009), and therefore it would be illogical that they undermine such a process. The GoR rebuttal states that the “GoE fails to ask why would Rwanda support M23 and what would it be seeking?”³⁸

33. In line with its mandate, the Group of Experts is first and foremost a team of field investigators who establish facts concerning violations of the arms embargo and sanctions regime. However, the Group’s previous reports, notably the 2011 final report (S/2011/738) and the 2012 interim report (S/2012/348), provide sufficient findings, including on the regional trade in natural resources, for independent political analysts to determine the motivations behind the GoR’s support to armed groups in the eastern DRC.

e) Disregarding material evidence

34. The GoR also argues that the Group routinely “disregarded available material evidence”³⁹ in favour of testimonies. Unfortunately, as the GoR avoided any substantive engagement with the Group, as mentioned above (see paragraphs 8-15 above), it was not possible to obtain any material evidence in Rwanda. Furthermore, as this response to the GoR’s rebuttal demonstrates, GoR documents have not been sufficient to overrule or discredit the overwhelming evidence that the Group has independently gathered.

f) Failure to investigate in Rwanda

35. Finally, the GoR rebuttal states that “no or very limited effort is made by the GoE to collect corresponding amounts of testimonies from the Rwandan side where most of the alleged events occurred.”⁴⁰ However, the Group did indeed conduct investigations in Rwanda in areas where RDF

³⁸ Paragraph 8, GoR rebuttal

³⁹ Paragraph 20, GoR rebuttal.

⁴⁰ Paragraph 27, GoR rebuttal.

recruitment for M23 had been taking place. These visits confirmed and complimented the accounts provided by numerous former combatants, politicians, former RDF officers, and border officials.

36. Nevertheless, the Group has found it extremely challenging to conduct research in Rwanda where the authorities have routinely followed the Group, questioned several of the Group's interlocutors and interpreters, and forced them to make official statements for intelligence purposes. The brief conversation that a member of the Group held with Lieutenant Colonel Jomba (see paragraph 83 below) led to an exhaustive report regarding Jomba's communications with the Group.⁴¹ This example confirms the Group fears for the potentially negative consequences of even short interactions with individuals within Rwanda.

IV. GoR Arguments on Factual Grounds

a) RDF direct reinforcements of M23 operations in the DRC⁴²

37. Collected over a period of five weeks, the Addendum outlines twelve credible and detailed accounts of RDF direct reinforcement to M23 during its operations and combat against the FARDC. However, the GoR argues that "provision of evidence regarding unit's designations, names of their commanders, areas of operations, and other identifiers and operational details may be the only way this allegation can be credible."⁴³

38. In its confidential letter to the Committee dated 7 August 2012,⁴⁴ the Group stated very clearly the names of commanders and unit numbers involved in the attacks on Bunagana and Rutshuru during the month of July 2012. While the GoR appears to have obtained a copy of this confidential letter and publicly criticized elements of its contents, the GoR did not refute the Group's documentation of operational details including RDF units and commanders that the Group cited as taking part in the M23 attacks in Rutshuru.

39. Furthermore, during the course of the Group's visit to Kigali on 23-25 July 2012, GoR representatives wrote a detailed message to the Group cautioning it that members of the Congolese intelligence services were meeting together to fabricate false evidence regarding Rwandan involvement in upcoming M23 attacks. As predicted by the GoR, the M23 attacks did take place between 25-26 July, taking the major towns of Rutshuru, Kiwanja, and Rumangabo. Subsequently, the Group found no independent confirmation or additional evidence of the meeting the GoR alleged to have taken place, but did confirm the presence of RDF reinforcements in those particular M23 operations in Rutshuru. Not only did ex-combatants, politicians, FARDC, and M23 members themselves confirmed the RDF participation, but also over ten villagers in Rutshuru stated that the RDF troops were very visible because of their distinct discipline and the manner in which they carried themselves. Confirming the credibility of such accounts, during its 23-25 July 2012 visit to Kigali, General James Kabarebe argued that RDF soldiers could not be in the DRC, because they would be too easily identifiable for exactly these same reasons.

⁴¹ Annex N, GoR rebuttal.

⁴² Paragraph 31 & 32, S/2012/348/Add.1

⁴³ Paragraph 48, GoR rebuttal.

⁴⁴ S/AC.43/2012/NOTE.14, dated 8 August 2012

40. Furthermore, the GoR argues that General Ntaganda does not need RDF support because he was one of the most senior officers in the FARDC. However, the Group described in its interim report (S/2012/348) how ex-CNDP officers began resisting Ntaganda's orders as of March 2012, thus undermining his role and credibility. In fact, Ntaganda was so weakened that, after escaping from Goma following immense pressure for his arrest, the FARDC successfully defeated his mutineers in Masisi. Ntaganda subsequently was forced to flee once again towards the Rwandan border after his troops had been driven out of Masisi. Ex-RDF and ex-CNDP former officers told the Group that an advance party of soldiers loyal to Ntaganda, as well as RDF special units, had been sent to Runyoni to prepare General Ntaganda's military position ahead of his arrival.

q) Phone calls to FARDC officers by RDF Generals Kayonga and Kabarebe⁴⁵

41. Concerning the Group's findings that Generals James Kabarebe and Charles Kayonga made numerous calls to recruit and intimidate individuals on behalf of M23, the GoR claims that the Group "deliberately" took these communications out of context. The rebuttal states that "most of the phone calls and/or meetings were either solicited by the DRC Government or pursuant to mechanisms established in the spirit of the UMOJA-WETU framework."⁴⁶ In his letter contained in the rebuttal, Kabarebe cites five meetings and during discussions with the Group, he referred to "numerous" phone calls and meetings with FARDC senior officers involved in the original mutiny and eventually M23.⁴⁷

42. DRC authorities have confirmed that the Minister of Defence of another country is only authorized to speak with his counterpart and that no "UMOJA-WETU"⁴⁸ framework exists which allows him to contact subordinates of the opposite Minister of Defence. Moreover, ex-RDF officers, ex-CNDP officers, current M23 members, FARDC officers and politicians with close ties to the GoR have repeatedly informed the Group that Generals Kabarebe and Kayonga have made these phone calls actually to give direct orders to ex-CNDP and M23 officers in the Kivus, including General Ntaganda.

b) The use of Kanombe military barracks in support of M23⁴⁹

43. As cited above, in support of its conclusion that the GoR had deployed RDF forces in the DRC to sporadically reinforce M23, the Group gathered twelve detailed accounts of this particular category of arms embargo violation. One of the accounts mentioned "training" at the Kanombe military barracks. The GoR claims in its rebuttal that training in Kanombe is impossible because "it is common (and verifiable) knowledge that Kanombe is a garrison-type barracks that comprises living quarters; a referral military hospital also open to civilian patients; a cemetery; and five service support units' headquarters and related facilities."⁵⁰

⁴⁵ Paragraphs 27, 39, 46, S/2012/348/Add.1

⁴⁶ Paragraph 43 (b), GoR rebuttal.

⁴⁷ Annex F, GoR rebuttal.

⁴⁸ "UmojaWetuUmojaWetu" refers to the joint operations conducted by the RDF and the FARDC in January and February 2009.

⁴⁹ Paragraph 31 (a), S/2012/348/Add.1

⁵⁰ Paragraph 38 (d), GoR rebuttal

44. However, the Group did visit Kanombe barracks on 25 July 2012, alongside RDF officers, and found that there were indeed several parade fields for marching and military drills as well as wooded areas where training could be conducted. Furthermore, for covert operations in DRC territory, “training” for experienced RDF soldiers usually consists of briefings and preparations of small groups, to be carried out in any military facility. The Kanombe military barracks provides more than sufficient facilities for such activities. The Group communicated these observations to the GoR while at Kanombe, but nevertheless the GoR rebuttal inaccurately states that “a tour of Kanombe barracks carried out by members of the GoE on the 25th of June 2012 made it clear that no military instruction could be held in such a busy neighborhood.”

45. Since the publication of the Addendum, the Group has independently confirmed with several ex-RDF officers, an ex-CNDP officer, an M23 collaborator and other Rwandan nationals that the Kanombe military hospital treats RDF casualties resulting from operations in the DRC in support of M23. According to the same sources, RDF troops recently killed in operations in the DRC have also been buried behind the hospital in the military cemetery at the Kanombe barracks. The RDF did not allow the Group to enter the hospital during its visit to Kanombe.

c) RDF recruitment of Rwandans for M23⁵¹

46. With regards to recruitment of Rwandan citizens for M23, the GoR states that, “It is possible that M23 cadres or Kinyarwanda-speaking FARDC officers living in proximity of the DRC-Rwanda border could have clandestinely mobilized and recruited some youth to join their own movements. It cannot be ruled out either that Rwandan citizens with family backgrounds linking them to FARDC army officers or M23 fighters could have organized covert recruitment operations.”⁵² If this were indeed taking place, the GoR should have conducted a thorough investigation and sought to arrest individuals involved in such networks. To date however, the Group is not aware of any efforts made by the GoR to investigate or detain those individuals involved in recruitment activities within Rwandan territory. Furthermore, the RDF’s dense deployment all along the border would make it impossible for M23 recruits to clandestinely enter into the DRC without a minimum level of tacit support.

47. Moreover, the GoR claims that during its own investigation, “the 30 Rwandans did not claim involvement by the RDF or any other official of the GoR.”⁵³ Nevertheless, the GoR did not ever interview 30 Rwandan citizens in the DRC. Through the Joint Verification Mechanism (JVM), GoR representatives did however, interview 11 Rwandan nationals who, out of fear for potential threats to their lives upon return to Rwanda, refused to provide details about members of the same security force which they originally stated to the Group was involved in their recruitment from Rwanda.

48. Despite the fact that the GoR’s representatives on the JVM recognized the ex-combatants as Rwandan citizens, when MONUSCO sought to repatriate them on 14 July 2012, the GoR refused to let them cross the border, questioning their nationality, and forced them back into UN camps.

⁵¹ Paragraphs 14-21, S/2012/348/Add.1

⁵² Paragraph 38, GoR rebuttal.

⁵³ Paragraph 38 (a), GoR rebuttal.

Unfortunately, in early September 2012, this indefinite delay led most of these combatants to return clandestinely to Rwanda.

49. Furthermore, the GoR argued that recruitment could not take place in refugee camps in Rwanda, because “UNHCR is in charge of refugee camps and not the Government of Rwanda.”⁵⁴ In the Group’s view, whether or not UNHCR oversees the management of refugee camps has no bearing on the capacity of RDF officers or M23 collaborators to enter and recruit. Moreover, refugees and M23 collaborators confirmed that recruitment has taken place in Nkarmira camp outside Gisenyi, regardless of UNHCR’s presence.

50. Following the publication of the Addendum on 29 June 2012, the Group did visit Kinigi and specifically General Bosco Ntaganda’s hotel used for M23 recruitment, by the name of Bushokoro.⁵⁵ The Group confirmed that the premises of Bushokoro correspond to the description provided by Rwandan ex-combatants of M23. An RDF protection force also surrounded the hotel and several individuals inside took photos of members of the Group.

d) 75 mm canon rounds used by M23⁵⁶

51. The GoR argues that in its interim report, the Group stated that it would inquire about the origins of the hundreds of 75 mm canon rounds which the FARDC discovered in the remaining weapons caches held by Colonel Sultani Makenga⁵⁷ and that there was not sufficient time to do so between the submission of the interim report and the Addendum. However, the Group submitted its interim report on 18 May 2012 and the Addendum on 26 June 2012, thus providing it over five weeks to follow-up on weapons and ammunition with several FARDC senior commanders, logistics officers, and military development partners.

52. During this period, the Group incontrovertibly established through dozens of interviews with ex-M23 combatants that the RDF had been providing M23 with arms and ammunition. To compliment this conclusion, the Group describes in the Addendum that the M23 had been using weapons and ammunition which were not available in FARDC stockpiles.⁵⁸ The Group specifically cites anti-tank rounds found on the battlefield as well as 75 mm canon rounds left behind by Colonel Makenga in one of his two arms caches. The GoR has consistently argued that M23 elements obtain their weapons and ammunition by removing them from FARDC stocks when they defect. However, FARDC stockpiles do not officially include 75 mm mortar rounds. As such, the Group sought to highlight the contradiction in those assertions.

53. During its visit to Kigali, the GoR informed the Group that since its arrival to power, the RPF had never purchased any 75 mm canon rounds. It acknowledged, however, that the previous government of President Juvénal Habyarimana did indeed maintain significant numbers of 75 mm canon rounds which the RPF seized upon taking control of the country in 1994. The GoR told the Group that it had

⁵⁴ Paragraph 38 (e), GoR rebuttal.

⁵⁵ Paragraphs 16 & 50, S/2012/348/Add.1

⁵⁶ Paragraph 24 & Annex 4, S/2012/348/Add.1

⁵⁷ Paragraph 119, S/2012/348/Add.1

⁵⁸ Paragraph 24, S/2012/348/Add.1

systematically destroyed these rounds in 2008. The GoR did not provide the Group with any details of where and how these ammunition rounds were stored during those 14 years.

54. The GoR stated that “relevant documented evidence can be availed for in-situ review as verified by members of the GoE during their recent visit to the Ordinance Regiment on 25 July 2012.”⁵⁹ This assertion is untrue. When RDF officers invited the Group to view the destroyed ammunition, the Group only observed massive piles of dismantled AK-47 rifles. The RDF officers told the Group that the 75 mm canon rounds were not visible because they were at the bottom of the piles of small arms. The Group is of the view, however, that the only safe means of destroying 75 mm canon rounds would be that of large-scale detonation. This would have to take place in open fields far from population centres, not at a military barracks situated less than a kilometre from Kigali International Airport.

55. Furthermore, following the recommendation from the GoR, the Group requested the Nairobi-based Regional Centre on Small Arms (RECSA)⁶⁰ to provide it with information concerning the destruction of weapons in Rwanda over the last decade. However, the response obtained from RECSA only included small arms and light weapons, indicating that no 75 mm canon rounds have been destroyed in Rwanda.

56. Finally, the GoR claims to have “credible information,”⁶¹ which it did not avail to the Group, that the FARDC possesses 75 mm canon rounds. Subsequent to the Group’s 23-25 July 2012 visit to Kigali, the GoR has argued that the 2008 final report of the Groups of Experts (S/2008/773) found that the CNDP had looted one 75 mm canon from the FARDC, and the 2009 final report of the Group of Experts (S/2009/603) stated that upon integrating into the FARDC, the CNDP turned in six 75 mm recoilless canons to the government.⁶² Nevertheless, though these very small amounts of 75 mm recoilless canons may exist in private caches of FARDC officers, the Group maintains that their corresponding ammunition, i.e. 75 mm canon rounds, of which Makenga had privately accumulated over 500, do not exist in official FARDC records and therefore could not have been obtained through diversion of government stockpiles.

e) RDF Support to other armed groups⁶³

57. The Group’s Addendum included extensive findings that the GoR was not only supporting M23, but also several other armed groups in eastern DRC. However, in paragraph 47 of its rebuttal, the GoR claims that it “has no interest in aligning with small rebel groups to achieve its security objectives.” Nevertheless, even prior to the creation of M23, the Group had confirmed GoR alliances with several armed groups which supported its covert operations against the FDLR.

58. Meanwhile throughout the Group’s discussions during its 23-25 July 2012 visit to Kigali, the GoR consistently advocated in defence of all armed groups in eastern DRC which, in its view, should be regarded as credible and legitimate forces seeking protection against the FDLR and Government of the DRC. General Kayonga stated that all Congolese armed groups acted out of self-defence and that

⁵⁹Paragraph 40 (b), GoR rebuttal.

⁶⁰<http://www.recsasec.org/>

⁶¹ Paragraph 40 (b), GoR rebuttal.

⁶² Paragraph 180, S/2009/603)

⁶³ Section III, S/2012/348/Add.1

particularly Raia Mutomboki, responsible for wide-spread atrocities, pursued the same aims as M23. Though there are no FDLR present in Ituri, Kayonga also argued that even Cobra Matata of the FRPI was in fact created to fight against the Rwandan Hutu rebels. For his part, General Kabarebe told the Group that his country had a common history with all armed groups in eastern DRC, including Mai Mai Yakutumba, which were good friends with Rwanda because they fought together to overthrow former President Mobutu Sese Seko.

59. With regards to the former Rwandan-imposed Governor of South Kivu, Xavier Chiribanya,⁶⁴ the GoR stated to the Group in Kigali that it could not be held responsible for his activities within Rwanda aimed at fomenting instability elsewhere. However, pursuant to Security Council Resolution 2021 (2011), all Member States are obliged to take measures to halt any violations of the arms embargo.⁶⁵ To the Group's knowledge, Rwanda has undertaken no investigation into Chiribanya's activities.

60. During Minister Mushikiwabo's press conference held at the United Nations on 25 June 2012, the Presidential Security Advisor Karuretwa argued that M23 was not the only armed group in eastern DRC, but other groups, such as the previously obscure "*Coalition des groups armés de l'Iuri* (COGAI)", were in fact the real threats to security in eastern DRC. In the Addendum, the Group concluded that members of COGAI visited the Rwandan Minister of Defence in Kigali, receiving financial and political support, only two weeks before Karuretwa's remarks in New York.⁶⁶

f) Lake crossing into Rwanda of Colonel Makenga's weapons and troops⁶⁷

61. With regards to the boat crossings into Rwanda of Colonel Makenga's weapons and troops, the GoR argues that "it is not possible for RDF zodiac boats to carry 60 personnel."⁶⁸ However, in the Addendum, the Group does not state that the motorized boats used in this case were RDF zodiac boats. According to three ex-M23 soldiers who participated in the journey, Colonel Makenga rented civilian boats specifically for this operation and the motors were turned off so as not to attract any attention. These same sources stated that Rwandan civilians had been paid to manually row the boats.

62. The GoR also claimed during the Group's 23-25 July 2012 visit to Kigali that FARDC Naval units deployed on the lake should have sighted and stopped the boats if they had crossed into Rwanda. During previous mandates, the Group has documented undisturbed docking of boats at Makenga's residence, as well as the Congolese Naval units' inaction in curbing mineral trafficking across the lake.⁶⁹ The presence of FARDC Naval units on the lake is therefore not a deterrent to lake navigation between the DRC and Rwanda by night.

63. During its meetings in Kigali, despite insisting that the Group consider alternative scenarios for these events, the GoR failed to provide the Group with any reasonable explanation for how Colonel Makenga's weapons and troops could have travelled from his home in Bukavu to Runyoni without

⁶⁴ Paragraph 41-43, S/2012/348/Add.1

⁶⁵ [http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2021%20\(2011\)](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2021%20(2011))

⁶⁶ Paragraphs 39 & 40, S/2012/348/Add.1

⁶⁷ Paragraph 10 & Image 2, S/2012/348/Add.1

⁶⁸ Paragraph 42 (b), GoR rebuttal.

⁶⁹ Paragraph 465, 490, 492, 497, 561, & 573, S/2011/738

transiting through Rwanda. Furthermore, the FARDC has vigilantly monitored all road movements from South Kivu to North Kivu, thus rendering it impossible for them to have travelled through Congolese territory.

64. With regards to the arrival of Makenga's weapons and troops back to the DRC border, the GoR also argues that "it is inconceivable how offloading of troops in RDF uniforms, on RDF trucks and on the Rwandan side of the border at a time of tension would be viewed by so-called eye-witnesses as extra-ordinary and linked to Col. Makenga." The first-hand witness testimonies near the border with the DRC constitute additional confirmation of the original accounts described to the Group by ex-combatants who took part in the troop movement themselves. These latter accounts are rendered more credible when corroborated by independent local witnesses who attest to the arrival of RDF trucks on that same day, and subsequently observed the movement of these off-loaded troops and weapons across the border into the DRC.

65. Finally, the movement of Makenga's troops via Rwanda is consistent with a pattern of ex-FARDC defections. According to current and former M23 officers and DRC officials, most ex-CNDP officers who have joined M23 have done so using Rwandan territory.

n) Troop crossing north of Goma and visible "boot tracks"⁷⁰

66. The GoR questions the validity of a reference made by FARDC intelligence officers to "clear boot tracks" of another group of Makenga's troops crossing the border into Rwanda north of Goma.⁷¹ However, the accounts provided by the intelligence officers, border officials, and local leaders cited in the Addendum more than meets the Group's standards of evidence. The Group only included the reference to the "boot tracks" because separating the DRC and Rwanda at that specific location are several bean fields. The movement of these soldiers through these crops was thus very visible after the soldiers had crossed.

s) FARDC intercepts of RDF-M23 radio communications⁷²

67. The GoR claims that the radio intercepts referred to in the Addendum were impossible because the RDF uses digital radio frequencies and not commercial ones.⁷³ However, in the Addendum, the Group did not state that the radio communications intercepted by the FARDC were transmitted through RDF radio equipment. Rather the Group concluded that the communications were between an RDF officer and an M23 officer. The Group based its findings on the analysis of radio intercepts carried out by several former armed group officers and one ex-RDF who confirmed the authenticity of the communications, based on specific confidential code names and language in Kinyarwanda used by the two parties.

68. According to ex-RDF and ex-CNDP officers, it is inconceivable that the RDF would provide troops, weapons, and supplies to M23, and conduct joint operations with the rebels, without establishing lines of radio communication. Former RDF and CNDP officers, with good knowledge of

⁷⁰ Paragraph 9, S/2012/348/Add.1

⁷¹ Paragraph 41, GoR rebuttal.

⁷² Paragraph 31 (i) & Image 10, S/2012/348/Add.1

⁷³ Paragraph 50 & Annex O, GoR rebuttal.

RDF operations, told the Group that RDF did not widely distribute its own communication equipment to rebels in the DRC out of fear they would be lost or seized as evidence. As a result, these same sources acknowledged that RDF officers have used M23 communication assets which are commercial radios also used by the FARDC, and thus easy to intercept, as in the case of the frequencies cited in the Group's Addendum. FARDC officers engaged in operations against M23 in North Kivu and South Kivu continue to regularly intercept M23-RDF communications. Ex-combatants and former RDF officers state that only the most senior M23 commanders use digital radios to communicate at the highest levels of the RDF.

69. Finally, the Group personally witnessed how an M23 officer, with a commercial radio, contacted the RDF Special Forces units deployed in Rutshuru for security reinforcements. The member of the Group encountered the RDF Special Forces who openly identified themselves as such, and confirmed that the M23 had called them for this task. Following the publication of the Addendum, the Group obtained further recordings of radio intercepts between commercial radios in which distinct RDF call signs are audible. Former RDF officers have confirmed the veracity of the communications.

g) Former FDLR from RDF Reserve Force re-deployed to the DRC⁷⁴

70. Concerning the recycling of ex-FDLR combatants back to the DRC in support of M23, the GoR claims that this is impossible because "the RDF Reserve is not an independent force, and would not be in a position to provide unilateral support to armed groups."⁷⁵ In light of the Group's conclusion that the Minister of Defence, the Ministry's Permanent Secretary, and the Chief of Defence Staff are directly overseeing operations in the DRC and support to M23, whether or not the RDF Reserve force could conduct unilateral operations is irrelevant. The RDF Reserve Force is under the ultimate command of Generals Charles Kayonga and James Kabarebe.

h) RDF uniforms used by M23⁷⁶

71. In response to the photograph of a Rwandan uniform in the Addendum, the GoR claims that all country's military uniforms are available throughout the Great Lakes region and particularly between Rwanda and the DRC as a result of extensive RDF-FARDC joint operations.⁷⁷ However, according to several senior DRC government officials, the FARDC provided the RDF Special Forces with Congolese uniforms and not the other way around.

72. The GoR also argues that "camouflage pants and any other military uniforms cannot be attributed to the RDF unless proper verifications establish that they bear RDF insignia or serial numbers."⁷⁸ M23 ex-combatants stated to the Group that the RDF soldiers who recruited them had provided them with military equipment, including uniforms; however many were forced to remove all potential references to the RDF. Following the combat which took place at Rumangabo on 25 July 2012, the FARDC recovered more RDF uniforms from surrendered and deceased soldiers, including one with a tag from the Rwandan textile company, UTEXRWA.

⁷⁴ Paragraphs 20 & 21, S/2012/348/Add.1

⁷⁵ Paragraph 38 (f), GoR rebuttal.

⁷⁶ Image 5, paragraph 22, S/2012/348/Add.1.

⁷⁷ Paragraph 6, GoR rebuttal.

⁷⁸ Paragraph 39, GoR rebuttal.

73. In the Addendum, the Group included a photo displaying RDF gumboots and pants from an ex-combatant in order to complement the account given by a former M23 soldier who attested to the provision of uniforms and weapons by the RDF. Once again, the photo does not stand alone as evidence, but reinforces and illustrates the accounts by former combatants of RDF provision of uniforms and boots.

74. Finally, during frequent visits to territory controlled by M23, the Group continues to observe combatants in RDF uniforms. To the Group's knowledge, M23 is the only armed group in the Kivus which uses RDF uniforms.

i) Unique AK-47 rifle barrel used by M23⁷⁹

75. The GoR rebuttal states that "a single rifle cannot constitute credible evidence of weapon supply to M23."⁸⁰ The Group agrees with the GoR in this case; as stated above, no piece of evidence taken out of context could lead the Group to a definitive conclusion. However, when the bearer of the weapons tells the Group that the RDF provided it to him, and this corresponds to dozens of other first-hand accounts of similar provision of weapons, the single rifle becomes a complimentary piece of evidence as a small illustration of a larger phenomenon.

j) Captain Celestin Senkoko's support to M23⁸¹

76. In the GoR's rebuttal, Captain Celestin Senkoko acknowledges that "he has either initiated or they have initiated the calls to FARDC officers and to politicians."⁸² Senkoko claims, however, that he did so out of efforts for peace and security. Furthermore, the GoR states that "Senkoko denies executing any specific duties relating to foreign policy, but merely serves in assignments commensurate with his rank of Captain."⁸³ Nevertheless, as the personal secretary of the Rwandan Minister of Defence, Senkoko is responsible for executing direct tasks that the Minister gives to him which have been, as the Group has concluded, directly related to support to M23. According to numerous local leaders and military officials, Senkoko has been responsible for clandestine operations in the DRC in collaboration with Ntaganda for many years throughout his military career, regardless of his rank.

k) Bishop John Rucyahana's support to M23⁸⁴

77. The GoR argues that Bishop John Rucyahana convened meetings for the purpose of peace and unity.⁸⁵ This claim clearly contradicts several accounts of individuals who were present in the meetings organized by Rucyahana and, on the contrary, attest to the Bishop's efforts to mobilize recruits and resources for M23 from within Rwanda. Furthermore, the participants in Rucyahana's meeting were mostly former CNDP politicians and M23 members who had fled from Goma (DRC) to Gisenyi (Rwanda), from where they have been openly working to support M23. The Group is not

⁷⁹ Paragraph 25 & Image 7, S/2012/348/Add.1

⁸⁰ Paragraph 39, S/2012/348/Add.1

⁸¹ Paragraph 27, 28, & 33 (b). S/2012/348/Add.1

⁸² Annex J, GoR rebuttal.

⁸³ Paragraph 43, GoR rebuttal.

⁸⁴ Paragraph 29, GoR rebuttal. See also: <http://bpjohnandharriet.org/UNletter.html>

⁸⁵ Annex K, GoR rebuttal.

aware of any participant who has subsequently deserted M23 following meetings with Bishop Rucyahana.

l) General Ruvusha's role in the creation of M23⁸⁶

78. The GoR claims that General Ruvusha could not possibly have supported the movement of Colonel Makenga to form M23 because, at the time, he was on a two-week leave starting 30 April 2012.⁸⁷ Nevertheless, three first-hand witnesses interviewed by the Group placed General Ruvusha at the Kabuhanga RDF base on 5 May 2012. The same sources sighted Ruvusha together with Colonel Makenga, after the latter had fled through Rwandan territory and just before he returned to the DRC to create the M23 rebellion. In addition, M23 collaborators, as well as North Kivu political leaders, told the Group that Ruvusha met Makenga upon his arrival from Goma to Gisenyi on 4 May 2012.

79. As the RDF Division Commander in Gisenyi, it is highly unlikely that Ruvusha would have departed his post during a period of tremendous unrest along the border with DRC, as well as during RDF direct operations in the DRC.

o) Representatives of Goma business community meeting in Kigali⁸⁸

80. In its rebuttal, the GoR claims that there are no immigration records which show that the two Congolese businessmen cited in the Addendum, Desiré Rwabaenda and Dieudonné Komayombi, had ever crossed into Rwanda.⁸⁹ However, the Group has previously established the ease with which Rwandan and Congolese citizens can cross into Rwanda without having to provide any documentation. In its 2011 final report (S/2011/738), the Group documented border crossings in Goma where tons of minerals had been smuggled into Rwanda.⁹⁰ Furthermore, the GoR acknowledged to the Group that General Bosco Ntaganda traveled to Rwanda in 2011, constituting a clear violation of the Committee's travel ban on Ntaganda, though the Group was unable to obtain any documentation of his entry into Rwanda or exit from the DRC. Finally, as mentioned above, most ex-FARDC defectors to M23 transit first via Rwanda, but are not registered in official immigration records (see paragraph 65 above).

p) Support to M23 by RDF General Jack Nziza⁹¹

81. In its rebuttal, the GoR maintains that the Permanent Secretary of the Ministry of Defence, General Jack Nziza, could not have been involved in supporting M23 activities from western Rwanda because he was fully dedicated to his "desk job" as chief administrator of the RDF in Kigali.⁹² The rebuttal shows records of meetings that he conducted in his office and within Kigali throughout that time. However, the Group used the term "deployed" to signify that Nziza increased his presence in western Rwanda to directly oversee support and mobilization in favour of M23. The town of

⁸⁶ Paragraphs 8 & 12, S/2012/348/Add.1

⁸⁷ Paragraph 42 (a), GoR rebuttal.

⁸⁸ Paragraph 30, S/2012/348/Add.1

⁸⁹ Paragraph 44 9b), GoR rebuttal.

⁹⁰ Paragraph 486, S/2011/738

⁹¹ Paragraph 27 & 33 (a), S/2012/348/Add.1

⁹² Paragraphs 43 (d), 44 (a) & Annex I, GoR rebuttal.

Ruhengeri, where most of the RDF support for the M23 has originated, is situated less than two hours by road and twenty minutes by helicopter from Kigali.

82. Furthermore, according to former members of the RDF and the GoR, regardless of his ever-changing official position, Nziza has played varying roles in special operations in eastern DRC for many years.

r) Lieutenant Colonel Jomba's support to M23⁹³

83. With regards to the involvement of Lieutenant Colonel Jomba Gakumba in support of M23, the GoR claims that "The GoE would deliberately [disregard] specific information in their possession, and falsely accused Jomba."⁹⁴ Indeed, a member of the Group met with Jomba at Gako military academy for a short conversation on 20 April 2012. However, the Group recognizes that it is entirely possible that Jomba could have maintained some responsibilities at the Gako military academy while simultaneously contributing to the RDF's support to the establishment and operations of M23 from Ruhengeri, which is less than a three-hour drive from Gako. Despite his teaching responsibilities at Gako, the GoR has recently named Jomba as its representative on the military evaluation team deployed to North Kivu for the ICGLR⁹⁵-backed "neutral force." Moreover, the Group continues to gather information regarding Jomba's involvement in support of M23.

t) General Ntaganda's properties in Rwanda⁹⁶

84. Concerning the GoR's violation of the sanction regime through failing to apply the assets freeze on General Bosco Ntaganda, the GoR claims that the documents for the house identified by the Group as belonging to Ntaganda in the Rwandan town of Gisenyi are not in Ntaganda's name.⁹⁷ However, the Group did not seek to obtain the land records from the GoR regarding General Ntaganda's properties because the Group had previously established that Ntaganda has never held in his own name any of his extensive assets, including hotels, commercial businesses, vehicles, residences or bank accounts.

85. Furthermore, in an interview with Time Magazine published on 14 September 2012,⁹⁸ Rwandan President Paul Kagame responded to a question about Ntaganda's properties in Rwanda by saying, "So what? . . . I would not be bothered. We do not differentiate when it comes to money unless it is money that you killed people for or money that is questionable. But if you invest here, what's the problem?"

u) Travel in Rwanda of sanctioned individuals⁹⁹

86. With regards to the travel of sanctioned individuals into Rwanda, in contravention of the travel ban, the GoR acknowledged that General Ntaganda and Colonel Innocent Zimurinda have entered into

⁹³ Paragraph 33 (e), S/2012/348/Add.1

⁹⁴ Paragraph 44 (d) & Annex N, GoR rebuttal.

⁹⁵ International Conference of the Great Lakes Region

⁹⁶ Paragraph 50 & Image 15, S/2012/348/Add.1

⁹⁷ Paragraph 52, GoR rebuttal.

⁹⁸ Alex Perry, "Q & A: Rwandan President Paul Kagame," Time Magazine, 14 September 2012, available at <http://world.time.com/2012/09/14/qa-rwandan-president-paul-kagame/#ixzz27gga4MEU>

⁹⁹ Paragraphs 49 & 51, S/2012/348/Add.1

Rwandan territory, but defended that they had only done so with the authorization of the DRC authorities.¹⁰⁰ Nevertheless, as the Group pointed out to the GoR while in Kigali, all Member States must enforce the travel ban unless provided an explicit exemption by the Sanctions Committee. With regards to sanctioned individual Sheka Ntabo Ntaberi, the GoR's rebuttal fails to respond.

m) RDF tracer ammunition supplied to M23¹⁰¹

87. During its 23-25 July 2012 visit to Kigali, the GoR did not contest the Group's findings regarding RDF 7.62 tracer ammunition found in M23-controlled territory. Not only did the Group obtain examples of this ammunition, but local villagers told the Group that M23 forced them to transport military equipment from Rwanda to the rebels. According to FARDC officers, ex-M23 combatants as well as RDF sources, this particular AK-47 ammunition has been used by the RDF.

v) General Laurent Nkunda's role in support of M23¹⁰²

88. In its rebuttal, the GoR also fails to address the issue of pro-M23 activities by sanctioned individual and former CNDP Chairman, General Laurent Nkunda, who is supposedly under house arrest by the Rwandan authorities since January 2009. In subsequent discussions, one senior RDF official confirmed that Nkunda is indeed involved in the support to M23 as the Group has described.

V. Attack Campaign Against the Group of Experts

89. Since the publication of the Addendum on 29 June 2012, the Group of Experts has explicitly avoided any confrontation and back-and-forth public debate with the GoR. Only when the latter requested to brief the Committee in New York on 27 August 2012, did the Group formally address the GoR's rebuttal and the attacks against it.

90. Nevertheless, following the publication of the Addendum, the GoR has orchestrated an extensive attack campaign against the members of the Group through multiple traditional and social media channels. One website managed by a French-Israeli "cyber-defense" expert, published photos of all the members of the Group.¹⁰³ The same individual authored an article in the Rwandan newspaper the New Times, claiming members of the Group were concocting a plan to seize the mineral wealth of eastern DRC.¹⁰⁴

91. The GoR has also sought to personally attack the Coordinator of the Group of Experts, making false claims of genocide denial and alleging the Coordinator's sympathy for the FDLR. The GoR has referred to an unpublished discussion paper found on a document-sharing website for which the Coordinator was listed as the "contact" person. The paper outlines challenges to the demobilization of

¹⁰⁰ Paragraphs 51 & 53, GoR rebuttal.

¹⁰¹ Paragraph 23, S/2012/348/Add.1

¹⁰² Paragraphs 27, 31 (a), & 34, S/2012/348/Add.1

¹⁰³ <http://nanojv.wordpress.com/>, managed by Dominique Bourra. The site eventually removed the photos of the members of the Group.

¹⁰⁴ "Congo, the Dark Side," The New Times, Albert Rudasimburwa and Dominique Bourra, <http://www.newtimes.co.rw/news/index.php?i=15100&a=57673>

the FDLR and mentions the same massacres committed against Rwandan Hutu refugees which the UN's "Mapping Report"¹⁰⁵ thoroughly documented.

92. However, throughout its current and previous mandates, the Group has conducted objective and detailed investigations on support networks to all armed groups operating in the DRC, including the FDLR and its alleged links to Rwandan political dissidents. Rwandan military intelligence has extensively cooperated with the members of the Group, including the current Coordinator, in the conduct of such investigations. Following the publication of the 2011 final report (S/2011/738), the GoR did not refute any of the Group's conclusions regarding the FDLR. Furthermore, the GoR is aware that the Group of Experts has cooperated with the German Public Prosecutor's office in the trials of senior FDLR leadership, Ignace Murwanashyaka and Straton Musoni. The Coordinator conducted an official visit to Berlin within this framework at the end of May 2012.

93. Nevertheless, the GoR has gone so far as to even fabricate false testimony against the Coordinator from former FDLR officers. On 12 September 2012, at the MONUSCO DDRRR camp in Goma, the Coordinator interviewed, in the presence of other UN officials, an ex-FDLR officer who provided detailed accounts of numerous meetings with Steve Hege dating back to 2007 and most recently in November 2011. The ex-combatant claimed that Steve Hege had given the FDLR weapons and instructed it to blow up bridges in Rwanda. When confronted with the identity of the Coordinator, the individual eventually revealed that since early July 2012, several representatives of the Rwandan Presidency had called him nearly every other day for a period of two months preparing the story about the Coordinator which he was to recount during a press conference after returning to Rwanda. Upon his repatriation, MONUSCO informed the GoR regarding the manipulation of this former FDLR officer.

94. Despite these attacks, several other organizations, investigative journalists, as well as Member States, including those of the Southern African Development Community (SADC), have conducted their own independent inquiries and confirmed the Group's main findings that the GoR has violated the arms embargo through its support to M23 and other armed groups in the DRC. Even intelligence officers from several neighbouring countries to Rwanda have expressed informally to the Group their full support for the accuracy and rigour of the conclusions contained in the Addendum. As such, the Group intends to continue conducting investigations from its usual objective approach, applying the same laborious methodological standards already endorsed and supported by the Committee.

¹⁰⁵http://www.ohchr.org/Documents/Countries/ZR/DRC_MAPPING_REPORT_FINAL_EN.pdf

Annex 4

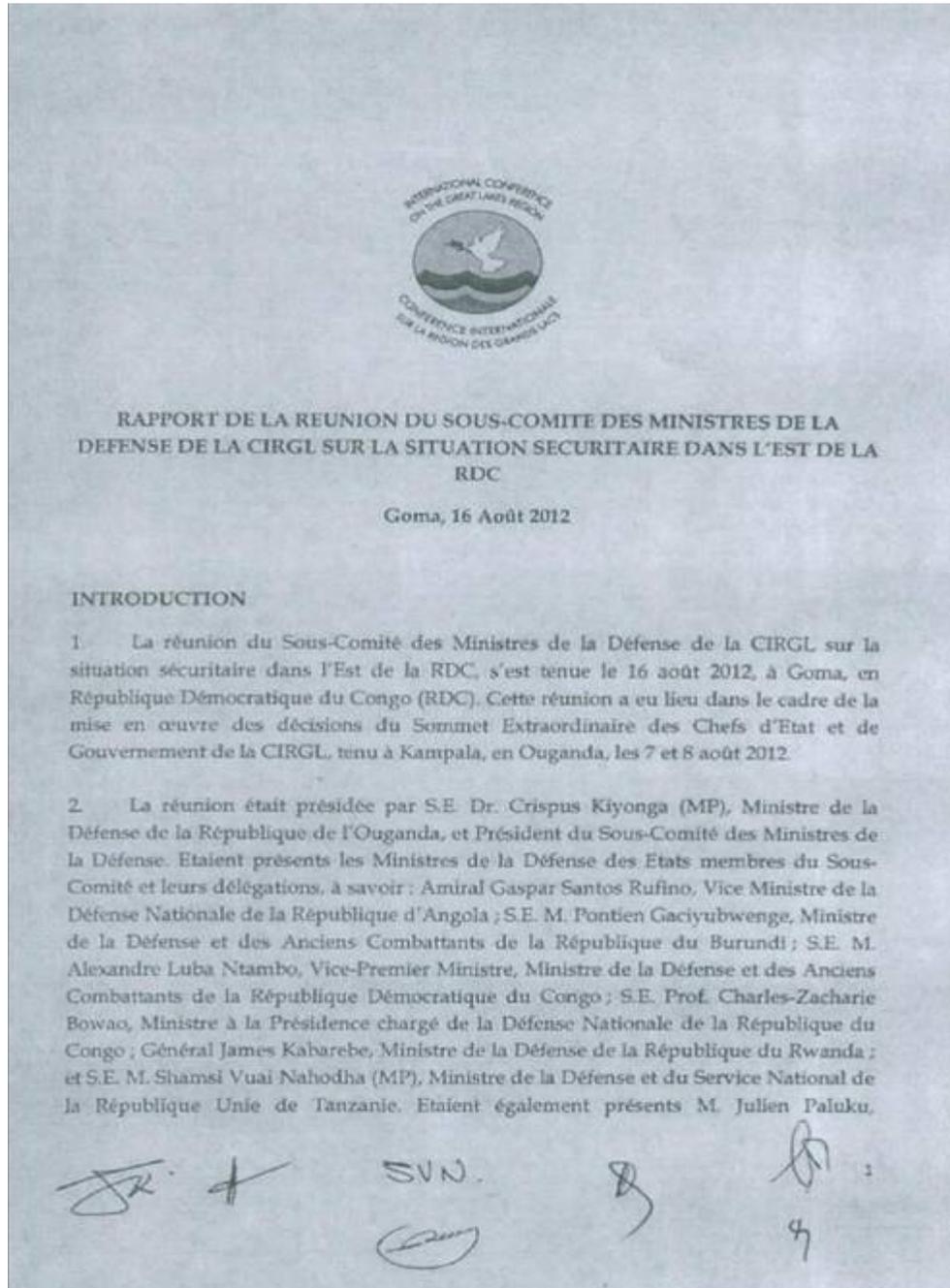
GoR response to the Addendum to the interim report of the Group of Experts (S/2012/348.Add.1).

The complete GoR rebuttal can be accessed at:

<http://www.minaffet.gov.rw/fileadmin/templates/minaffet/doc/Rwanda%27s%20Response.pdf>

Annex 5

Extract of final report of the ICGLR Ministers of Defence meeting in Goma on 16 August 2012, during which President Museveni was tasked to request M23 to return to their initial positions, occupied in June 2012.



RECOMMANDATIONS

7. Le Sous-Comité des Ministres de la Défense a pris note du Rapport des Chefs d'Etat-Major Général et des Chefs de Service de Renseignement et a formulé les recommandations suivantes au Sommet Extraordinaire des Chefs d'Etat et de Gouvernement de la CIRGL, qui devra se tenir à Kampala, en Ouganda, en Septembre 2012:

I/ IDENTIFICATION DES ACTIONS URGENTES EN VUE DE L'ARRET DEFINITIF DES COMBATS DANS L'EST DE LA RDC

ACTIONS IMMEDIATES

1. Cessation immédiate des hostilités. Le M23 doit être informé qu'il doit arrêter immédiatement toutes ses activités militaires, y compris le recrutement, l'approvisionnement en armes et munitions. Il est demandé au Président en exercice de la CIRGL de bien vouloir instruire le M23 de retourner à ses positions du 30 juin 2012 ;
2. Identifier et initier des contacts avec les parties prenantes au conflit au Nord Kivu ;
3. Mettre sur pied l'Equipe Militaire d'Evaluation composée de représentants des Etats Membres, pour faire une évaluation sur terrain et vérifier les effectifs réels des FDLR, du M23 et des autres forces négatives opérant dans l'Est de la RDC. Les groupes armés burundais opérant dans l'Est de la RDC devraient être inclus dans la catégorie des forces négatives qui déstabilisent la Région des Grands Lacs ;
4. Arrêt de toute activité anticonstitutionnelle du M23, dont l'installation de structures politiques et administratives parallèles, la nomination des Chefs de Secteurs Administratifs, le changement des Chefs coutumiers, le remplacement du drapeau national de la RDC et ses emblèmes ;
5. Réévaluer l'Accord du 23 mars 2009;

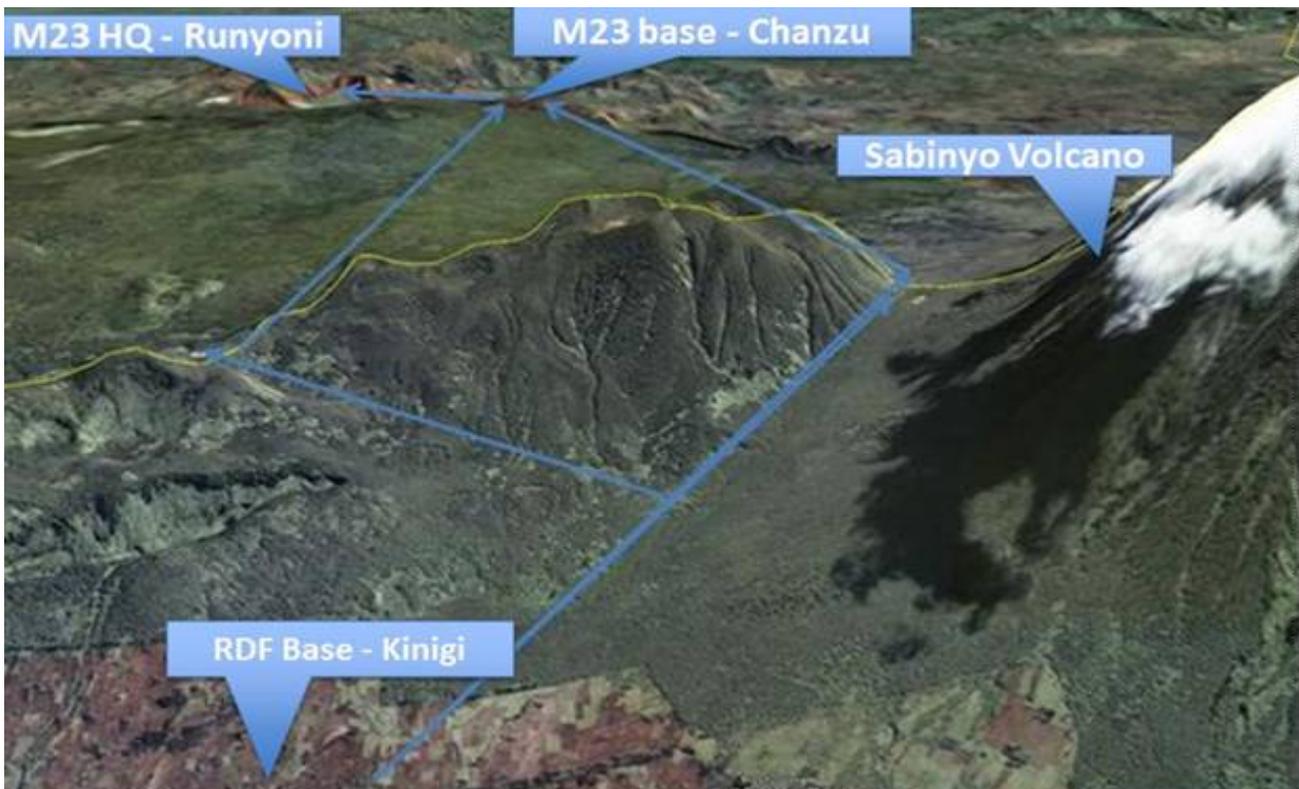
SVN.

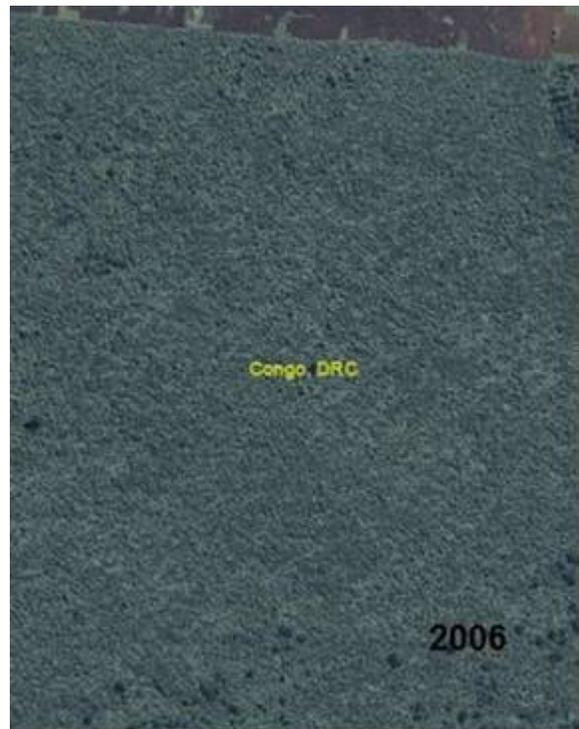
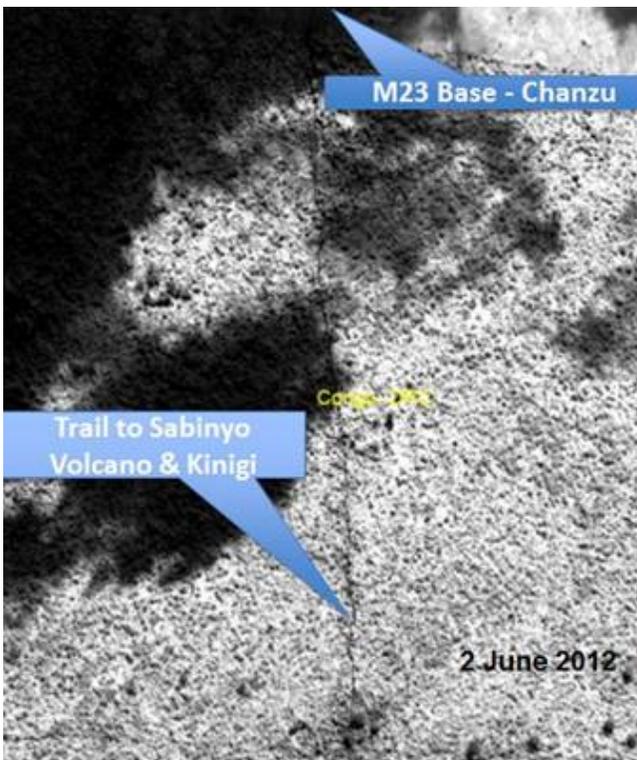
(Signature)

Annex 6

Imagery of trails used by the Rwandan Defence Forces through the Virunga National Park from their base at Kinigi to transport supplies, recruits, and reinforce permanent RDF units working alongside M23.

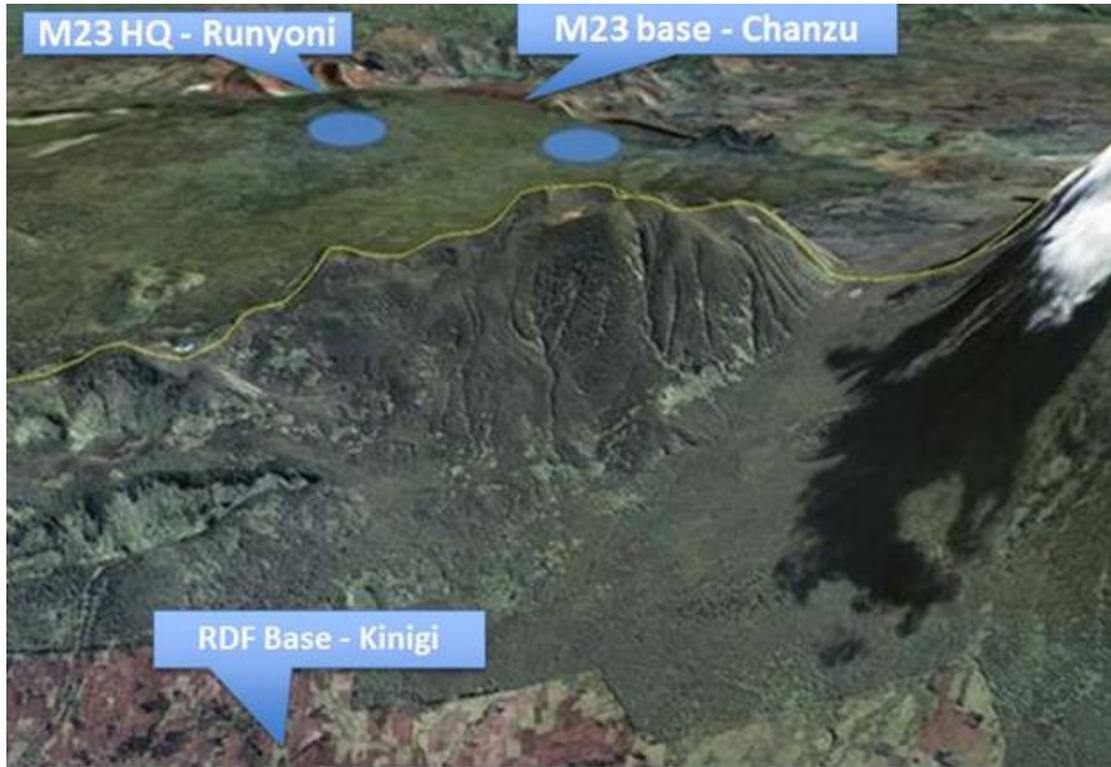
NOTE: The total distance from Kinigi to Runyoni is roughly 15 kms. There are no economic or migratory activities which would otherwise explain the existence of such trails to Kinigi, which in certain zones can be as wide as four meters. If they are not frequently used, the dense forest would cover these trails in a little over a month. See satellite image from 2006 of the trail to Kinigi.





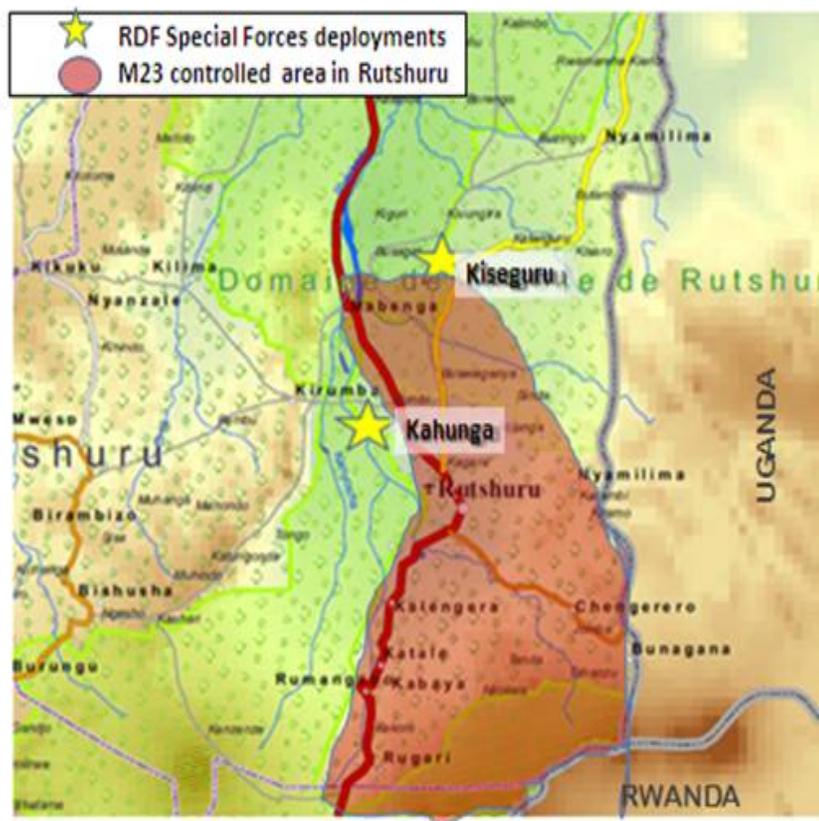
Annex 7

Permanent locations of RDF units within the Virunga National Park behind the M23 positions of Runyoni and Chanzu.



Annex 8

Deployment of RDF-FARDC special forces units adjacent to M23 territory. These positions are currently controlled by M23.



Annex 9

Document carried by a demobilized RDF soldier arrested at Kibumba while conducting intelligence gathering operations.



Annex 10

Document carried by a Rwandan citizen found together with two M23 soldiers at Tongo while conducting intelligence gathering operations.



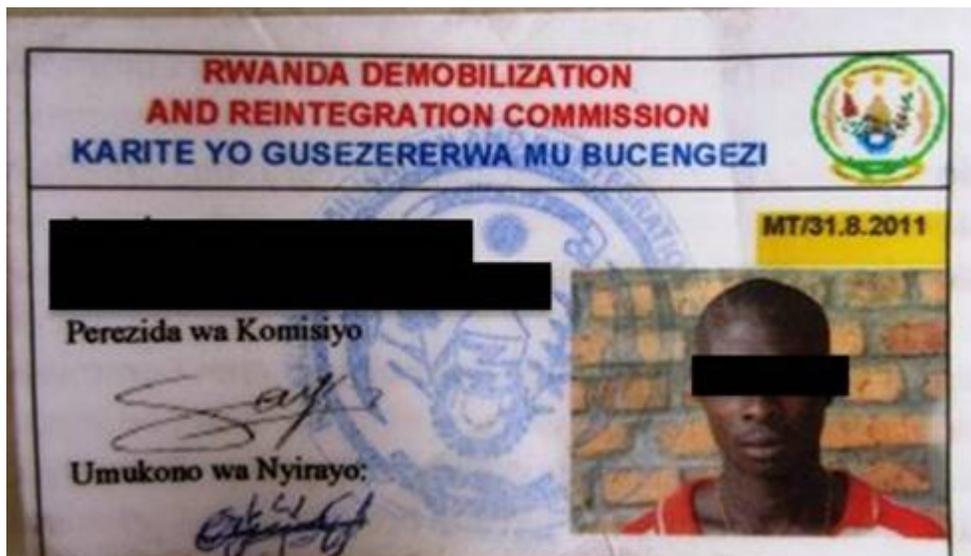
Annex 11

Grenades recovered after 8-9 October 2012 attacks in Goma.



Annex 12

Documents found on the demobilised FDLR soldier who had previously been deployed within the RDF special forces in Rutshuru and who was arrested in relation to the grenade attacks on 8 – 9 October 2012 in Goma.



REPUBLIKA Y'U RWANDA

Rugerero, kuwa 20.9.2012



INTARA Y'IBURENGERAZUBA
AKARERE KA RUBAVU
UMURENGE WA RUGERERO

Ikiguzi : 500Frw
Kitansi N° :
Itariki ya 20.9.2012



ICYEMEZO GISIMBURA INDANGAMUNTU BY'AGATEGANYO

[REDACTED]

ITARIKI YAVUKIYeho 19.08

INTARA Y'IBURENGERAZUBA
UMURENGE WA RUGERERO
AKAGARI KA Gisa
UMUDUGUDU Ndeyaga
SE Nsengurukwe
NYINA Mukapfukisi

UWO BASHAKANYE (Iyo atari ingaragu).....

NOMERO Y'IKARITA(Iyo yatakaye)..... 1985 Ban 92370064

GITANGIWE I RUGERERO kuwa 20.9.2012

Umukono

MICOMBERO K.Désire
UMUKOZI USHINZWE IRANGAMIMERERE (Amazina n'Umukono).

Umukono..... 20.9.2012

DUKUZE Christian
Umunyamabanga Nshingwabikorwa w'Umurenge wa RUGERERO

Icyitonderwa :

1. Iki cyemezo gifite agaciro nk'ak'ikarita ndangamuntu.
2. Agaciro kacyo karangira nyuma y'amezi atatu cyangwa hatanzwe indangamuntu nshya.



Annex 14

Bullet holes in MONUSCO compound after M23 attack.



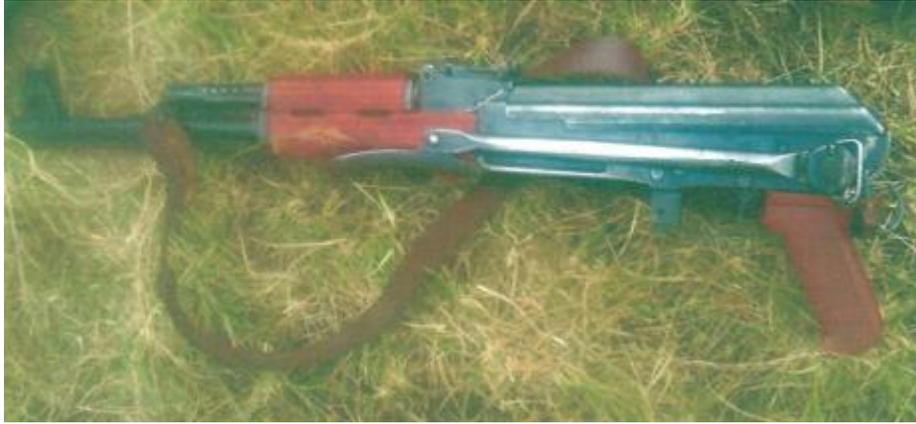
Annex 15

Two of the RDF uniforms recovered on the battlefield subsequent to M23 attacks, one of which bears the label of the UTEXRWA textile factory in Rwanda.



Annex 16

AK-47 rifle which had never been registered within FARDC stockpiles, recovered in Rutshuru, alongside a deceased RDF soldier, in July 2012.



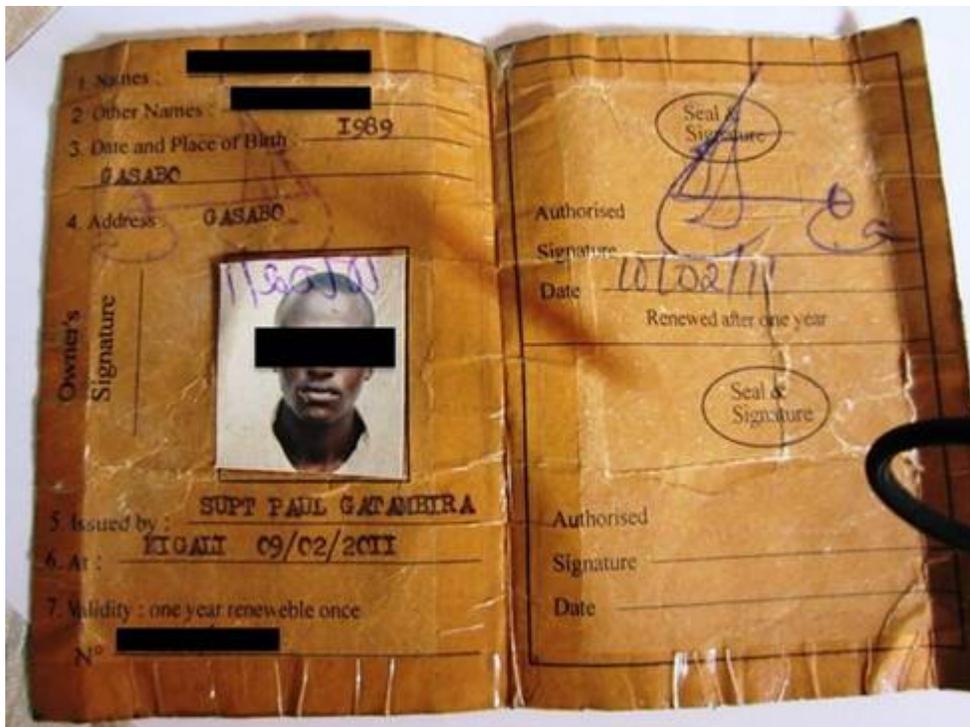
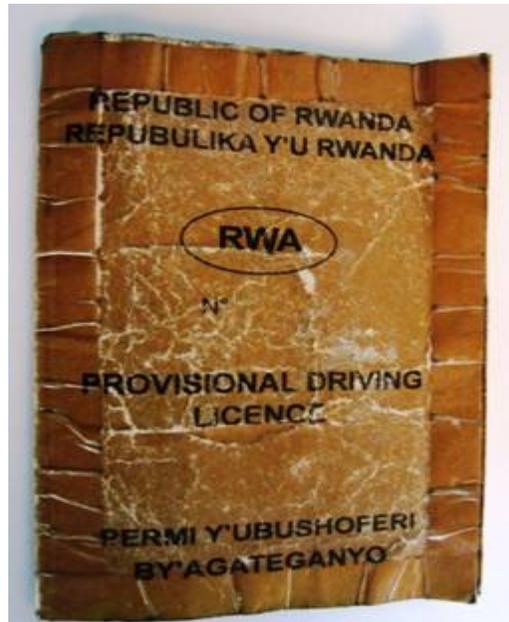
Annex 17

A 60 mm mortar round, which has not been registered in FARDC stocks, recovered in Rutshuru after combat operations in July 2012.



Annex 18

Rwandan provisional driving license recovered on a deceased RDF soldier following M23 attacks in Rutshuru in July 2012.



Annex 19

General Ntaganda's Hotel Bushokoro in Kinigi which is used for the transit of recruits to M23.



Annex 20

M23 communiqué on the designation of Bishop Jean Marie Lugerero Runiga as the political coordinator of M23.



REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
CONGRES NATIONAL POUR LA DEFENSE DU PEUPLE
Mouvement du 23 mars, M23



Décision N°003/HCM/M23/CNDP/2012 portant nomination d'un Coordinateur de l'Action Politique du Mouvement,

RÉUNI EN SESSION EXTRAORDINAIRE LE LUNDI 09 JUILLET 2012, LE HAUT COMMANDEMENT MILITAIRE,

Vu la Décision N°001/HCM/M23/CNDP/2012 du 06 mai 2012 portant création d'un nouveau courant au sein du Congrès National pour la Défense du Peuple, CNDP en sigle, dénommé MOUVEMENT DU 23 MARS, M23 en sigle ;

Vu la Décision N°002/HCM/M23/CNDP/2012 portant création d'un organe en charge de la Coordination de l'Action Politique du Mouvement ;

Considérant la nécessité d'assurer la visibilité de la cause du Mouvement du 23 mars ;

Attendu qu'il sied de nommer un Coordinateur de l'Action Politique du Mouvement du 23 mars;

Vu la nécessité et l'urgence,

DECIDE :

Article 1 : Est nommé Coordinateur de l'Action Politique du Mouvement du 23 Mars, **Bishop Jean-Marie RUNIGA RUGERERO ;**

Article 2 : Toutes les dispositions antérieures et contraires à la présente décision sont abrogées.

Article 3 : La présente décision en vigueur à la date de sa signature.

Fait à Rutshuru, le 09 Juillet 2012

Le Président du Haut Commandement Militaire

Le Colonel MAKENGA Sultani

Annex 21

Extract of M23 communique regarding the nomination of the M23 Government.



Communiqué Officiel N°0026/M23/2012

Nous, membres du Congrès du Mouvement du 23 Mars (M23 sigle) réunis en date du 17/Août/2012, en session extraordinaire :

Considérant la décision N°001/M23/COORDO/2012 convoquant le Congrès à la majorité des trois quarts de ses membres:

Vu les résolutions pertinentes du Congrès, ayant statué sur le seul point à l'ordre du jour, relatif à la restructuration du Mouvement, ayant mis sur pieds des Organes devant assurer la gestion quotidienne du Mouvement et ayant nommé un porte-parole pour la publication du présent acte en la personne de Me MAHAMBAMBA KASIWA :

Ordonne à ce dernier de publier la décision dont voici la teneur :

Art. 1. : Président : Bishop Jean-Marie RUNIGA LUGERERO

Art. 2. Chef du haut commandement militaire : Colonel SULTANI MAKENGA

Art. 3. Secrétaire exécutif : Mr François RUCOGOZA TUYIHIMBAZE

Art. 4. Les Chefs de Départements et leurs Adjointes :

1. Département des affaires politiques et administration du territoire : Mr SENDUGU MUSEVENI,
2. Département des relations extérieures et de la coopération régionale : Me René ABANDI MUNYARUGERERO,
3. Département des affaires sociales et humanitaires : Dr Alexis KASANZU
4. Département des Finances, Budget et Ressources Naturelles : Mr Justin GASHEMA
5. Département de l'Agriculture, Pêche et Élevage, Mr Déogratias : NZABIRINDA NTAMBARA
6. Département de la Justice et des droits humains : Me Antoine MAHAMBAMBA KASIWA
7. Département de la Réconciliation et de l'Unité Nationale : Mr Jean serge KAMBASU NGEVE

CONTACT:

- Tél. Coordination : +243970723967, +243993684692, Porte-parole : +243997710965,
Com. Cell USA: +18176906863, Com Cell. Europe: +33681699360, Com Cell Canada: +15857308139
- E-mail: mouvementdu23mars@gmail.com
- Website: www.m23mars.org

1. Département des Affaires Etrangères et Coopération Régionale
2. Département de la Sécurité Publique
3. Département des Infrastructures et Travaux Publiques
4. Département du Genre, Femme et Famille
5. Département de l'Education
6. Département de la Santé
7. Département du Commerce et Industries

Fait à Bunagana, le 17 Août 2012

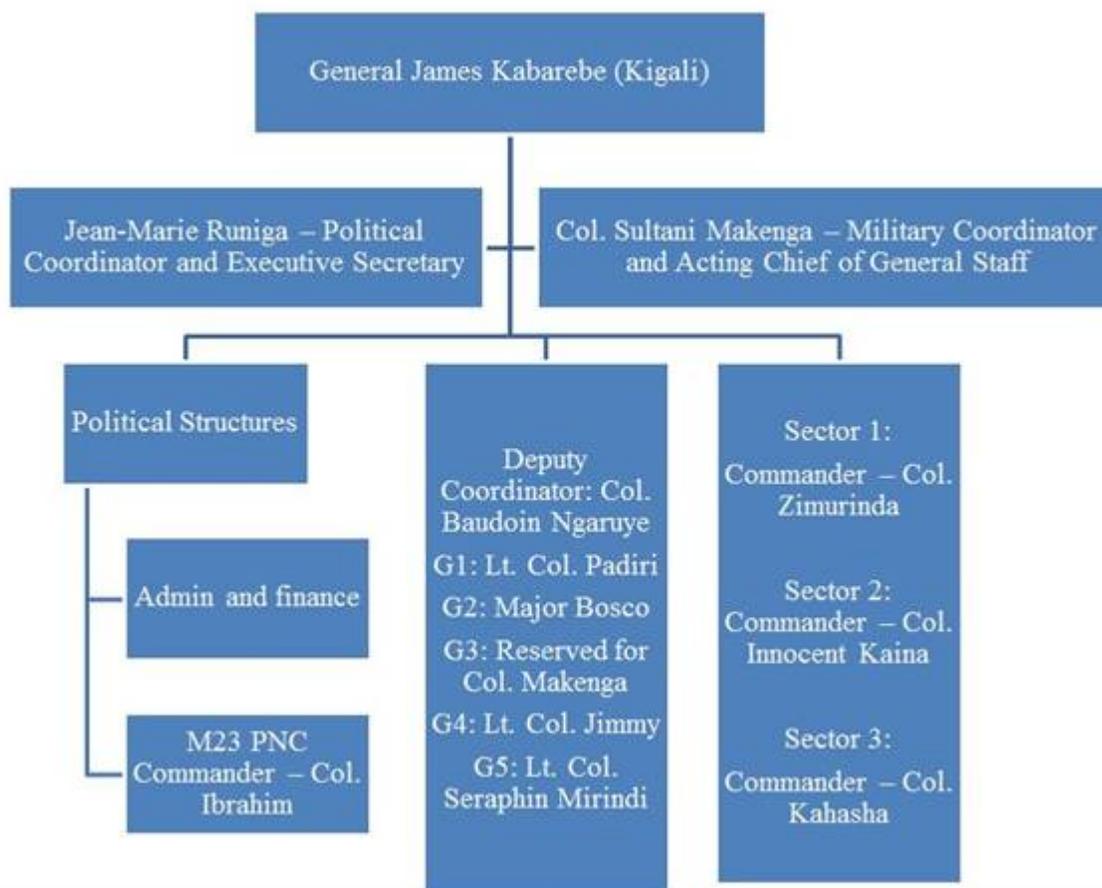
Le Chef de Département de la Justice et des Droits Humains

A handwritten signature in blue ink, appearing to be 'Me Mahamba Kasiwa', with the date '17/08/2012' written below it. The signature is somewhat stylized and includes a large initial 'M'.

Me MAHAMBA KASIWA

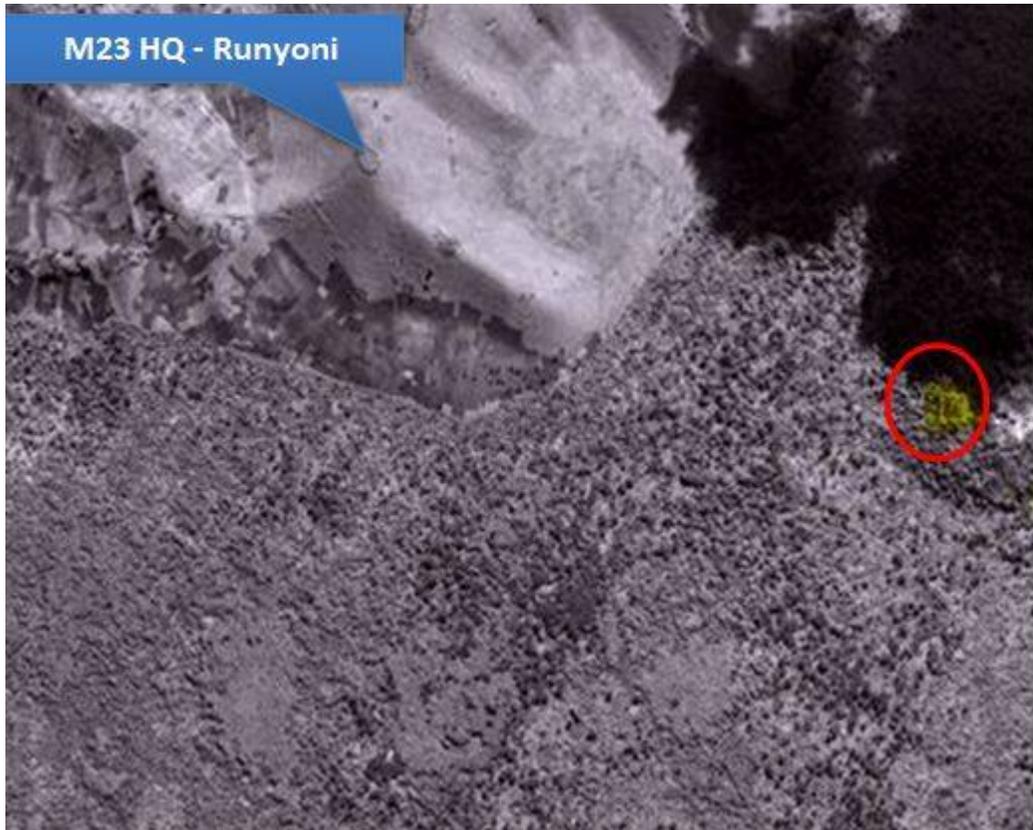
Annex 22

M23 Chain of command in Kigali shared with the Group by a Western diplomat.



Annex 23

Satellite imagery of Ntaganda's suspected position near Runyoni within the Virunga National Park.



Annex 24**Extract from an official communication (dated 9 October 2012) to the Committee, by Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP, lawyers hired by the GoR, which also cited support for M23 from Ugandan territory according to Rwandan authorities.**

The second addendum provides further details on one aspect of the supply of arms to armed groups in the DRC (those involving alleged collusion with the Rwandans) while the important questions of who else might be providing support for armed groups and where this support might be coming from are ignored. Only in paragraph 32 – the last paragraph – is it mentioned that the GoE “has also begun investigating” some of the allegations put forward by the Rwandan Government regarding support from the FARDC to the FDLR or the evidence provided by the Rwandans concerning support to M23 from Ugandan territory.

Annex 25

Kitagoma border post between the DRC and Uganda, where no Ugandan officials were present during the Group's visit in August 2012 despite M23 occupation of the DRC side.



Annex 26

Extract of external analysis and translation of M23 radio intercepts referring to Ugandan involvement. The Swahili used is associated with that of the Ugandan military.

a) Fragments from radio intercepts in Swahili accent commonly used in the Ugandan Army with Kiganda words (underlined)

« Wanaitoapalepalewakazidikuendelea..(laughs)..mukamabayambe.....badowanaendelea»

« Ils fuient . . .(il rit) . . .que Dieu les benisse (il se moque d'eux) . . .ils fuient encore. »

« They are fleeing(laughs)...may God help them (mokery)...they are still fleeing »

« NjendiSeebo, Subiri, ok. Nilikuwa na sema na juaalakinisijajuailikuwasikuganitenaniliondoka, telephonenikaacha pale, tenanilikuwanatakakujaku pale mimi nikakatazwa, sasantakujamalaingine. Mimi nilikuwanaliyakujaku pale nikakatazwamalaingine,sanasematutaonanabaadaye »

« Bien merci Chef, attends, je disais que je voulais savoir quel jour je suis parti, j'ai oublié mon téléphone. Je voulais venir à la maison, mais on ne pas pas donné la permission, je viendrai un autre jour. J'ai encore demandé la permission de venir à la maison, mais on l'a refusée encore une fois. On se verra après »

« Well my friend, wait, I said that I wanted to know what day I left. I forgot my phone. I wanted to go home, but I was not given permission. I will come another day. I asked again for permission to go home, but they refused again. We'll see later. »

NOTE: According to former RDF officers, the conversation refers to the enemy, who is fleeing during combat. During the rest of the dialogue, still in Swahili with a Ugandan accent, the interlocutors discuss "contacting the other side" and "joining forces with the other side." They then confirm that they "joined their forces," and from that moment, the conversation is a mix of Swahili commonly spoken in Uganda and Kinyarwanda.

b) Fragment from radio intercepts in Kinyarwanda between M23 combatants making reference to the support of two countries.

« Mbwiranabauritayarimwa..., ibihugubibirintibirikudufasha ? »

« Est-ce que tu es prêt mon frère ? Deux pays ne nous aident ils pas ? »

« Are you ready my brother? Isn't that two countries are helping us? »

Annex 27

Government of Uganda Ministry of Defence weapons box found amongst Colonel Makenga's arms and ammunition in his home in Bukavu in May 2012 and FARDC intelligence report on Makenga's purchases of weapons from Uganda in 2011.



REPUBLICQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO BUKAVU, le
 FORCES ARMEES
 FORCE TERRESTRE
 DIXIEME REGION MILITAIRE No / /EM 10Rgn Mil/T2/10
 ETAT-MAJOR

Au Chef EM Rens Mil

OBJET: D.I.

1. Depuis ce 08 Jul 11, de source Sûre nous signale la présence de Mr KWAYO FRANCISCO un sujet OUGANDAIS, pièces maîtresse en préparation d'un PITCH.

A l'époque du RCD, ce dernier était Comd ici à BUKAVU connu sous le nom de Mr ZERO ONE, il serait logé dans la résidence de Col MAKENGA Command Op. 10Rgn AMANI LEO SUD KIVU.

D'après la source, ce dernier aurait fait entrer ce 06 Jul 11 à NTAMUGENGA région Kivu Est OUGANDA RDC 440 armes AKA 47 et autres lourdes destinées au Rens Mil ex CNDP déployés dans la province du SUD KIVU ;

Le même source renchérit que Mr KWAYO FRANCISCO serait de même avec les RUSCO NIAGANDA présentement au NORD KIVU ;
 leur objectif serait de pouvoir continuer la mission dont le CNDP n'a pas achevé.

2. Ce même 08 Jul 11, lorsque Mr KWAYO FRANCISCO est arrivé à BUKAVU, il a créé une dissidence au sein de Comd FRF dont 05 Offr Sup seraient déjà en route de Bukavu.

Il s'agit de :

- SEBAGABO KIBABIRI ;
- GASORE KANYA ;
- HARERIMANA THARCISSE ;
- BUGAMO CALIXTE ;
- GAKIRE TEOPHILE.

Tous en provenance d'UVIRA EM 420ps selon la source une Sit qui serait créée conjointement avec le Chef S2 1Regt NORD KIVU Maj ZAIKO proche du Col PADIRI lequel espère très prochainement occuper le poste de Comd 10Rgn Mil au SUD KIVU avec l'appui du GenBde MOUSTABA actuel Comd BAKI au BAS CONGO. La source ajoute que ce 10 Jul 11, le Col PADIRI aurait été informé au téléphone par Mr KWAYO FRANCISCO du retrait de ces 05 Offr du FRF et aussi le Gen MOUSTABA serait informé de l'arrivée à CHANGUCU au RWANDA de l'ex PATRIOTE du CNDP M. Jean-Baptiste Imison Donsa - sujet AMERICAIN qui aurait rencontré le collège des fondateurs.

CNDP et leur a demandé d'Etudier les voix et moyens pouvant leur permettre d'atteindre l'objectif du vision 20/20 relatif à l'Etat autonome sous la gestion de la communauté internationale en l'occurrence, le SUD et NORD KIVU. La vision 20/20 qui signifie que, avant l'an 2020 le RWANDA devra se forcer pour infiltrer ¾ de ses Mil dans FARDC ; La même source poursuit en disant que certaines autorités de la province serait au courant de ce processus, c'est le cas de MINISTRE PROVINCIAL de Justice SUD KIVU Mr SADOCK BIGANZE lequel aurait pris contact pendant 1 Heure à la résidence du Col MAKENGA a NGUBA

OBSERVATION :

- Il y a un constat amer partant de ces mêmes Offr de l'ex CNDP et FRF. En occurrence ; Col MAKENGA Comd2nd Ops Rens et Col MICHEL MAKANIKA RUKUNDA Comd 2nd Adm AMANI LEO lesquels ont déclaré devant la commission de Ctl d'armement et Mun dans toutes les unités de la 10Rgn Mil, en disant que le Gouvernement ne nous a pas doté, d'où votre commission n'a aucun droit de nous obliger le Ctl de soit disant armement et Mun ; Le même comportement d'indifférence s'accroît dans les centres des Rext où les Offr de l'ex CNDP et FRF se méfient des ordres du Comdt 10Rgn Mil, Ops AMANI LEO SUD KIVU et même de la haute hiérarchie Mil. C.à.d, Comd FT et Chef EMG FARDC relatif à la mise des armes et Mun dans les dépôt, ces derniers, se promènent avec des armes jours et nuits au mépris de autres Offr Sup qui sont dans des CReq.

3. Profonds respects

NAWEJ MUTEBA Franklin
Col
Chef T2 10Rgn Mil

Annex 28

Black 7.62 mm cartridges recovered by the FARDC after M23 attacks in July 2012, which are regularly used by the UPDF and not registered in FARDC stocks.



Annex 29

M23's 21-point agenda for negotiations as communicated by senior Government of Uganda officials to a DRC Ministerial delegation. The demands were drafted following advice from Rwandan and Ugandan authorities.

#	SPECIFIC M23 CLAIMS
01	The return of refugees in their families did not take place. (Question of return of refugees)
02	Displaced people are still in IDP camps
03	The integration of the soldiers of the ex- CNDP in the army did not take place (Or was imperfect)
04	All the armed groups did not become political parties.
05	Amnesty did not take place
06	The recognition of ranks did not take place.
07	The resolution of the crisis had a political aspect notably the integration in institutions (government, embassies, public companies...) that did not take place
08	It had been agreed that part of CNDP soldiers will be transform into local police force to protect returned refugees. ... This was not done
09	After the agreement the CNDP left the places it controlled to the government BUT the government did not realize its end of the bargain
10	60 ex CNDP soldiers were arrested and killed in Dungu. Only one survived. Another group that was sent to Kindu was sequestered then molested, without registering the dead. The government never punished the ones responsible. Therefore the persistence of acts of impunity..
11	The agreement provided for the setting up of a follow-up committee that was never put in place. Referring to Presidents Mkapa and Obasanjo
	II. National Claims
12	The reconciliation program was not completed
13	The government of the DRC should concentrate itself in the tracking down of negatives forces This has neither been effected nor partially realized.
14	The government of the RDC resists the operations against the negative forces.
15	Soldier's wages were systematically diverted and in certain places not paid at all.
16	Diversion of soldiers rations.
17	Bad social condition of soldiers (no military infrastructure)
18	Discrimination of the East in the customs payment.
19	The truth of the November 2011 election: Kabila cheated
20	In 2006, Kabila had promised much in the East. He has forgotten to respect its commitments.
21	No big store, no super market in the East of the RDC

Annex 30

One of the two M23 houses, located in Munyonyo neighborhood, Kampala.



Annex 31

Extract of a Ugandan counter-intelligence report on support from UPDF Brigadier General Charles Kankiriho for M23.

Confidential

1. Brig. Gen. Patrick Kankiriho, the UPDF 2nd Div commander is in charge of troops in western Uganda based in Mbarara and so responsible for OPS, Actions, Movements and deployments of all types of troops in western region or moving in through there. On orders [REDACTED]

[REDACTED] Brig. Kankiriho currently keeps close contacts and in touch with his counterpart in Rwanda, Maj. Gen. Alexis Kagame, the RDF 2nd Div Commander based at Byumba. Both these two top senior commanders are partly in charge of M23 ops/ fmw CNDP.

1. He orders for coverage and the mov'ts of UPDF special troops to borders Locs for M23 ops especially at night; these are usually troops selected from within his 2nd division or from other UPDF units sent to him for special utilisation, attachment and deployment. Brig. Kankiriho's deputy i/c ops/ training for 2nd division Col. Peter Elweru has been sent to GOMA, E. DRC as one of the observers for AU neutral force to be led by TPDF/ Tanzania among others.
2. Based at UPDF Commander's tactical base / loc at Karungibati, IIIMA, KASESE, he ordered and oversaw the covered the mov'ts of fighters (M23)/ leaders covered in UPDF few days before M23 attacks on FARDC. These selected M23 fighters were abt 300 and had been in Bihanga Army Training school and then later to Oliver Tambo/ Kaweweta Army school for final war lessons.
3. He orders for coverage of the M23 fighters on Uganda – DRC borderlines especially if repulsed by DRC troops.
4. He orders for total special coverage for RDF troops moving to E. DRC / Virunga National Park / Ituri –Orientale sector entering through Ugandan territory secretly; and this is a restriction to most of other Uganda security forces on ground. He also orders for covers of those selected M23 leaders and fighters going to Kampala, Entebbe for secret meetings with UG bosses like President Yoweri Museveni, Gen. Aronda Nyakairima; Kankiriho is assisted by Lt. Gen. Kale Kayihura, CMI boss, Brig. Gen. Charles Bakahumura and his deputy Col. Mike Kisame and CMI

Confidential

officers Lt. Col. Romeo Ndyabagye Maj. Paul Muwonge, ADCs; Maj. Ezra Kukundwakwe, Capt. Stanley Amanya, Capt. Katamba James, JATT Operative Katamba God Semakula AND several others both senior, junior and civil, military.

5. He also oversees Bihanga UPDF training school sometimes which trains foreigners or special infantry fighters like M23, fmr CNDP. Gen. Aronda deployed UPDF's Maj. Humble to specially coordinate this course / training.

6. Brig. Kankirho, before early days of M23 attacks, on orders [REDACTED] through these officers mentioned above including his military aide Lt. Kugumisiriza and others unknown delivered the following to M23: 3000 army boots, 3000 pairs of cloth/ uniforms; support guns: 20=GPMGs, 40=G-2s, 60=RPGs / ATRs, 06=82mm recoilless, 06=four barreled 14.5mm AACs, 30=PKs, 06=12.7mm, 03=37mm AAC, 40=MMGs, 12=sniper rifles and each of these had enough of its own / specific ammunition and bombs/ shells well doubled for special mission/ ops of M23. All weapons looked old but well serviced and had not been used by UPDF before.

-These weapons were got from Southern Sudan / SPLA and many others are usually got via there on secret arrangements and close understanding between Presidents Yoweri Museveni, Salva Kiir and Paul Kagame coordinated by Gen. Aronda, Gen. Kayihura and RDF's Gen. Jack Nziza since UPDF arms and equipment on covert missions may easily be followed up and known in foreign land like how Rwanda's RDF were traced and known. That other more are still inside Uganda and Rwanda for stakeholders/ planners/ executors to first study situations in fact with plans of transporting those inside Rwanda both special personnel and equipment to move covertly via Uganda to E. DRC.

[REDACTED] in contact with UG's ISO Directors; Col. Ronnie, Maj. Banana, Capt. Vincent Gahima about how to do some fresh deliveries and discuss plans of splitting of M23 in order to put away the illiterate top commander Sultan Makenga and ICC wanted commander Bosco Ntaganda so that M23 progresses with positive image.

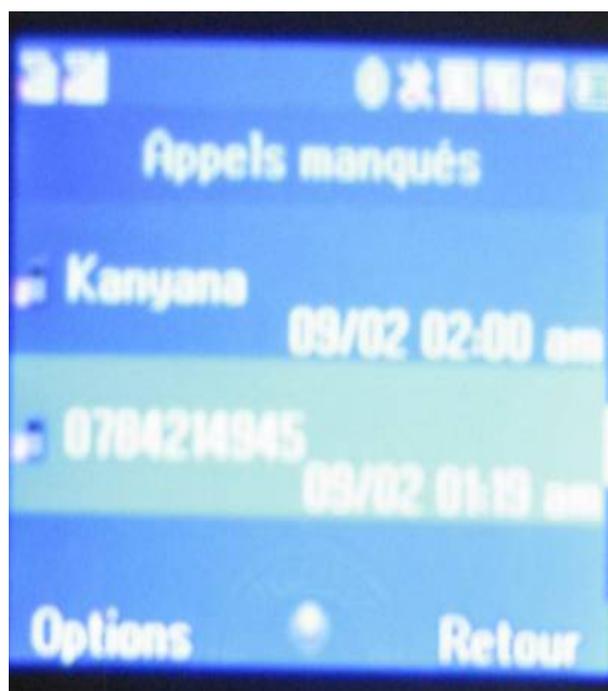
Annex 32

Mobile money transfer of \$100 from Kanyana Immaculée to an MCC recruiter.



Annex 33

Phone calls from Kanyana Immaculée and “Colonel” Bede Rusagara to a Rwandan MCC recruiter.



Annex 34

Receipt of a money transfer of \$ 4,000 from Kanyana Immaculée to a representative of MCC, Asumani Délégué, an M23 ally in Uvira territory.

SOCIÉTÉ DE TRANSFERT AU CONGO
STC SERL

Agrément BCC 0085/445/A, Id. Nat. 93-61-953789
N.P.C. KG/4583/7M N° Impôt A03054700

BORDEREAU DE TRANSFERT N° 435779

Code: 21471691314718120

Question: Réponse:

Montant: 4000

VA: Frais: 220

Montant en lettre: Quatre mille

Destination: Uvira

Expéditeur: Kanyana Immaculée

Nom et post nom: Kanyana Immaculée

N° pièce d'ID: 099091413147191

Tél: 099091413147191

Adresse:

Bénéficiaire: Asumani Délégué

Nom et post nom: Asumani Délégué

N° de tél: 099091413147191

Fait à: le 21/09/2012

Expéditeur: [Signature] Le Caissier: [Signature]

J'accepte l'opération et m'engage à rembourser les dépenses dans les 30 jours à compter de la date de versement.

Annex 35

ALEC Statute calling for the creation of an “independent republic of the Kivu.”

CHAPITRE I : DE LA CRÉATION ET DU SIÈGE

ARTICLE 1

Il est créé une Alliance socio-politique dénommé "ALLIANCE POUR LA LIBERATION DE L'EST DU CONGO", ALEC en sigle.

ARTICLE 2

L'Alliance pour la Libération de l'Est du Congo, ALEC, en sigle, a provisoirement son siège dans la ville d'Ottawa (suite à l'insécurité au pays). Toutefois, le siège peut être transféré dans une autre ville sur décision du Président après concertation avec les membres du Bureau politique et Conseil des sages du mouvement.

CHAPITRE II DE FONDEMENT IDÉOLOGIQUE

ARTICLE 3

L'ALEC est un mouvement socio-politique qui vise à :

- Lutter pour la souveraineté politique, économique et diplomatique de l'Est du Congo comme un Etat libre, autonome et démocratique sur base de référendum et dans le respect de droit international d'auto-détermination et des libertés des peuples.
- Préserver toutes les libertés inhérentes à la personne humaine, conformément à la Déclaration Universelle des Droits de l'homme et à la Charte Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples;
- Consolider l'unité, l'indépendance et la souveraineté de l'Est du Congo;
- Bâtir une société de l'Est du Congo nouvelle basée sur une véritable démocratie dans une République Unie du Kivu libre, laïque et solidaire;
- Rechercher une voie réelle de développement politique, économique, culturel et social, conforme aux intérêts du peuple de l'Est du Congo;

ARTICLE 4

En vue de parvenir à cette fin, l'ALEC appuie la lutte de libération populaire et sans violence sauf en cas d'auto-défense ou si et seulement si les conditions obligent le recours à la force pour accéder à l'auto-détermination. Son action s'appuie sur le soutien de tout le peuple de l'Est du Congo.

ARTICLE 5

L'idéologie de l'ALEC réside dans la promotion de l'Indépendance de l'Est du Congo à travers une doctrine basée sur l'incorruptibilité morale, la responsabilité, la fraternité et la solidarité de tous les Kivutiens, et plus particulièrement les membres de l'ALEC.

Annex 36

E-mail records demonstrating Akim Muhoza's coordination of ALEC.

----- Mail transféré -----

De : AK Mhz <mh21_a@yahoo.ca>

À : Seba Kiyana <sebakiyana@yahoo.fr>; eugene shyikiro <shyikiro2002@yahoo.fr>

Envoyé le : Mardi 10 juillet 2012 23h45

Objet : Re: L'Urgence s'impose.

Benedata

Navuganye nawa mugabo w'iKigali, details ndazibaha kuri tel. Ariko nukuri nagira ngo mbasabe ikintu kimwe: Chers freres, twatangiyе urugendo rurerure, kandi rutoroshe, rurimo nabandi bantu tuvugana, twumvibyo batubwira, kandi naba bashobora kugira izindi nyungu zabo. Nukuri adabasaba ngo mumfashe ntutukihutire kumva inkuru ngo tuyemere uko tuyumvishe kuko bishobora kuzaduteranyiriza ubusa. Nibyiza ko tubazanya, kandi tukizerana.

Ndabamenyeshya ko iriya nama ntaho yarihuriye nagato, nibyo turimo. Usibye guhuza abanyamulenge kuganira ibibazo twese tubona byomuri Nord. Ibyo ntibyatangiyе none, kandi ntibyakoze rimwe. Inama nkaziriya zakozwe kenshi nanjye nkiri ku Gisenyi harizo nabayemo. Yarigamiye ngo guhuza abantu ngo batekerereze hamwe niba babuza abasoda bacyu kuguma gupfira muri Nord bazira ubusa. Izo ni initiatives abagabo batandukanye bakomeje gukora kugiti cyabo. Murumva ko tudafite autorite nimwe yokubaza abantu kugira ibyo bumva bakora nka initiatives yabo kubwoko. Ariko ntabwo babihujije nagato nibyo turimo. Uko niko kuri.

A bientot
Akim

Translation

My dear brothers,

I spoke with the man in Kigali, I will give you the details on the phone. But I would like to ask you something: Dear brothers, we have started a long journey and it is not easy. In this journey, there are other people with whom we are talking, we listen to what they say and they are children who could have their own interests.

In reality, I ask you to help me. We shouldn't hasten to listen to information and accept them as such, because it could create problems for us. It would be better to start talking to each other and trust each other.

I inform you that this meeting has no relation with what we are currently doing, apart from assembling the Banyamulenge to talk about the problems of the North. It is not the first time this happens and it won't be solved in one day.

Meetings like this took place several times in Gisenyi, there are even some meetings I attended myself. The objective of these meetings was for people to meet to think together and see how they can stop our military who continue to die in the North for nothing.

These are initiatives that these men started taking individually. You understand though that we have no authority to forbid people to do what they want on the community and there is no agreement yet. But it doesn't stop us to do what we are doing. That's the truth

Goodbye, Akim

Annex 37

Rwandan ID card found on a deceased ALEC combatant



Annex 38

E-mail from Akim Muhoza to Willy Sebatware regarding his flight from Dayton, Ohio to Bujumbura, Burundi.

----- Mail transféré -----

De : AK Mhz <mhz1_a@yahoo.ca>

À : sebatware kiyana <sebakiyana@yahoo.fr>; Eugene Shikiro <shyikiro2002@yahoo.fr>

Envoyé le : Samedi 11 août 2012 21h15

Objet : Fw: Expedia travel confirmation - Bujumbura - 14 Aug 2012 - (Itin# 149510698674)

Chef d'Etat Major Seba

Finally, your ticket is ready and your mission is certain. please find attached your itinerary. You can print that as your electronic ticket. I booked you to go through Nairobi so that you can have a one hour conversation with our Nairobi contact. Get ready no more stress for the ticket. At least for now.

Be blessed
President
Akim

----- Forwarded Message -----

From: Expedia.ca <caenmail@expediamail.com>

To: mhz1_a@yahoo.ca

Sent: Saturday, August 11, 2012 2:50:34 PM

Subject: Expedia travel confirmation - Bujumbura - 14 Aug 2012 - (Itin# 149510698674)

Travel Confirmation

Thank you for booking your trip with Expedia.ca.

If you have not received information about travel insurance, or have questions about your coverage, contact us at 1-888-EXPEDIA (1-888-397-3342) or from outside North America at +1-613-780-1386. Please note that insurance coverage must be purchased within 5 days of your travel purchase.

Remember that you can always [view your itinerary online](#) for the most up-to-date information.



Flight: Dayton to Bujumbura

Total ticket cost:	C\$822.00
Taxes & Fees:	C\$282.17
Airfare total:	C\$1,104.17

Annex 39

Public profile and business card of ALEC Secretary General Jules Sebahizi.

Jules SEBAHIZI MAKUZA

Expert in gender, Institutional capacity development and M&E Specialist working as Consultant
Rwanda | Management Consulting

[Join LinkedIn and access Jules SEBAHIZI MAKUZA's full profile.](#)

As a LinkedIn member, you'll join 175 million other professionals who are sharing connections, ideas, and opportunities. And it's free! You'll also be able to:

- See who you and Jules SEBAHIZI MAKUZA know in common
- Get introduced to Jules SEBAHIZI MAKUZA
- Contact Jules SEBAHIZI MAKUZA directly

[View Full Profile](#)

Jules SEBAHIZI MAKUZA's Overview

Current Owner at SMJ Consulting Firm
Consultant at HR, Gender, Monitoring and Evaluation,
Past Director of Planning and HRD at Ministry of Public Service and Labour
Education National University of Rwanda
Connections 108 connections

Jules SEBAHIZI MAKUZA's Experience

Owner
SMJ Consulting Firm
July 2007 – Present (5 years 2 months)

Consultant
HR, Gender, Monitoring and Evaluation,
2007 – Present (5 years)

Director of Planning and HRD
Ministry of Public Service and Labour
February 2001 – July 2007 (6 years 6 months)

Jules SEBAHIZI MAKUZA's Education

National University of Rwanda
BA, Social Sciences focuses in Public Administration
1995 – 1999



Annex 40

Photo of ALEC meeting with Congolese armed groups on 17 August 2012 in Lusambo, South Kivu. Jules Sebahizi (second from left), “General” Mayele (third from left), Akim Muhoza (first from right).



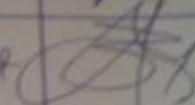
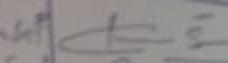
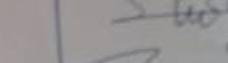
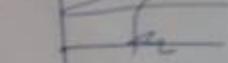
Annex 41

Attendance sheet and photo of ALEC meeting in Kigali on 30 August 2012 along with ALEC e-mail regarding weapons purchases.



REUNION DU STAFF POLITIQUE D'ALEC
Kigali, le 30 Août 2012.

LES PARTICIPANTS

NO	NOMS	FONCTION	SIGNATURE
01	Mathieu ABWE	Président	
02	Jules de BAHIZI	Ex. Coordonnateur	
03	John RUSABA	Ch. D'opérations	
04	BALERE FARIDA	Pr. M. X. M. K.	
05	Bwana Seterani Fabu	Sec.	
06	Dede B. Charo	Mod.	

----- Mail transféré -----

De : BIKA SELEMANI <bikasfr4@yahoo.fr>
 À : "sebakiyana@yahoo.fr" <sebakiyana@yahoo.fr>
 Envoyé le : Mardi 21 août 2012 11h58
 Objet : Tr : Les choses à payer

trouver ces choses.

BIKA SELEMANI Fabien
Ingénieur Informaticien
Administrateur au Bureau d'Assistance-Conseil en Informatique et Gestion
 Tél: (+243) 990297735
 Mail: bikasfr4@gmail.com
 Skype: *fabien.bika*

----- Mail transféré -----

De : BIKAS SELEMANI <bikasfr4@yahoo.fr>
 À : "Mhz1_a@yahoo.ca" <Mhz1_a@yahoo.ca>; makuza sebahizi jules <makuzajules@gmail.com>
 Envoyé le : Lundi 20 août 2012 2h29
 Objet : Les choses à payer

Voici les choses qu'on aura éventuellement besoin après la réunion du 27. Nous devons être en possession de ces choses avant même la tenue de cette dernière pour qu'une fois tenue que les opérations ne dépendent plus de nous.

- ARME D'APUI PKM/FM : 550\$
- CARTOUCHE POUR PKM BOX :150\$
- RPD 7 : 200\$
- 1 COUP POUR RPD 7 : 100\$
- ARME KARASHI : 55\$
- BOX DE CARTOUCHE POUR KARASHI AKA : 150\$
- FAR : 50\$
- BOX POUR FAR : 150\$

l'état de besoin que je vous avez fait la fois je pense, était juste pour Gén MYELE seul mais pour le moment j'ai comme l'impression que tous les groupes présenteront leur état de besoin, à mon avis nous devons trouver de moyens de toute urgence pour que ces choses soient prêtes. Par exemple par quantité nous devons faire fois 15.
 C'est-à-dire nous considérons l'état de besoin que le Gén MAYELE nous avez fait mais nous augmentons la quantité.
 Par exemple lui nous demandait
 1) 7 ARMES d'apui (PKM) mais nous, nous mettons 10
 2) 12 BOX de cartouche AKA mais nous, nous mettons 25
 3) 7 BOX de cartouche FAR mais nous mettons 15

4) 5 RPD 7 mais nous, nous mettons 10
5) 20 COUPS ROCKETS mais nous, nous mettons 25
6) Motorola 15 mais nous mettons 20
7) Médicament nous payons ça ici ce ne pas grave.
8) Carte de communication.
9) Pour tous les groupes nous donnons 2000\$ pour ration cette fois si c'est ne pas pour lui seul mais c'est pour tous le groupe.
Avec ça nous le mettrons aussi devant un fait accompli et je pense qu'ils n'auront pas deux choix ils vont se départager ces matériels pourvu qu'ils arrivent d'abord à Uvira d'autre choses viendront après.
Discuter au tour de ça puis passons directement à l'étape suivante aussi une chose, il y des choses qui vont être payés à Bukavu alors le facteur temps compte bcp, nous devons être plus expéditifs.
Merci

BIKA SELEMANI Fabien
Ingénieur Informaticien
Administrateur au Bureau d'Assistance-Conseil en Informatique et Gestion
Tél: (+243) 990297735
Mail: bikasfr4@gmail.com
Skype: fabien.bika

Annex 42**Text message by Akim Muhoza insisting on meeting in Kigali.**

cher camarade,
bjr. Je vous invite
a la reunion
urgente d'ALEC ce
jeudi le 30 Aout a
Kigali pour traiter
les points
suivants:1. La
date et lieu de la
prochaine reunion

prochaine reunion
, 2. Harmonisation
de l'aspect
politique, 3. Mise a
jour sur la
securite de nos
elements, 4.
Calendrier et plan
des activites.
Merci bcp pour

Merci bcp pour
votre
collaboration.
President Akim

Annex 43

Extract from the terms of reference for MRPC in Ituri.

18. The recognition of ranks of military elements, from the soldier to the general; Fusion, deployment and equal functions for all military elements and troops.
19. Resistance against neocolonialism which imposes upon us a regionalist and tribal domination (Ndeko ya !!, mwana ya !!, etc...) and constitutes a club of friends to loot the resources of KIBALI-ITURI of the country to the detriment of the indigenous population;
20. We forcefully refuse the presence of CNDP, M23 throughout the territory of the DRC in general and of Ituri in particular;
21. The revision of all 'léonais' (?) contracts signed and cross-signed by the DRC government.

Drafted in Bunia, 01/08/2012

The PRESIDENT of the M.R.P.C

Eric DHEDONGA.N

Chief of Staff MAJOR GENERAL

Général Jules MUSAFIRLD

Spokesperson

David PANZA DHEVI ATENYI

Annex 44

Pages within Roger Lumbala's passport showing his travels to Rwanda, Uganda, and Burundi.



Annex 45

The signed official statement by Roger Lumbala following his arrest in Bujumbura, Burundi. (Lumbala acknowledged to the Group it was indeed his signature.)

REPUBLIQUE DU BURUNDI
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE
SERVICES NATIONALS DE RENSEIGNEMENT

PRO-JUSTITIA

Le 22 septembre 2012, le premier jour du mois de septembre vers 14h00, M. Nday, M. KUBUKURU, M. MUKOBA, officiers de Police Judiciaire à compétence générale en fonction au SDR

Après en cette qualité, interrogons l'Honorable LUMBALA ISHIERA ROGERA fils de ISHIERA et de NYAMA au Mwaka au RDC, congolais, marié député au RDC, résidant actuellement à KIBUKURU (Bujumbura), PA n° 20000 au Burundi

interrogé par Roger Lumbala

Q. Quand est-ce que tu es arrivé au Burundi?
R. Je suis arrivé au Burundi le 14 juillet 2012
Q. Quand est-ce que tu es allé au Rwanda?
R. Je ne me rappelle pas les dates mais le premier fois j'ai passé au Rwanda deux fois et la deuxième fois deux fois

Q. Quelle était votre mission au Rwanda?
R. C'était sur invitation d'un ami qui s'appelle SAFARI qui travaillait dans le service de renseignement Rwandais

-2-

- Q. L'invitation portait-elle sur quoi ?
- R. Il m'a demandé si je pouvais m'associer au M23 mais j'ai refusé. Il m'avait déjà appelé deux ou trois fois et c'est ainsi qu'il m'a demandé d'aller le voir au Rwanda.
- Q. Pourquoi tu es encore retourné au Rwanda pour la deuxième fois ?
- R. C'était pour la même invitation mais j'ai encore refusé de travailler avec eux dans le M23.
- Q. Est-ce que le M23 travaille avec les Rwandais ?
- R. SAFARI est un congolais qui travaille dans les services de renseignement rwandais, comme il m'a demandé de m'associer au M23, j'affirme que le Rwanda travaille avec M23.
- Q. Quelles sont les personnalités que vous avez rencontrées au Burundi ?
- R. Aucune personnalité politique au Burundi. J'ai rencontré seulement M. NTAZARO qui est conseiller à l'ambassade de l'Afrique du Sud au Bujumbura. C'était au Cercle Nantipuro.
- Q. Avec qui était NTAZARO ?
- R. Il était à deux mais l'autre personne je ne le connais pas ?
- Q. Quel était l'objet de votre rencontre ?
- R. Personnellement, c'était pour lui demander les visas mais en me voyant il a cherché à connaître la situation de la RDC.

-3-

J. Est-ce que vous avez-vous peur ou pas.
R. On a parlé de tout. On parle de N23, des militaires congolais on a parlé aussi de la politique congolaise, il voudrait s'enquérir de la situation du Congo.

Avez-vous quelque chose à ajouter ?

Je suis venu au devant comme un homme qui suis sa femme. J'ai une femme au devant qui s'appelle Alice NDAYISABA,

Je ne suis pas venu pour faire la politique.

Après lecture faite par lui-même, signa
quod nous le présent procès-verbal

Je jure par le présent J'entends
intéressé

Officiers de Police judiciaire
Honorables M. Théo

Abala Tshenge Roger
/ O'Qua
Pr

~~Signature~~

Annex 46

Additional information on M23 support networks

1. RDF covert operations to support to M23

In addition to the direct military support, Rwandan officials have also organized covert operations in the DRC to aid M23 progression.

a) Infiltrations to Masisi Territory

After FARDC drove out ex-CNDP mutineers from Masisi territory at the beginning of May 2012, M23 undertook repeated initiatives to destabilize the area. In particular, M23 encouraged desertions of ex-CNDP officers from FARDC units based in Masisi, infiltrated M23 troops towards Masisi, as well as supported armed groups operating in that same area. Subsequent to the M23 on Bunagana in July, local leaders and border officials witnessed how RDF units deployed at Kabuhanga and Njerima in Rwanda clandestinely entered into the DRC not far from the Congolese frontline village of Kibumba. These sources, as well as M23 collaborators stated that part of these troops walked through the Virunga National Park (VNP) towards Masisi.

Furthermore, five civilians who had been recruited by M23 and underwent training at Runyoni, witnessed how RDF troops crossed into DRC near the Congolese village of Bukima and further deployed, together with M23 soldiers, towards Masisi, crossing through the VNP. Several current and former M23 officers told the Group that the rebels have established a base in between Rutshuru and Masisi in the VNP, with the aid of units of Gaston Mukasa, alias “Mandevu”, a former FDLR who allied with M23. The Group interviewed one surrendered M23 soldier who had been recruited and brought to this M23 position and attested that it was held by both RDF officers and Congolese rebels.

Image 1: RDF and M23 infiltrations towards Masisi territory



b) RDF officers operating clandestinely from within the FARDC

RDF officers have clandestinely infiltrated their own officers within the FARDC since the 2009 army integration. While officially part of the FARDC, these officers continued operating under RDF command. The Group interviewed several such officers, who admitted that they had maintained a direct reporting line to the RDF while operating within the FARDC. Amongst these, four officers told the Group that they had been ordered to join the FARDC for intelligence-gathering purposes. These soldiers had subsequently joined M23.

One former RDF officer told the Group that while he was integrated in the FARDC, the RDF tasked him to gather intelligence on the FDLR, FARDC, and MONUSCO. The same officer continued similar operations within M23 and knew of several other officers who have been carrying out similar missions. Two other former RDF officers have been tasked with gathering intelligence enabling the desertion of ex-CNDP officers to join M23. One of them acknowledged joining the FARDC on orders of his superiors within the RDF.

Another former RDF officer told the Group that while based in an FARDC unit previously deployed along the border with Rwanda in Rutshuru, RDF officers and Ntaganda tasked him to travel to Rwanda through Kibumba and mobilize Rwandan citizens to be brought to the DRC and clandestinely integrated into the FARDC. He continued playing a similar role for M23.

Several former RDF and CNDP officers stated that RDF soldiers were part of Ntaganda's close protection unit. The Congolese authorities arrested one of these Rwandan soldiers while he was carrying out intelligence-gathering activities at Kibumba ahead of the creation of M23.¹⁰⁶

2. Recruitment networks for M23 in Rwanda

RDF commanders established a network of military and civilian recruiters operating for M23 in most of the villages in western Rwanda, as well as in the refugee camp at Nkamira. The Rwandan town of Gisenyi, just across from Goma, has become the main centre of recruitment.

Politicians, former RDF officers, former CNDP officers, and M23 collaborators stated that Rwandan Minister of Defence General James Kabarebe, Rwandan Senator Rwigamba Balinda and Bishop John Rucyahana have been distributing funds for recruitment efforts. Gafishi Semikore, Ngoga, Ngabo, Kazoza, Joseph Mpumuro have received funds to recruit for M23.

Former North Kivu Minister of Justice and current Executive Secretary of M23, Francois Tuihimbaze Rucogoza¹⁰⁷ also participates in the recruitment operating from Gisenyi. Two former M23 soldiers interviewed separately, as well as a current M23 member, told the Group that on 1 July 2012, Tuihimbaze invited a group of 12 lawyers and schoolteachers to a conference in Goma. Tuihimbaze's legal councilor, Kevin Bitwayiki, brought the 12 further to Rwanda. Once in the town of Gisenyi, Bitwayiki locked them in the residence of the M23 Minister of Youth, Ali Musagara. According to those who subsequently escaped, RDF soldiers then brought the group to the DRC to join M23. The

¹⁰⁶ Paragraph 31 (b), S/2012/348/Add.1

¹⁰⁷ Paragraph 29, S/2012/348/Add.1

same sources, as well as an M23 officer, asserted that Tuihimbaze has recruited several other groups in a similar fashion.

Former CNDP members, politicians and M23 supporters informed the Group that senior RDF officers, as well as RPF figures involved in the M23 command and mobilization, divert a portion of the financial contributions collected on behalf of M23 for their own benefit.

3. Rwandan support to M23 using Ugandan territory

Rwandan officials have used Ugandan territory to supply M23. Western Rwanda continues to serve as the main zone for recruitment for M23 and the RDF continues to supply M23 through Kinigi. The main route to bring recruits and supplies to M23 remains the trails between Kinigi and Runyoni through the VNP. However, former RDF officers, former M23 combatants, as well as local leaders in Uganda stated that since the rebel takeover of Bunagana, bordering Uganda, Rwandan officials have increasingly supported M23 using Ugandan territory, as the rebel-held area is accessible by road through Uganda.

In early September 2012, Ugandan authorities arrested seven Rwandan nationals who were traveling through Ugandan territory to join M23 in Rutshuru, including Robert Rutinywa who claimed to be a Brigadier General in the RDF and a Congolese national. Rutinywa was found guilty of illegal entry into Uganda and sentenced on 10 September 2012.

Ugandan authorities in Kisoro and Ugandan border official witnessed recruits joining M23 through Uganda, and Rwandan officers travelling to Bunagana, using Ugandan territory. One M23 former soldier stated that after being recruited in Rwanda, and transiting through Ntaganda's hotel, he had been brought to Bunagana through Uganda, in a vehicle, alongside with seven other recruits.

4. M23's Website : "Soleil du Graben"

M23 uses several propaganda media instruments, including pages on social media sites such as Twitter and Facebook, as well as an official website, www.soleildugraben.com, established on 14 May 2012. The latter has been used by M23 to refute widespread accounts of abuses and forced recruitment, including of children, within the territory under rebel control. Moreover, the website has published a series of articles accusing MONUSCO of indiscriminately bombarding civilians. According to several M23 collaborators, the content of this website is written and uploaded from the Rwandan town of Gisenyi.

On 7 June 2012, the Group wrote to the Government of the United States requesting cooperation on its investigations regarding Hostmonster.com, the host server of www.soleildugraben.com based in the United States. In September 2012, the Government of the United States informed the Group that it would not be able to support the Group's investigations on M23's website.

Image 2: Homepage of M23's website



5. M23 Local Administration in M23-controlled Areas

M23 took advantage of the respite in front-line operations in Rutshuru, to seize all local institutions in its controlled areas, as well as to name a loyal local administration, deploy a police force, and establish a taxation system starting August 2012.

On 25 August 2012, M23 nominated Benjamin Mbonimpa, a member of its political bureau, as the new Territorial Administrator in Rutshuru. M23 also deployed a police force in Rutshuru under the command of Colonel Ibrahim Rwagati, who had been the deputy of the CNDP's parallel police in Masisi territory¹⁰⁸. Rwagati transferred the former parallel police soldiers from Masisi to Rutshuru.

According to UN sources, the M23 local administration also took over DRC government equipment provided by donors within the framework of the United Nations' International Security and Stabilization Support Strategy (ISSSS). In particular, M23 took control of the ISSSS funded prison, and recruited over 80 prisoners held there into M23.

Furthermore, on 25 September 2012, M23 police officers at Kiwanja broke into the National Independent Electoral Commission's (CENI) premises and seized 84 electoral kits and 42 motorcycles. The rebels transported the looted equipment to Bunagana on tractors they had previously taken from the customary chief of Rutshuru territory. M23 officers involved in the seizure told the Group that the rebels needed the electoral equipment to prove that Kabila was not the true winner of the 2011 Presidential Elections.

Dozens of local businessmen and traders told the Group that M23 imposes a tax of US\$ 300 for each standard commercial truck which transits through its territory. Semi-trailer container trucks must pay

¹⁰⁸ box 4, S/2012/348

\$800 according to the same sources. Moreover, according to local leaders, each family in Rutshuru is obliged to share a part of their harvest with the rebels. According to former combatants, the Group estimates that from local taxation alone, M23's monthly revenue exceeds \$200,000. Businessmen based in Goma and Rwanda, as well as diaspora supporters, also make financial contributions to M23 in the form of money transfers.

Former CNDP members, politicians, and M23 collaborators told the Group that a portion of the taxes collected in Rutshuru, as well as funds raised from voluntary contributions, have been shared with RDF commanders.

Image 3: Tickets of \$300 tax on trucks crossing through M23 controlled area in Rutshuru



6. M23 Gold Smuggling

M23 has sought financing for its movement through the sale in Kampala of gold which have transited through border posts it controls with Uganda. Former UPDF officer, two Kampala-based businessmen, and M23 cadres reported that M23 attempted to sell gold originating from mines controlled by M23 allies in Walikale and Ituri. These sources reported that M23 first brought to Kampala a shipment of 200 kilograms of gold, and subsequently another lot of 125 kilograms, both transiting through Bunagana.

According to one former UPDF officer, one Kampala based mineral dealer, and one M23 cadre, the rebels have transported the 200 kilograms shipment to Nairobi in early September 2012. M23 members contacted Andrew, a Kampala-based broker, to find a buyer. Two M23 cadres also informed the Group that the 125 kilograms gold arrived to Kampala on 26 September 2012, and that M23 still looked for a buyer.

M23 members, as well as Kampala-based smugglers informed the Group that Ntaganda oversaw these deals, and that the gold had been obtained through his longstanding collaboration with other armed groups. The same sources stated that the revenues of these sales would be allocated to the functioning of M23. The Group notes that Ntaganda previously collaborated with a network of scam artists in Kampala and Nairobi, and assumes that the gold could be at least partly false.

Image 4: Sample of the 125 kg gold brought by M23 to Kampala



7. Recent Build-up of Military Supplies and Equipment

In October 2102, the Group gathered evidence of M23 purchasing new military equipment, including boots and uniforms. In particular, the Group witnessed a large delivery of rain boots to the rebels in the DRC – Uganda border town of Bunagana (See picture 5). The Group also received photographs of new M23 uniforms, fabricated using the tissue that was used for RDF uniforms in the past (See picture 6).

Image 5: Boots delivery to the rebels at Bunagana



Image 6: New M23 uniform

8. The Evolution of M23 demands

M23's main demands are linked to the implementation of the 23 March Peace Agreements which led to the integration of the CNDP into the FARDC. Since 2009, the Group documented continuous challenges to the integration of CNDP officers in the FARDC, including ex-CNDP officers obtaining a majority of key command positions, lucrative deployments in mining areas, and extensive private weapons stocks. Ex-CNDP officers also were behind generalized land expropriations, and imposed their candidates for the legislative elections in Masisi. In stark contrast with these findings, M23 rebels claim to have undergone discriminatory treatment in the army, and demanded recognition of ranks, payment of salaries, political integration, and the return of refugees from Rwanda.

Since the outset of the rebellion, M23 adapted its demands following advice provided by Kabarebe and Nziza, and added issues regarding poor governance and the mismanagement of the elections by GoDRC. Building on this new narrative, the rebels sought alliances with Congolese opposition members disgruntled following the elections, as well as with other armed groups, claiming that the latter are self defence groups protecting themselves following failures of the GoDRC.

However, RDF, RPF, and M23 commanders have given M23 civilian cadres and soldiers different justifications for this war. Politicians, ex-RDF, UPDF, and M23 officers told the Group that building upon the example of South Sudan, Rwandan officials consistently lobbied for the rebels to set their eyes on the secession of the Kivus. Former M23 soldiers stated that their commanders told them they should fight to “liberate the Kivus,” or to “annex the Kivus into the East African community.” According to M23 officers, during internal meetings, RDF and UPDF officers extensively discussed options for extending their spheres of influence and economic gains in eastern DRC using the M23.

Extract of the communique on M23's agenda for negotiations with GoDRC in which M23 denounce the failures of the army integration and the elections

EVALUATION DES ACCORDS DU 23 MARS 2009 PAR LE M23

Articles	Evaluation par Le M23 des accords du 23 Mars 2009
Article 1 : De la transformation en partis politiques a) Intégration des éléments de l'armée et de la police	<p>-Mise à la disposition du gouvernement des forces armées et des éléments de la Police Nationale pour intégration dans les structures traditionnelles de l'armée et de la Police Nationale.</p> <p>Au lieu de les intégrer dans les structures traditionnelles de l'armée,</p>

	<p>une structure spéciale (Amani Leo) chargée des opérations a été créée pour les absorber.</p> <p>Hormis la non intégration, les militaires ex- CNDP et PARECO ont été victimes de discriminations dans le traitement et ont été des cibles des leurs collègues.</p> <p>-Discrimination au niveau de paie : lorsque les militaires qui étaient dans les FARDC touchaient leurs soldes, les militaires ex –CNDP et PARECO ne touchaient que des primes forfaitaires. Voir des lettres adressées au chef de l'état à cet effet (Pièce N.1)</p> <p>-Refus de doter aux unités affectées dans des opérations contre les forces négatives d'une logistique adéquate,</p>
--	--

Article 11 : Mode de scrutin	<p>Le régime a modifié la loi électorale en supprimant le second tour, ce qui prive le peuple de sa qualité de souverain primaire et ainsi, il n'est plus nécessaire d'obtenir l'expression de la majorité des congolais pour le gouverner (Kabila gouverne avec 48% des suffrages obtenus après tricherie selon les différents rapports des observateurs électoraux(Centre Carter, Eglise Catholique, Union Africaine, Union Européenne, MONUSCO et le peuple congolais à travers plusieurs manifestations pacifiques réprimées dans le sang).</p>
-------------------------------------	--

M23 communique reacting to the ICGLR summit in Kampala, in which they demand the integration of all “self-defense groups”

Communiqué officiel N°0024/M23/2012

La Coordination du Mouvement du 23 mars vient de prendre connaissance des résolutions issues du sommet des Chefs d'état et de gouvernement de la Conférence Internationale sur la Région des Grands-Lacs tenu à Kampala du 07 au 8 Août 2012. Pour le Mouvement, il s'agit là des avancées notables dans la résolution de la crise à l'Est de la République Démocratique du Congo réalisées en un temps record ; ce dont il se félicite.

[...] Tout en exprimant ses remerciements aux Chefs d'état et de gouvernement de la CIRGL pour le choix judicieux de leur pair devant assurer le suivi de des résolutions ainsi édictées, la Coordination du Mouvement plaide en faveur d'une solution politique qui intègre tous les groupes d'autodéfense populaire que compte la République Démocratique du Congo en vue d'une solution globale et définitive de la crise.

Annex 47

Alleged incidents of collaboration between the FARDC and the FDLR according to the Government of Rwanda transmitted to the Group via email on 1 August 2012.

- “On 16 May 12, FARDC unit in Kanyabayonga and Kirumba sent local authorities in the area to go to Bushalingwa and negotiate with FDLR on cooperation mechanism to fight M23.
- On 16 May 12, one Capt Bruce an FDLR Coy Comdr deployed at Lusamambo received a letter from FARDC requesting FDLR to support FARDC Ops against M23.
- On 18 May 12, FDLR 2 x coys and CRAP elements under command of Capt Malius were integrated within FARDC troops deployed at Mweso under command of Lt Col Niyibizi.
- On 22 May 12, 02 FDLR Officers, Capt DOGORE 1 Div G2 and Capt Murengezi alias Kintu from Gen Mudacumura HQs, held a meeting in Goma with FARDC officers that were led by Col Smith Gihanga.
- On 24 May 12, FDLR Lt Col Caleb SABENA Bn Comdr received 100 pairs of FARDC uniforms from Col Yav Philimin, a FARDC Comdr based in Rutchuru.
- On 24 May 12, FDLR 02x coy from Remeka and Numbi were integrated in FARDC unit operating in Masisi and Kalehe and later transported to Rutchuro to reinforce other FARDC units against M23.
- Justification of these allegations were further confirmed by FDLR Lt Col Mbarushimana Etienne alias Mbaraga Bantu (former FDLR Auditeur Militaire) who was repatriated on 24 May 2012 from Walikare.
- He confirmed that that he left when FDLR comdrs in Walikare were in preparation to meet FARDC and negotiate for arms/ammos and effective cooperation.
- On 5 Jun 12, 02 FDLR Coys under Maj Oreste from Montana Bn were accorded safe passage by FARDC in areas of Nyanzare and Mweso to cross to Kilima to launch cross border infiltrations into Rwanda.
- On 16 Jun 12, Lt Col Niyibizi a FARDC comdr deployed at Kibirizi/ Rutchuru zone supplied to FDLR CRAP Comdr (Capt Manudi) 12 boxes of AK 47 ammos, 08 shells of RPG, 12x shells of 60 mm Mortar and 10 x shells of 82 mm Mortar.
- On 4 Jun 12, Pierre LUMBI, President Kabila's Security Advisor tasked Hon. Julien PALUKU KAHONGYA, the Governor of North Kivu Province to identify high profile contacts within FDLR who could link the Government of the DRC with the overall Comdr of FDLR (Gen S Mudacumura) in order to convince him resume cooperation with FARDC against M23 and consequently plan future terror attacks in Rwanda.

- On 25 Jun 12, two FDLR Political cadres Murego Faustin (Ex-FAR Lt) and Nzabonimpa Joseph both living in Belgium, were arrested in Rutchuro with Belgian passports. Their travel is related to the above DRC/FDLR cooperation plan.
- On 9 Jul 12, FDLR Bahama Bn Intelligence Offr Maj Blaise Asifiwe was in Goma leading an FDLR delegation that met FARDC Land forces Comdr Maj Gen Amisi KUMBA. The meeting decided that FARDC immediately provides arms and Ammos to FDLR to conduct terror attacks in Rwanda.
- On 2 Jul 12, FARDC Brig Gen Masunzu met with FDLR 2 Div Comdr Lt Col Hamada and requested him to deploy FDLR in S/Kivu in the positions abandoned by FARDC troops who were redeployed in North Kivu.
- Subsequently on 10 Jul 12, FDLR 2 DIV Comdr Lt Col Hamada met FNL Comdrs in South Kivu and relayed FARDC MASUNZU's intent.
- On 27 Jul 12, FDLR 1 Bn of 2Div in S/Kivu received 1XCOY of FNL combatants and occupied positions that were formerly occupied by FARDC.
- On 27 Jul 12, FDLR troops under Lt Col Hatungumuremyi alias Caleb at Kilama forest reinforced FARDC at Kanyabayonga in preparation for an attack against M23. On the same date they (FDLR in Kilama forest) started to receive FARDC ID cards to facilitate the FARDC/FDLR joint operation.”

Annex 48

Guillaume George Majambere's twitter page stating that he is the President of ADN.



Majambere Georges G.

@MajambereG

Président de ADN-Burundi Abatabazi, un mouvement politico-militaire burundais.

Belgique <http://www.adn-burundi.org>

 Follow

9 TWEETS

86 FOLLOWING

16 FOLLOWERS

Annex 49

Arrest warrant issued on charges of war crimes for Paul Sadala of Mai Mai Morgan.

Objet : Ouverture d'une information judiciaire à charge de : Major MORGAN non autrement identifié.

A Monsieur l'Auditeur Militaire Supérieur de la Province Orientale à Kisangani.

Monsieur l'Auditeur Militaire Supérieur,

Honneur de vous saluer et de porter à votre connaissance qu'une information judiciaire est ouverte à charge de Major MORGAN non autrement identifié entretenant les Milices dans le Territoire de MAMBASA pour crime de guerre par viol, par meurtre et par pillage, fait prévu et puni par les art 173 et 174 CPM, 8 du statut de ROME relativement au rapport du Chef de parquet de MAMBASA. au regard de crime décrié ci-haut.

Toutefois, le Chef PMD MAMBASA est chargé de récolter les données aux différents services de renseignements de MAMBASA au regard de crime décrié ci-haut.

A toutes fins utiles, vous serez informé à tout état de la procédure par un rapport écrit et motivé.

Profonds respects.

*Auditeur Militaire de garnison de l'ITURI
KUMBU NGOMA
Major Magistrat*



Annex 50

12 caliber hunting ammunition used by Raia Mutomboki, which is identified as produced by MACC in Republic of Congo.



Annex 51

MACC response to the Group's inquiry regarding its sale of ammunition to the DRC.

From: "macc" <macc@macc.cg>
To: biggs@un.org
Date: 03/08/2012 05:49 AM
Subject: V/ Lettre Réf:S/AC.43/2012/GE/OC.27

Attention Monsieur David Biggs
Secrétaire du Comité du Conseil de Sécurité
République Démocratique du Congo

Cher Monsieur,

Nous accusons réception de votre email du 1 août qui a retenue toute notre attention.

Notre société : la Macc ne produit pas d'armes, elle ne fabrique que des cartouches de chasse de calibre 12 pour fusils à canon lisse utilisés par les chasseurs de petits gibiers.

Nous n'avons pas de relation commerciale avec la RDC, notre activité s'exerçant au Congo et dans la CEMAC.

Nous vous prions d'agréer, Cher Monsieur, l'expression de nos meilleures salutations

Michel Laumond
Directeur MACC

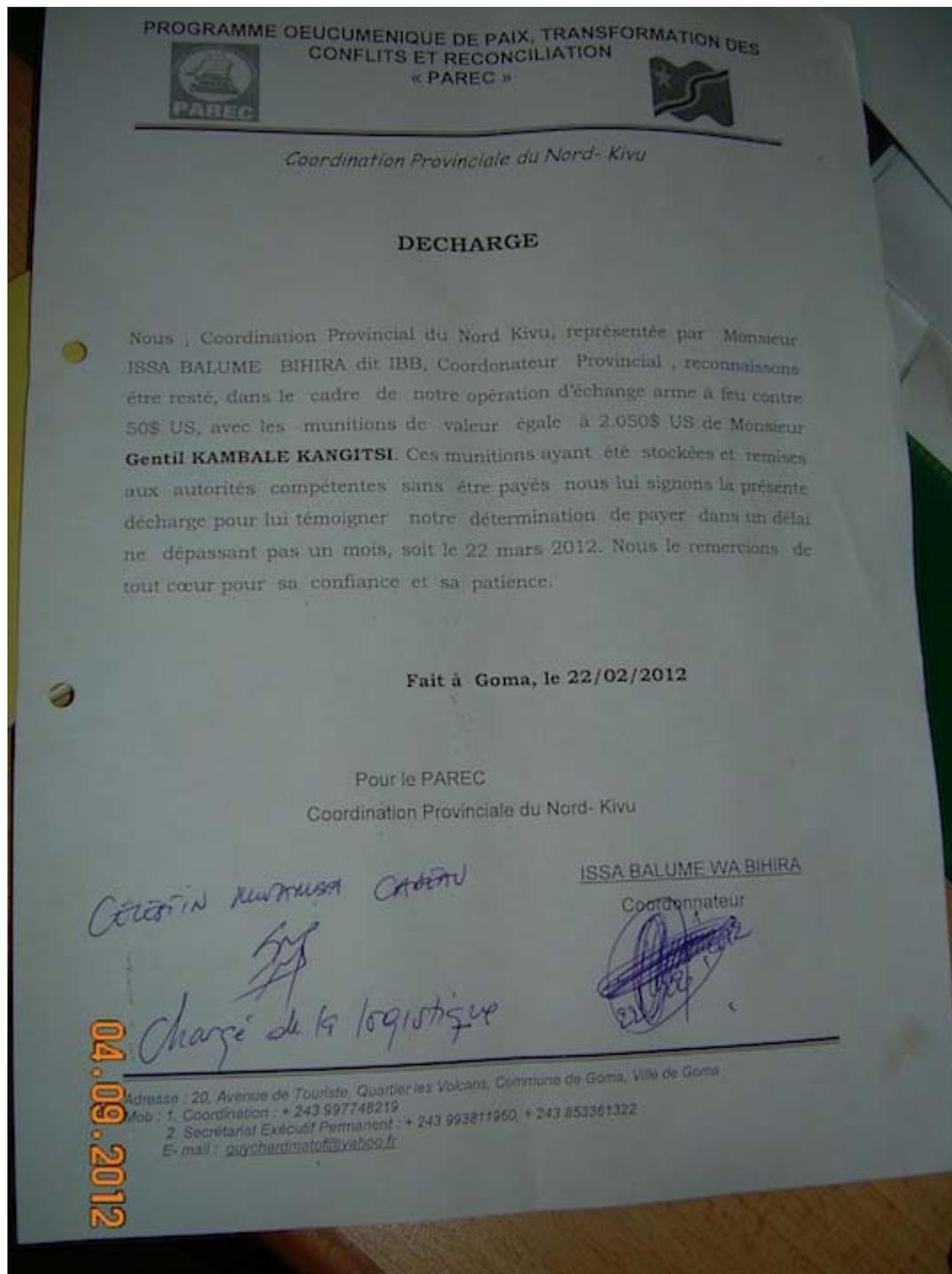
Annex 52

Sample of MACC ammunition available in the eastern DRC.



Annex 53

Document demonstrating the shortage of PAREC funds and debts to those who have handed in weapons.



Annex 54

PAREC arms that M23 emissaries sought to purchase.



Annex 55

UXOs discovered in M23 territory.



Annex 56

Further information on violations of international humanitarian law and profiles of senior M23 commanders.

A. Sexual violence

1. Incidents of (mass) rapes

(a) Rapes committed by M23

By the end of September 2012, international human rights NGOs documented up to 46 rapes of women and girls committed by M23 during separate incidents from June 2012 onwards. The Group interviewed a 50-year old woman who was attacked by an M23 soldier in mid-September. She later fled her village in Rutshuru territory for an IDP camp in Goma out of fear of being attacked again.

(b) Rapes committed by Raia Mutomboki

On the night between 5 and 6 April, the Raia Mutomboki attacked the village of Nyalipe in Ufamendu II, Katoyi sector, in Masisi. According to information received by the Group, the assailants raped nine women, including four minors, during the attack. 19 people were killed and at least 29 houses were burnt down.

(c) Rapes committed by Mai Mai Morgan

Former Morgan combatants have described to the Group how after every attack, Mai Mai Morgan capture women to serve as sex slaves. On 14 May 2012, Radio Okapi reported that 30 women were raped during an attack on the village of Molende. An international NGO specialised in sexual violence documented another 60 cases at least and explained to the Group that 11 young girls have remained in captivity since the Mai Mai Morgan attack on Epulu in June 2012. The Group also learned that Sadala's men have repeatedly and intentionally burned alive FARDC soldiers and civilians captured during their raids. The military judge of Bunia has opened a case against Sadala for war crimes and issued an arrest warrant.

(d) Rapes committed by FDLR

The UN documented at least 106 incidents of sexual violence committed by the FDLR between December 2011 and September 2012. In South Kivu, the majority of rape incidents perpetrated occurred in Kabare, Kalehe and Shabunda territories. Most of the rape cases occurred during FDLR attacks on villages.

On the night of 10 March 2012, according to a UN investigation, the FDLR raped seven women, including a minor, in Kalinganya, Kabare territory. The FDLR attacked the village again on 10 April 2012 and raped three of the women for the second time. Following these incidents of violence by the FDLR in the area, the Raia Mutomboki issued an ultimatum for all FDLR and their families to leave the zone or be killed.

2. Update on Walikale mass rapes in July-August 2010

There has been little progress in the case of the mass rape in Walikale perpetrated by the NDC-FPLC-FDLR alliance in July and August 2010. The sole defendant in the case at the time, Captain Sadoke

Kikunda Mayele, an FARDC deserter and NDC soldier, died of illness in Goma central prison on 14 August 2012. After several unsuccessful attempts to pursue others accused, Major Alphonse Karangwa, an FARDC soldier, was arrested by FARDC in Goma on 21 September 2012.

B. Targeted killings of civilians

1. Massacre in Makama, Fizi territory, by troops of the 105th regiment

The Group received information regarding a massacre committed by troops from Col. Nsabimana's 105th regiment in Makama, a gold mining area in Fizi territory, on the night of 5 February 2012. During a visit to Makama in July 2012, the Group confirmed that at least nine people were killed during this attack by Nsabimana's troops.

2. Killings of civilians by the FDLR and the Raia Mutomboki in North and South Kivu

Since the January killings committed by the Raia Mutomboki in Shabunda, the cycle of violence and reprisal attacks between the Raia Mutomboki and the FDLR/Nyatura coalition has spread to Kalehe, Walikale and Masisi, where the Raia Mutomboki operated with M23 support. These armed groups killed civilian populations and destroyed civilian property. According to UN investigations, the Raia Mutomboki combatants committed most of the human rights violations.

(a) Killings in Ekingi by Raia Mutomboki

From 1 to 4 March 2012, Raia Mutomboki conducted attacks in several villages near Ekingi (22 Km North-West of Bunyakiri, in Kalehe territory), a stronghold of the FDLR at the time. The Raia Mutomboki killed at least 32 people and burned the entire village of Mulinga, according to a UN investigation. The attackers travelled from outside the area, as there was no Raia Mutomboki near Ekingi at the time. According to a survivor who talked to the UN investigative team, the attackers spoke Kitembo and Mashi.

A Raia Mutomboki commander from Shabunda admitted to the Group that the attack was carried out by Raia Mutomboki, and stated that the attackers were an alliance of ethnic Batembos. The same source told the Group that the commander in charge was "Gaston," based at the time in Chulwe. Gaston was subsequently killed by the FARDC in September 2012.

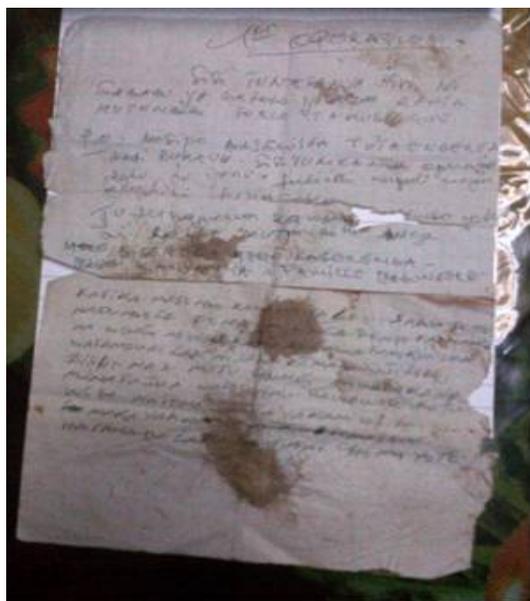
(b) Killings in Bushibwambombo by FDLR

The Group documented 11 killings in Bushibwambombo, in Kalehe, on 6 April 2012 by the FDLR. The Group interviewed victims who had been injured in the attack and who said the perpetrators spoke Kinyarwanda, indicating that they were FDLR soldiers. The victims heard the assailants complaining that FARDC had attacked them. The Group was given a list of 11 victims of the attack, which included 3 women.

(c) Killings in Lumendje and Kamananga by FDLR

In response to the killings committed by the Raia Mutomboki in Ekingi, the FDLR attacked the villages of Lumendje on 5 May and of Kamananga on 14 May 2012, near Bunyakiri. At least 49 people were killed, and several others injured, during these two incidents. A UN investigation confirmed that FDLR soldiers killed 14 civilians, including 5 women and 5 children, in Lumendje. The assailants left a letter claiming it was their first operation and warning of further attacks against those supporting the Raia Mutomboki. In Kamananga, FDLR soldiers killed 35 civilians, including 20 women and 12 children, and injured 38.

According to FARDC officers, FDLR Captain Castro Rafiki led the attack in Bunyakiri. Rafiki commands the FDLR Protection Company, which is part of the FDLR HQ Unit, based in Mpesi, Kabare territory. The overall command responsibility for the attack lies with Lieutenant Colonel Haberimana Hamada, the sector commander for South Kivu based in Mwenga.



Letter left by the FDLR in Lumenje

(d) Killings in Masisi territory by the Raia Mutomboki and the FDLR in May

According to a UN investigation, a coalition of the Raia Mutomboki and Mai Mai Kifuafua killed 343 people -most of them women and children- during a series of 20 attacks on 11 villages in Ufamendu II area, in southern Masisi territory, between 5 and 28 May 2012. The victims were FDLR and Congolese civilians of Hutu ethnicity. The perpetrators were armed with machetes and sticks, with some AK-47.

In retaliation, FDLR/Nyatara coalition targeted civilians in several attacks, during which they killed 19, including five minors and six women and burnt 18 villages. On 7 May, the same coalition attacked the village of Tanzania in Ufamandu I and burned down houses. As a result, three children died burned alive and 4 adults were injured. All the victims were ethnic Tembos. Throughout May, the FDLR continued attacks on villages in Ufamandu I and II, in Masisi, and in Waloa Luanda, in Walikale. In early June, the FDLR burnt three more villages in this area.

(e) Killings in Masisi territory by Raia Mutomboki in August 2012

In August 2012, Raia Mutomboki, Forces pour la defense du Congo (FDC), and Nduma Defence of Congo (NDC), who had in the meanwhile cemented their alliance with M23 (reference to RM section in the report) committed further brutal and targeted attacks against civilian populations in southern Masisi, in Ngungu and Luke villages. The crimes included killings of scores of civilians and destruction of property. According to FARDC provisional estimates, over a span of three weeks, beginning with Raia Mutomboki's 26-27 August 2012 attacks on Ngungu and Luke, these armed groups burnt over 800 houses. UN investigators also confirmed over 150 killings with another 500

deaths remaining unconfirmed. The Group has been able to establish that the command responsibility for these attacks lies with M23 officers.

The Group concluded that mostly Hutu civilians were targeted during the attacks, indicating a pattern of ethnically-motivated crimes. Politicians and local authorities informed the Group that while Raia Mutomboki leaders accused Hutu populations of collaborating with the FDLR, the genuine reason for targeting ethnic Hutus was the refusal of most North Kivu Hutu leaders to join M23.

These Raia Mutomboki attacks have been ordered by M23 commanders as part of a deliberate strategy to destabilize Masisi. M23 members and intelligence sources told the Group that Makenga gave the orders for the Raia Mutomboki attacks. A former M23 officer told the Group that the Makenga is the coordinator of all M23 and allied armed groups operations. Another former M23 soldier overheard M23 commanders when communicating with the Raia Mutomboki during the August 2012 attacks in Masisi. These M23 officers in question cheered when the Raia Mutomboki advanced in Luke and Ngungu. Local leaders from Masisi stated that Colonel Badege commanded Raia Mutomboki's attacks on the ground.

3. M23 summary executions of recruits and prisoners of war

Several M23 commanders have been responsible for summary executions and torture of deserters. All former M23 soldiers interviewed by the Group reported that M23 officers threatened to kill recruits attempting to desert. According to accounts of former M23 soldiers, those who try to flee from the battle field are often shot on the spot. The following sources have provided detailed accounts of such crimes ordered by certain M23 commanders:

- a) Two former combatants told the Group that sanctioned individual Colonel Innocent Zimurinda ordered the torture and killing of deserters. One of the soldiers from Zimurinda's position observed how two deserters were executed, while four other deserters were buried alive. Another former M23 soldier witnessed the severe beating of one deserter who was thrown in front of the others as a dissuasive example. M23 commanders starved two other deserters to death.
- b) Two former M23 soldiers who escaped from their positions, interviewed separately, stated that Colonel Baudouin Ngaruye ordered the execution of two recruits who attempted to flee. Another former combatant under Ngaruye's command witnessed the severe beating of one recruit who attempted to flee.
- c) Another former M23 combatant witnessed how rebel commanders shot dead four defectors after they were apprehended near Rugari.
- d) At the training camp at Chanzu, one deserter observed the public execution of another recruit who had attempted to flee.

Former M23 combatants, as well as local leaders from M23-controlled areas, told the Group that RDF soldiers return to the DRC M23 soldiers of Rwandan nationality who flee to Rwanda:

- a) The RDF caught one former M23 soldier of Rwandan nationality, who attempted to flee to Rwanda at Kinigi, and brought him back to the rebels and then forced him to rape a girl in front of the others.

- b) The RDF forced another M23 officer to dig the grave for seven Rwandan M23 soldiers whom the RDF had executed at Kinigi after having fled from to Rwanda.
- c) Another soldier who escaped from Makenga's position, witnessed how RDF soldiers from Ruhengeri had brought back five young deserters, beat them with sticks, and buried them alive in front of the other M23 soldiers.

Since the M23-RDF taking of Bunagana on 6 July 2012, several M23 commanders have ordered the executions of FARDC officers and soldiers captured in combat. FARDC officers, including former CNDP officers as well as M23 soldiers, told the Group that Ntaganda and Makenga had ordered the summary execution of FARDC prisoners:

- a) During the combat at Rumangabo on 24-25 July 2012, Makenga ordered the torture and execution of six captured FARDC soldiers.
- b) M23 captured twelve other FARDC soldiers at Rutshuru during combat on those same dates, shot them in their legs and stabbed them to death in Runyoni.
- c) M23 executed another FARDC soldier at the village of Rwankuba and an FARDC officer following combat at Bugina.

C. Obstruction of the access to or the distribution of humanitarian assistance

Armed group activity and military operations have negatively affected the delivery of humanitarian assistance. Masisi and Rutshuru in North Kivu, Shabunda, Kalehe and Fizi in South Kivu and South Irumu, Ituri district in Orientale Province are most affected.

Profiles of five senior M23 commanders

General Bosco Ntaganda, alias “Terminator” or “Tango”



Personal information

- Ethnic Tutsi, born in 1973 at Kinigi
- Grew up in Nyamitaba, Masisi territory

Military information

- | | |
|----------|--|
| 1990 | Ntaganda joined the Rwandan Patriotic Army (RPA) and participated in the overthrow of Habyarimana’s regime in 1994. |
| 1996 | He joined the Alliance des forces démocratiques pour la libération du Congo (AFDL). |
| 1999 | He joined Rassemblement Congolais pour la démocratie –Kisangani – Mouvement de libération (RCD-KML). |
| 2000 | He fought, alongside with the Ugandan army, in the clashes opposing the Rwandan and Ugandan armies in Kisangani. |
| 2001 | He received military training in Uganda. |
| 2002 | Ntaganda was arrested in Kinshasa after the Ugandan Government helped bring him and others to the Congolese capital. He was released at the end of year in a hostage exchange deal with Ituri based Chief Kahwa. |
| 2003 | Ntaganda became the Chief of Staff of the Union des patriotes Congolais (UPC) of Thomas Lubanga. |
| 2004 | Ntaganda was appointed as General in the Armed Forces of the DRC as part of a peace process. |
| 2006 | He returned to North Kivu and joined General Laurent Nkunda's Congrès national pour la défense du peuple (CNDP) and became CNDP’s Chief of Staff. |
| 2009 | Ntaganda played an instrumental role in the arrest of Nkunda and the implementation of the peace agreements integrating CNDP into the FARDC. Subsequently, Ntaganda became the <i>de facto</i> second-in-command in charge of FARDC operations in the Kivus. |
| 2012 | He played an instrumental role in triggering the 1 April mutiny of former CNDP soldiers. |
| May 2012 | Overall commander of M23 and established in a position behind to Runyoni. |

Background information

Since the 2009 integration of the CNDP into FARDC, Ntaganda emerged as one of the most powerful military commanders in the eastern DRC. He appointed his loyal officers to strategic command positions and lucrative deployments and took advantage of his extensive powers to spearhead criminal networks involved in the illegal trade of natural resources, business rackets, and robberies. In November 2011, Ntaganda ordered his officers to impose votes for President Kabila's reelection and the election of CNDP candidates in Masisi territory.

On 1 November 2005, United Nations Security Council Committee designated Ntaganda as a sanctioned individual for violating the arms embargo on the DRC. Nevertheless, Ntaganda undertook extensive travel to neighboring Rwanda and maintained assets and bank accounts both in the DRC and Rwanda.

Human Rights Record

Ntaganda has an appalling human rights record. He is wanted by the International Criminal Court (ICC) for war crimes committed in Ituri, in 2002-2003. A sealed arrest warrant was issued against him in August 2006 and made public in April 2008. The ICC warrant refers, among others, to such charges as the recruitment of children and their involvement in hostilities as war crimes. On 13 July 2012, the ICC issued a second warrant of arrest against Ntaganda for war crimes, including murder, attack against the civilian population, rape and sexual slavery, pillaging, and crimes against humanity, such as murder, rape, sexual slavery, and persecution committed in Ituri.

- 2002 Ntaganda was the instigator of the "self-defence" groups in Bunia, who engaged in killings of those belonging to ethnically "adverse" groups as such Lendu, Bira, and Nande, as well as non-Iturians in the areas of Mudzipela, Bigo I, II, III and Saio. On 7 and 8 August 2002 alone, these groups killed a total of 110 civilians. On 9 August, another 80 civilians, who had taken refuge at the Governor's residence, were killed by UPC forces under Ntaganda's command.
- 2002-2003 During the reign of the UPC in Bunia Ntaganda was directly involved in the abduction and killing of local personalities. In August and September alone, a total of 200 persons were abducted in Bunia. They have been missing since. Ntaganda is notorious for having executed several persons in Bunia, in front of eyewitnesses.
- 2002 Ntaganda ordered the illegal arrest, detention, and torture of the colleagues of Governor Eneko, following the Governor's death in December 2002.
- 2002 Ntaganda had a commanding role in the UPC attack on the APC in Mongbwalu, on 20-24 October 2002, during which civilians were directly targeted. Civilian deaths are estimated to have numbered over 200. Many other civilians were taken captive, tortured and killed in military camps.
- 2003 Ntaganda commanded the operation *Chikana Namukono* from 18 February to 3 March 2003, in villages between Lipri and Nyagaraye. As a result of the operation, at least 350 civilians were killed, 26 villages were destroyed, and the offices of Kilo Moto and the biggest hospital in the region were systematically looted.

- 2003 Ntaganda participated in the attacks of Bunia in March and May 2003, against the UPDF. During the attacks, Lendu and non-Iturian civilians were killed by UPC troops. In May 2003 alone, a total of 260 civilians were killed.
- 2004 As UPC Chief of Staff, Ntaganda was responsible for a number of attacks against MONUC, including an ambush that resulted in the death of a MONUC MILOB near Mandro on 12 February 2004. Several other UPC attacks and ambushes were carried out against MONUC, such as those on the MONUC Brigade near Fataki in June and November 2004 and others in Nizi in September, October and November 2004. These attacks include the ambush of a MONUC convoy near Iga Barrière in October 2004 and the attack of the DCR transit site in Nizi.
- 2005 Ntaganda ordered the burning of shops and houses around the Berunda Market on 6 June 2005. Ntaganda delivered a warning to the local population not to collaborate with MONUC or the FARDC.
- 2002-2003 During his time with the UPC, ample evidence exists to show that Ntaganda is responsible for conscripting and enlisting children (under 15 years of age) and using them to actively participate in hostilities. In 2002, he used children under 15 in Mandro, Bunia and on the front line in Zombe against the Lendu. In July 2002, two boys, aged 15 and 16, were recruited forcibly by Commander Kahwa's soldiers in Watsa and were brought by a truck for training in Mahagi under Ntaganda.
- 2008 He was the CNDP Chief of Staff and Operations Commander for Rutshuru axis and bears overall responsibility for the massacre of over 100 civilians on 5 November.

Colonel Sultani Makenga



Personal Information

- Ethnic Tutsi, born in Nyanzale, Rutshuru territory on 25 December 1973
- Grew up in Mpati, Masisi territory

Military career

1992-93	Makenga joined the RPA.
1996	He joined the AFDL.
1997	He mutinied from the AFDL and was arrested by GoR.
1999	He joined the RCD-Goma as a Captain and was subsequently promoted to Major.
2003	Makenga officially joined the newly created FARDC.
2006	Makenga refused “brassage” and re-deployment outside of the Kivus.
2007	Makenga took part in a “mixage” process and became Bravo brigade commander.
2007-2008	He deserted the FARDC and joined the CNDP as Rutshuru commander and Bosco Ntaganda’s deputy in charge of operations.
2009	Makenga joined the FARDC and on 17 February 2009 and was named deputy commander in charge of intelligence and operations for Kimia II operations in South Kivu.
2010	Makenga’s rank of full Colonel was officially recognized on 31 December 2010 and his command position was retained for Amani Leo operations in South Kivu.
May 2012	After refusing to take part in Amani Kamilifu operations against the FDLR in South Kivu, Makenga stopped attending FARDC meetings in January and later deserted the FARDC on 4 May. From Rwanda, he was named the military commander of M23 based at Runyoni, North Kivu on 6 May.

Background information

In late 1997, when GoR officers ordered all Congolese Tutsis to return to Rwanda, Makenga took part in a mutiny which led to his arrest and imprisonment on the Rwandan island of Iwawa for several years. The GoR later freed him and re-deployed him as part of the RCD.

Makenga became the third highest ranking officer amongst the CNDP rebels following Ntaganda and Nkunda. Makenga crossed into Rwanda on 22 January 2009 and was present when the GoR arrested CNDP Chairman Laurent Nkunda. Upon return to Rutshuru, Makenga discussed with other senior CNDP officers how to mount operations against the Rwandans, though the RDF deployment in the

Kivus to implement Umoja Wetu operations against the FDLR made this impossible, forcing him to join the FARDC. Internal tensions between Ntaganda and Makenga-led wings of the CNDP ensued.

Upon taking up his command post in South Kivu, Makenga oversaw the illegal exploitation of natural resources in Shabunda territory through the independent 51st sector which took orders directly from him.¹⁰⁹ Throughout 2010, Makenga and his loyal officers were widely suspected of communicating regularly with Rwandan political dissidents General Kayumba Nyamwasa and Colonel Patrick Karegeya.¹¹⁰ In June 2010, Makenga provided weapons to the Forces républicaines fédéralistes (FRF) in South Kivu.¹¹¹ In mid-2010, Makenga also participated in the organization of a bank robbery in Bukavu with Rwandan nationals. After a court ruling in April 2011, Makenga deployed troops to the Kavumu airport to attempt to stop the transfer to Kinshasa of those found guilty.

Despite targeted assassinations by Ntaganda and certain RDF figures against several of his loyal officers, Makenga reconciled with Ntaganda in late 2010 to collectively resist re-deployment out of the Kivus. Throughout 2011, Makenga defied efforts by Government authorities to verify stockpiles under his command.¹¹² Makenga also refused to allow the FARDC to register ex-CNDP weapons arguing that the government had not issued them. Furthermore, Makenga instructed ex-CNDP officers not to accept the EUSEC-issued ID cards and refused to allow his 80 bodyguards to take part in an army reform process through the creation of regiments.

As of July 2011, Makenga began purchasing weapons from Rwanda and Uganda to build up large stockpiles in his home in Bukavu's Nguba neighborhood and at Nyamunyoni camp near Kavumu airport.¹¹³ In January 2012, Makenga supported the CONSUP mutiny in Bukavu which was aimed to start an uprising against President Kabila following flawed Presidential elections.¹¹⁴

In April 2012, Makenga backed the FARDC mutiny in Fizi and Uvira territories and awaited its arrival to Bukavu to take control of the regional capital.¹¹⁵ Makenga agreed to work with the GoR after the latter re-assured him that it would free Nkunda during a new rebellion.

Human Rights Record

- 2003 Makenga was the RCD commander in the area of Pinga where during the month of January, his troops burned hundreds of homes and more than 60 victims of execution were identified, including children, elderly people and people with disabilities.
- 2007 He was identified in the report of the SRSG for Children in Armed Conflict as the CNDP Commander bearing most responsibility for child recruitment amongst the rebel ranks.¹¹⁶

¹⁰⁹ Paragraph 226, S/2010/596

¹¹⁰ Paragraph 164, S/2010/596

¹¹¹ Paragraphs 69-70, S/2010/596

¹¹² Paragraph 571, S/2011/738

¹¹³ Paragraph 118 & Annex 37, S/2012/348, Paragraph 10, S/2012/348.Add.1

¹¹⁴ Paragraph 128, S/2012/348, Paragraphs 44-45, S/2012/348/Add.1

¹¹⁵ Paragraphs 73-81, S/2012/348

¹¹⁶ Paragraph 23 & 28, S/2007/391

-
- 2007 As Commander of the FARDC's Bravo Brigade, Makenga was the commander of soldiers who committed dozens of summary executions in Rutshuru territory from July to September, in addition to the massacre of fifteen civilians in Buramaba on 9-10 March following accusations that the village collaborated with the FDLR.
- 2008 The Group of Experts identified Makenga as bearing overall command responsibility for the recruitment and use of child soldiers.¹¹⁷
- 2010 Makenga ordered troops to intervene in a land conflict near Minova, leading to one death and three people injured.¹¹⁸
- 2012 Since he became the operational commander of M23, Makenga has ordered the execution of prisoners of war and fleeing recruits. He has also overseen the forced recruitment of adults and children. As coordinator of operations with other allied armed groups, Makenga ordered Raia Mutomboki's attacks in Masisi territory in late August 2012, burning over 800 homes and killing hundreds of civilians.

¹¹⁷ Paragraph 168, S/2008/773

¹¹⁸ Paragraph 276, S/2010/596

Colonel Baudouin Ngaruye Mpumuro



Personal Information

- Ethnic Tutsi, born in Lusamambo, Lubero territory
- Grew up in Mpati, Masisi territory

Military career

1992-93	Ngaruye joined the RPA
1996	He joined the AFDL
1998	He joined the RCD-Goma
2005	He joined the CNDP
2009	He integrated into the FARDC with the rank of full colonel. Ngaruye was the deputy commander of FARDC Amani Leo Zone Ops 2, based in Mushaki, Masisi territory.
2011	During the regimentation process Ngaruye became the commander of FARDC Sector 3 controlling Masisi.
April 2012	Ngaruye has been the second in command behind the 1 April FARDC mutiny in Masisi, following which FARDC command decided to redeploy him to South Kivu. Ngaruye refused redeployment and rejoined the mutineers in Masisi.
May 2012	Ngaruye joined Makenga just before the creation of M23 and became Makenga's deputy, in charge of M23 operations. He was mostly based at Rutshuru.

Background information

Since the 2009 CNDP integration into the FARDC, Ngaruye surfaced as a close ally to Ntaganda, although he did not cut his ties with Makenga and the rest of the Nkunda wing. During the 2011 elections, acting under Ntaganda's orders, Ngaruye deployed his officers and soldiers to force the population in Masisi territory to vote for President Kabila and CNDP candidates. Ngaruye took advantage of his close ties to Ntaganda to obtain a senior position in FARDC and derive large profits from mineral exploitation at Walikale and land ownership in Masisi.

Human Rights Record

- 2008 Ngaruye was accused of being amongst the commanders who ordered the killings at Kalonge in January.
- 2009 Acting under direct orders of Ngaruye, Lieutenant Colonel Zimurinda's soldiers brutally killed dozens of civilians, including women and children, while operating at Shalio, Walikale territory, during FARDC Kimia II operations.
One former CNDP soldier who participated to the operation overheard how Ngaruye gave orders through the radio to Zimurinda, saying that he wanted "no survivors."
- 2010 Soldiers acting under the orders of Ngaruye had forcefully engaged in a violent wave of land expropriations in Masisi territory, including killing and raping civilians to drive them from their land.
- 2010 Soldiers acting under the orders of Ngaruye forcibly recruited dozens of young men and children in the Kitchanga area, in Masisi.
- 2012 During clashes between FARDC and mutineers in Masisi, Ngaruye personally recruited over 100 young men and children to join the mutineer's operations.
- 2012 Since May, Ngaruye has ordered the summary execution and torture of recruits who attempted to surrender from M23.

Colonel Innocent Zimurinda



Personal Information

- Ethnic Tutsi, born in Ngungu, Masisi territory

Military career

- 1991 Zimurinda joined the RPA
- 1996 He joined the AFDL
- Early 1999 He accompanied Bosco Ntaganda to Uganda
- 1999 He joined, together with Ntaganda, RCD-KML
He joined the UPC in Ituri
- 2006 Zimurinda joined CNDP
- 2009 Zimurinda was integrated in FARDC. He was first Lieutenant Colonel, Commander of FARDC 231st Bde and was subsequently promoted to full Colonel and became 23rd FARDC Sector commander. In 2010, he became 22nd FARDC Sector commander in Kitchanga.
- 2011 During the regimentation process, Zimurinda was 811 regiment commander in Kitchanga.
- April 2012 After being one of the driving forces behind the 1 April mutiny in Masisi, Zimurinda continued the mutiny together with Ntaganda, regardless of the redeployment of most of his regiment to Kananga.
- May 2012 Zimurinda joined the M23 and became Sector commander in the new rebellion. He was lately based at Nyabikona and Rubare.

Background information

Zimurinda is Ntaganda's closest ally. Enjoying the General's protection, Zimurinda rose quickly in rank in the FARDC since the 2009 integration and commanded lucrative deployments in Masisi territory, despite his horrific human rights record. Zimurinda did not appear in the 2010 FARDC "General Order," nominating integrated officers into the FARDC, but continued nevertheless to exercise his functions as an FARDC officer.

During his time in FARDC, Zimurinda's troops safeguarded Ntaganda's private weapons stocks and "shadow battalions." Taking advantage of his FARDC position, Zimurinda also wielded extensive power in Masisi territory, where he derived revenues from mining, timber, charcoal, cattle, cannabis, land, and illegal taxation.

Zimurinda was designated for sanctions on 1 December 2010.

Human rights record

Large-scale killings of civilians

- 2007 On 9-10 March, the 2nd Battalion of Mixed Bravo FARDC Brigade, commanded by Zimurinda, has been responsible for the killing of at least 15 civilians in Buramba, Rutshuru territory.
- 2007 Aside of Buramba massacre, soldiers of the 2nd Battalion of Bravo Brigade have been responsible for the arbitrary/summary execution of at least 32 civilians in Rutshuru.
- 2008 On 5 November, a CNDP Battalion acting under the orders of Zimurinda systematically killed over 100 civilians during a 'door to door' raid in Kiwanja, Rutshuru territory.
- 2009 28 April, troops of 23rd FARDC Sector operating under the command of Zimurinda at Shalio executed dozens of civilians under explicit orders of Zimurinda to kill all Hutus.
- 2010 Ex-CNDP soldiers patrolling near Remeka arbitrarily executed 13 Rwandan Hutu civilians (10 men, 2 women, and one baby), following orders of Zimurinda.
- 2012 Since May, Zimurinda ordered the execution of soldiers who attempted to flee from M23. One former M23 officer stated that Zimurinda "kills his own escorts".

Land expropriations

Zimurinda has been behind numerous land expropriations in Southern Masisi, confiscating pasture land and mines for himself or for individuals close to him. In 2009, soldiers acting under Zimurinda's orders forcibly occupied land in Ngungu, Kasake, Kamatale, Kavumu, Hanika, Bibatama, and Humule, and his troops committed such acts as rape, torture, and arbitrary arrests in order to drive civilians off from their land. In 2011, Zimurinda sent a battalion to provide security for the organized forced resettlement of populations led by Erasto Ntibaturana at Bibwe.

Forced labor

Zimurinda obliged villagers to carry out labor on his grounds and plantations, as well as on confiscated land. Throughout 2009, Zimurinda also forced civilians to cut and transport wood and to dig in mines on his behalf in Ngungu, Kasake, and Kamatale. Some laborers died because of the harsh conditions.

Child recruitment

Zimurinda has been forcibly recruiting young men and minors throughout his time with the FARDC. The UN documented cases of child recruitment by Zimurinda in 2009 in Ngungu and in 2010 in schools in Kitchaga. More recently, Zimurinda has continued to recruit children on behalf of M23.

Colonel Innocent Kaina, alias “India Queen”



Personal information

- Ethnic Tutsi, born in Bunagana, Tutshuru territory
- Grew up in Tanzania where his father had businesses

Military career

- 1988 Kaina was first recruited together with General Bosco Ntaganda by the National Resistance Army (NRA) led by current Ugandan President Yoweri Museveni.
- 1988/1989 He underwent one year military in Uganda at Kasese and Mbarara.
- 1992 He joined Front Patriotique Rwandais (RPF) and received training in Uganda, prior to RPF deployment into Rwanda.
- 1995 He followed commando training at the Gako Military Academy in Rwanda.
- 1996 He joined AFDL.
- 1998 He joined General Bosco Ntaganda who then started to work with the RCD-KML, with the support of Uganda
- 2000 He fought together with Ntaganda against Rwandan troops in Kisangani
- 2003 He worked alongside with Ntaganda in UPC in Ituri
- 2005 Kaina arrived in North Kivu, where he joined CNDP. He was sent back to Ituri under instructions of Laurent Nkunda with the aim of creating links with Rwandophone Brigades in Ituri and disturbing the electoral process
- 16 May 2006 He was captured and arrested by FARDC and transferred to Kinshasa
- 2006 -2009 Kaina was detained at the CPRK Prison in Kinshasa
- January 2009 He was released in relation to the 2009 Peace Agreement between CNDP and the Government, and upon the special request of Ntaganda. He became the commanding officer of Sector 22 in Kitchanga, then the Sector 21 commander in Walikale.
- 2011 During the regimentation process, Ntaganda imposed Kaina as the commander of 805th Regiment based in Rutshuru
- 1 April 2012 Kaina initiated the mutiny in Rutshuru, but after it failed, he fled to Rwanda and then joined Ntaganda in Masisi

May 2012 Since the creation of M23, Kaina became a Sector commander and has mostly been deployed at Bukima hill or in Rugari, alongside with former FDLR Mandevu.

Background

A close ally and collaborator of Ntaganda since his time in Ituri, Kaina largely benefitted of the 2009 integration process. During his time at Kitchanga, Kaina engaged in timber trade, and at Walikale, Kaina exploited gold at Omate mine.

Human rights record

- 2002 As one of the senior military commanders of the UPC militia in 2002, he has been involved, either as direct perpetrator or as bearing command responsibility in the attacks against the civilian population in Bunia (August 2002) and the massacres of Songolo (31 August 2002) and Mongbwalu (November 2002).
- 2003 – 2005 An arrest warrant against him was issued on 5 April 2005 and he was arrested on 16 June 2006 and transferred to Kinshasa. A 27 July 2007 decision (*ordonnance*) of the Garrison Military Tribunal of Kinshasa held Kaina responsible for crimes against humanity committed in the District of Ituri, Province Orientale, from May 2003 to 1 December 2005. He was released in January 2009.
- 2009 Kaina bears direct command responsibility for summary executions, abductions, and arbitrary arrests in Kitchanga area, Masisi territory, North Kivu.
- 2010 He was among the ex-CNDP officers who forcibly released Colonel Yusuf Mboneza from the Military Prosecutor's Office in Goma, North Kivu (August 2010).
- 2012 Kaina has been responsible of child recruitment for M23.

Annex 57

Further information on the recruitment and use of child soldiers by armed groups in the eastern DRC.

According to MONUSCO sources, children rights activists and government authorities in South Kivu, the Raia Mutomboki uses the highest number of child soldiers amongst armed groups in the eastern DRC. Estimates range from 800 to 1000 children during the Group's current mandate. The number of recruited children rose since the spread of the Raia Mutomboki to North Kivu. The Raia Mutomboki have recruited children either forcefully, or as part-time soldiers, with the acquiescence of their families. The forced recruits remain permanently with the armed group.¹¹⁹ The Group spoke with two children of the ages of 13 and 15 years, who had escaped from the Raia Mutomboki, in Chulwe, Walungu territory. According to the children, they were forcefully recruited under the command of "Colonel Gaston" in March 2012, and trained for two weeks at Byandangi, in Walungu territory.

Remnants of the FRF led by "Colonel" Richard Tawimbi also use children as soldiers. Their number of children used by FRF is estimated at 25. UN officials, parents of victims, former child soldiers as well as Congolese authorities informed the Group that children under FRF were recruited by "Colonel" Shaka Nyamusanda in Kajembe and "Major" Muhima in Kamombo, Minembwe groupement.

According to an arrested member of ALEC, Muhoza has sought to recruit Banyamulenge youth throughout the Great Lakes region, including minors. The ALEC Statute stipulates that it is only prohibited to recruit children under the age of sixteen.

Other Congolese armed groups involved in child recruitment include:

- Mai Mai Mushombe recruited about 30 children
- *Forces Autodefense Legitime* (FAL), with an estimated 25 children recruited under the command and control of "Major" Moliere Mutulani¹²⁰
- Nyatura with about 125 children recruited under command and control of "General" Bizagwira, based in Lumbishi area in South Kivu, according to three former Nyatura soldiers
- Mai Mai Mpekenya with about 21 children
- Mai Mai Kirikicho with about 92 children
- Mai Mai Aochi with about 50 children

The Group also documented cases of child recruitment by foreign armed groups. The Group interviewed several boys of between 12 and 15 years old formerly associated with FDLR. They had been recruited under the command of FDLR Captain Korobani Justin in June 2012 at Kikuku, Rutshuru territory. Former combatants also named FDLR Major Ruhambabazima, Captain Placide, Captain Kasereka and a certain Bravo and Bonane, as recruiters for the FDLR.

The Group also documented child recruitment cases in Province Orientale. The Group interviewed

¹¹⁹S/2012/348 para 181

¹²⁰S/2011/738 para 252

five girls and five boys between the ages of 12 and 15 years, who were recruited by FRPI in Southern Irumu and served from 2007 to 2012. According to the children, their recruitment took place under the command and control of Colonel Rollanxe, Kisoro, Akenga and Kabhuli respectively in Janda, Mabili, Kombi and Aveba, in Ituri. The boys became soldiers while the girls served as concubines for the rebels. In August 2012, a 16 year old boy who had been forcefully recruited by *Mouvement pour la résistance patriotique au Congo* (MRPC) escaped during FARDC Operation Safisha.

Annex 58

Sales and purchases for GMC during January and May 2012 recorded by the Provincial Division of Mines in Goma.

a) Sale of 80 tonnes of tin ore to Metachem from March to May 2012

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
 PROVINCE DU NORD-KIVU Goma, le 15/05/12
 DIVISION PROVINCIALE DES MINES ET GEOLOGIE
 B.P. : 101 GOMA

N° DIVIMINES-GEO/ B.4-B.6/ 002/012

A Monsieur le Chef de Division Provincial
des Mines et Géologie du Nord-kivu ;

Objet : Information/vente locale Monsieur le Chef de Division,
Doss : G.M.C

Nous avons l'honneur d'approcher votre auguste autorité en vue de vous mettre au courant des opérations de ventes locales des minerais dénommés cassitérite entre les Entités de Traitement GMC et METACHEM.

Ci-dessous le tableau qui renseigne ces transactions :

N°	Date	Qté vendue(kg)	Stock(kg)	Observation
1	05/03/2012	25000	5000	
2	19/03/2012	30000	5000	
2	21/03/2012	5000	40000	
3	21/04/2012	5000	60000	
4	10/05/2012	15000	25000	
TOTAL		80000Kgs		

Veuillez agréer, Monsieur le Chef de Division, l'expression de nos sentiments patriotiques.

LE CHEF DE BUREAU ETUDE ET PLANIFICATION
 D^o MUDAGANDA KAGARABI

LE CHEF DE BUREAU INVESTIGATIONS
 Joseph SEKAHUNDE - MUNYAMPETA

Handwritten notes on the left margin: "Vn pour réception", "18 05 2012", and a signature.

b) Purchases of 146 tonnes of tin ore registered for GMC from January to May 2012

FICHE DE PRELEVEMENT DES STATISTIQUES D'ACHAT DES MINERAIS AU COMPTOIR D'ACHAT AGDES

Contrôleurs des Mines (Mr, Mme & Mlle) : JEANNE MANAKWA
 Comptoir : G.M.C.

Mois de : JANVIER 2012

Stock antérieur	Date réception	substance	Nom mineur attesté d'origine (pays, localité, groupement mine)	Poids (m³/kg)	Nom et post. non. régularisé	N° Carte Régularisé	AMM de	AMM de	Poids net (kg)	AMM de	AMM de
1033	29/01	SnO ₂			LEONARD	02516					
	24/01	1)	KASESE	1350	FABIEN						
	23/01	1)	KASESE	320	FABIEN						
4523											

Fait à Goma, le 30 01 2012
 Le Contrôleur des Mines (Chef d'Equipe)


r16 : Rubrique sur les statistiques des mines (G.M.C.)

FICHE DE PRELEVEMENT DES STATISTIQUES D'ACHAT DES MINERAIS AU COMPTOIR D'ACHAT AGDES

Contrôleurs des Mines (Mr, Mme & Mlle) : JEANNE MANAKWA
 Comptoir : G.M.C.

Mois de : FEBRIER 2012

Stock antérieur	Date réception	substance	Nom mineur attesté d'origine (pays, localité, groupement mine)	Poids (m³/kg)	Nom et post. non. régularisé	N° Carte Régularisé	AMM de	AMM de	Poids net (kg)	AMM de	AMM de
1033	29/01	SnO ₂			LEONARD	02516					
	27/02	1)			LOIS MANENO	006	0061	6200	43	6200	6200
	09/02	1)			Y. HAY RA JABU				4324	6200	6200
	16/02	1)			10.000 BATA SEMA	036			10.000		
	17/02	1)	2105	10.000	BATA SEMA	036	021	0205	10.000		
	22/02	1)		10.000	BATA SEMA	036	04287		10.000		
377924											

Fait à Goma, le 27 02 2012
 Le Contrôleur des Mines (Chef d'Equipe)
 Mme Jeanne Manakwa


r16 : Rubrique sur les statistiques des mines (G.M.C.)

FICHE DE PRELEVEMENT DES STATISTIQUES D'ACHAT DES MINERAIS AU COMPTOIR D'ACHAT AGREE

Contrôleurs des Mines (Mr, Mme & Mlle) : JEANNE - MANANAN

Comptoir : *[Signature]*

Mois de : MARS 2012

Stock antérieur	Date acquisition	Substance	Litre-mètre autorisé d'origine (sans location, groupement, etc.)	Poids réel (kg)	Quantité et pourcentage	Prémium réglementaire	4750/100	4750/100	Poids accepté au comptoir	Quantité et pourcentage	Pourcentage	Prémium
205	16/03	S.N.P.	KALIMA	45000	LEONARDO	025%			45000	100%	0%	0%
45000	17/03	S.N.P.	KALIMA	30000	LEONARDO	025%			30000	100%	0%	0%

Fait à Goma, le 19/03/2012
Le Contrôleur des Mines (Chef d'Equipe)
[Signature]

FICHE DE PRELEVEMENT DES STATISTIQUES D'ACHAT DES MINERAIS AU COMPTOIR D'ACHAT AGREE

Contrôleurs des Mines (Mr, Mme & Mlle) : JEANNE - MANANAN

Comptoir : *[Signature]*

Mois de : AVRIL 2012

Stock antérieur	Date acquisition	Substance	Litre-mètre autorisé d'origine (sans location, groupement, etc.)	Poids réel (kg)	Quantité et pourcentage	Prémium réglementaire	4750/100	4750/100	Poids accepté au comptoir	Quantité et pourcentage	Pourcentage	Prémium
10000	16/04	S.N.P.	KALIMA	10000	LEONARDO	025%			10000	100%	0%	0%

Fait à Goma, le 16/04/2012
Le Contrôleur des Mines (Chef d'Equipe)
[Signature]

Annex 59**Extract of identified numbers from General James Kabarebe's telephone communications from April to July 2012, according to Congolese authorities.***Calls made:*

Colonel Bernard Byamu
Colonel Innocent Kaina
Clémence Rwiyereka Mikamo
Chantal Mumbulu
Rwandan Ambassador in the DRC

Calls received:

Clémence Rwiyereka Mikamo
Rwandan Ambassador in the DRC
Chantal Mumbulu

Annex 60

Photos of two of the six tags issued to ALPHA MINERALS that were used to launder Congolese minerals.



Annex 61

Unused Rwandan mineral tag in the possession of a Congolese smuggler and issued to TUHAGERE cooperative.

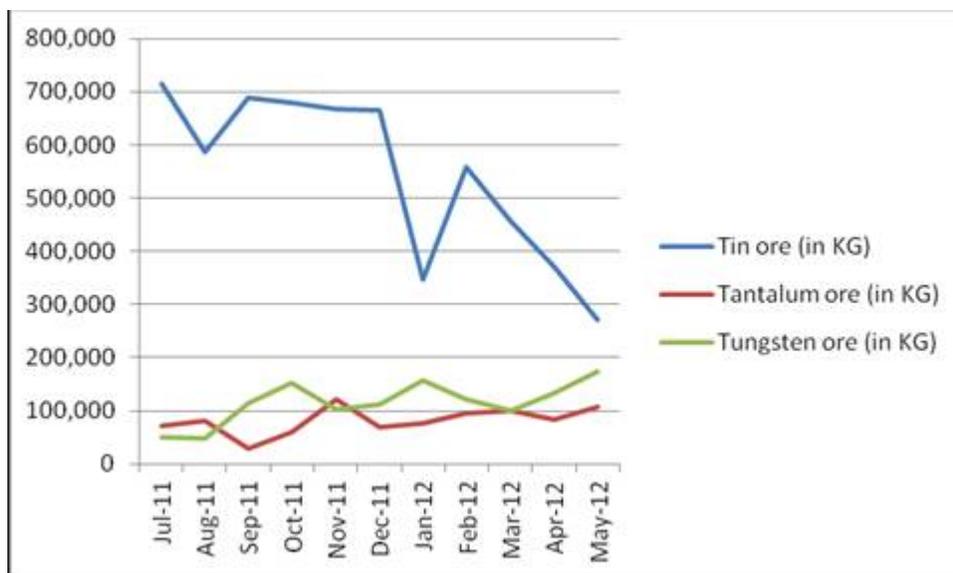
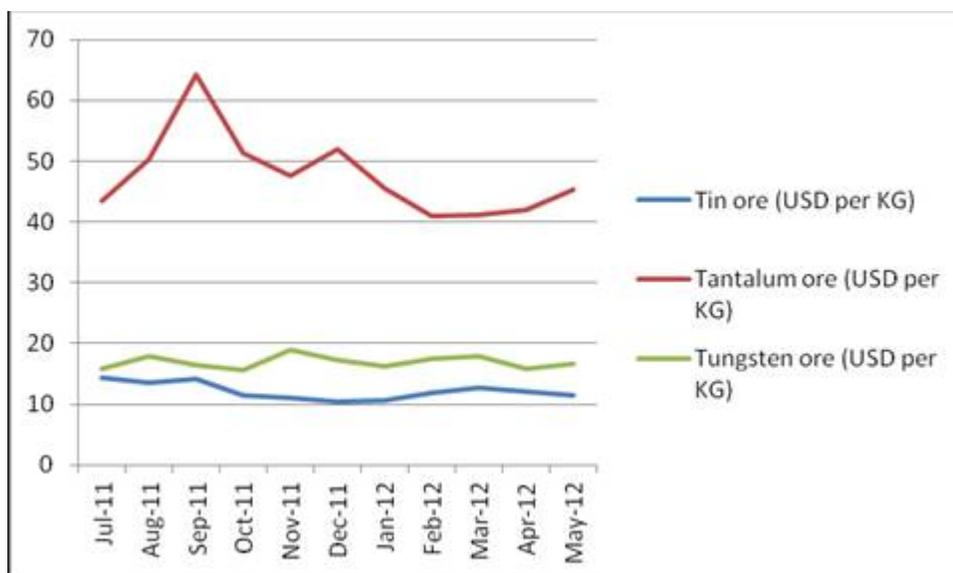


Annex 62

Photo of the inactive EPROCOMI mining concessions of Coko.



Annex 63

Official 3T mineral exports from Rwanda from July 2011 to May 2012.**Prices for Rwandan 3T minerals from July 2011 to May 2012**

Annex 65

Mineral exports from Burundi from January to August 2012.

Nom du Comptoir	Redevance minière	Taxe ad valorem	Nbre Expo.	Quantités exportées
1. NTAHANGWA s.p.r.l. (Or)	13.579.488 FBU	189.616.410 FBU	54 Au	958Kg Au
2. CREATIVE AFRICA CENTER	13.579.488 FBU			
3. S.C.E.E.M.B (Or)	13.843.749 FBU	58.250.810 FBU	32 Au	280 Kg Au
4. EAST AFRICAN MINING (EAM)	13.723.006 FBU	30.961.476 FBU	12 Au	151,734Kg Au
5. OMNI DISTRIBUTION	13.843.749 FBU	3.460.346 FBU	9 Au	16,15769 Kg Au
6. KORANISHAKA	13.723.006 FBU	8.419.997 FBU	15 Au	46,91 Kg Au
7. WMP	700.000 FBU	27.695.394 FBU 112.627.163 FBU 135.045.332 FBU	3 SnO ₂ 16 WO ₃ 5 Coltan	68.966,1 Kg SnO ₂ 333.577,5 Kg WO ₃ 87.010 Kg Coltan
8. Burundi Minerals Supply (BMS) (Bujumbura)	700.000 FBU	9.889.571 FBU 119.878.315 FBU	2 WO ₃ 6 Coltan	30.907 Kg WO ₃ 87.494 Kg Coltan
9. BMS (Ngozi)	700.000 FBU			
10. SECOMIB	400.000 FBU			
11. MINERAL KINGDOM	300.000 FBU			
12. Ass. TWITEZIMBERE	100.000 FBU			
13. Ass. A.MA.KI	100.000 FBU			
14. Ass. KAZOZA KEZA	6.871.088 FBU			
15. Ass. TUGIRE UBUNTU	6.789.744 FBU			
16. WONDER RESOURCES	700.000 FBU			
17. ZIWA GOLD	13.749.597 FBU			
18. COMPAGNIE MINIERE REGIONALE	6.995.850 FBU			
19. Ass. KORERA HAMWE	6.995.850 FBU			
20. Ass. DUFATANEMUNDA	6.995.850 FBU			
21. Ass. DUKORANE UBUNTU	6.906.304 FBU			
22. Ass. DUFATANEMUNDA	6.906.304 FBU			
23. GOLDEN GOLD	13.843.749 FBU	1.848.211 FBU	3Au	11,362 Kg Au
24. ARES GROUP	700.000 FBU	9.962.979 FBU	2 WO ₃	30.030 Kg WO ₃
25. BURUNDI MINING s.a.	300.000 FBU	19.565.629 FBU	1 Coltan	9.102,6 Kg Coltan
26. CEMB	100.000 FBU			
27. CEMB	100.000 FBU			
28. CEMB	200.000 FBU			
29. Ass. DUFATANEMUNDA	100.000 FBU			
30. Ass. RAFADE	100.000 FBU			
31. CEMB	100.000 FBU			
32. Ass. TWIKENURE	7.265.259 FBU			
33. SECOMIB	100.000 FBU			
34. SECOMIB	100.000 FBU			
35. SYNERGY AFRICA	700.000 FBU			
36. Ass. TWISUGANYE	7.265.259 FBU			
37. Ass. TUGRWANYE UBUNEBWE	100.000 FBU			
38. Ass. TUGRWANYE UBUNEBWE	100.000 FBU			
39. SECOMIB	100.000 FBU			
40. Ass ABISHIZEHAMWE	100.000 FBU			
41. CEMB	200.000 FBU			
42. Ass. TWISUGANYE	200.000 FBU			
Total	179.977.340 FBU	727.248.633 FBU	125 Au 20 WO₃ 12 Coltan 3 SnO₂	1.464,16369 Kg Au 394.534,5 Kg WO₃ 174.504 Kg Coltan 68.966,1 Kg SnO₂

Annex 66

Internal communication of the Burundian police referring to \$3.2 million involved in the gold transaction of Mutoka Ruyangira via Mendapara Vipulvajibhi and Patel Amit Babulai.

TRES IMPORTANT.

CHERS COLLEGUES,

SUITE A L'URGENCE DE LA DEMANDE D'EXTRADITION DES 2 SUSPECTS RECHERCHES PAR LA POLICE BURUNDAISE, PRIERE NOUS COMMUNIQUER SI POSSIBLE D'URGENCE LES RESULTATS DE NOTRE DERNIERE DEMANDE.

CHERS COLLEGUES, L'URGENCE OBLIGE COMME CONVENU.

TRES FRANCHE COOPERATION. FIN

NCB BUJUMBURA

REFERENCES N°	221 P / BI.T. / 130 / 2012
EXPEDITEUR	IP BUJUMBURA
DESTINATAIRE	IP NIAMEY
DATE	06 JUILLET 2012
IMPORTANCE	HAUTE

LE COMMISSAIRE GENERAL DE LA POLICE JUDICIAIRE

A

MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA POLICE JUDICIAIRE

OBJET : INTERPELLATION DE DEUX RESSORTISSANTS INDIENS RECHERCHES PAR LE BCN BUJUMBURA POUR ABUS DE CONFIANCE PORTANT SUR LA SOMME DE 3.200 000 USD

FAISANT SUITE A VOTRE DERNIER MESSAGE DANS LEQUEL VOUS NOUS DEMANDIEZ DE BIEN VOULOIR VOUS FAIRE PARVENIR UNE DEMANDE D'EXTRADITION DES MIS EN CAUSE ET D'INFORMER LES AUTORITES JUDICIAIRES DE NOTRE PAYS POUR ENTAMER LA PROCEDURE D'EXTRADITION VIA LE MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES, J'AI L'HONNEUR DE VOUS ENVOYER EN ATTACHE AU PRESENT MESSAGE, « LA NOTE VERBALE ENVOYEE OFFICIELLEMENT PAR LE MINISTRE DES RELATIONS EXTERIEURES ET DE LA COOPERATION INTERNATIONALE DE LA REPUBLIQUE DU BURUNDI A

MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES DE LA REPUBLIQUE DU NIGER A NIAMEY.

MONSIEUR LE DIRECTEUR, NOUS REITERONS L'URGENCE DE NOTRE DEMANDE AFIN QUE L'AFFAIRE CONNAISSE UNE ISSUE ON NE PEUT PLUS RAPIDE ET CE POUR L'INTERET DE LA JUSTICE ET LA REUSSITE AGISSANTE DE LA COOPERATION POLICIERE INTERNATIONALE.

NOS SINCERES REMERCIEMENTS POUR L'HABITUELLE FRANCHE ET BONNE COOPERATION.

LE COMMISSAIRE GENERAL DE LA POLICE JUDICIAIRE.

[REDACTED]
OPCI

Mobile [REDACTED]

Office [REDACTED]

e-mail address: [REDACTED]

Annex 67

Extradition request by the Burundian Ministry of Foreign Affairs to its counterpart in Niger for Mendapara Vipulvajibhi and Patel Amit Babubhai.

REPUBLIQUE DU BURUNDI

Bujumbura, le 06/7/2012.



MINISTÈRE DES RELATIONS EXTERIEURES
ET DE LA COOPÉRATION INTERNATIONALE

N°204.081/Q.P.C./RE/2012

NOTE VERBALE

Le Ministère des Relations Extérieures et de la Coopération Internationale de la République du Burundi présente ses compliments au Ministère des Affaires Etrangères de la République du Niger et a l'honneur de lui demander de bien vouloir transmettre à l'autorité compétente nigérienne, une requête en extradition des personnes répondant respectivement aux noms de MENDAPARA VIPULVALAJIBHI et PATEL AMIT BABUBHAI, poursuivies par la Justice Burundaise dans le dossier RMPG.n° 637 / BV du chef d'abus de confiance, infraction prévue et punie par les articles 294 à 296 du Code Pénal Burundais.

Lesdits présumés criminels sont actuellement gardés à vue par la Police Nigérienne dans le cadre de la Coopération Policière Internationale en matière de lutte contre la criminalité économique.

Le même Ministère prie l'Estimé Ministère des Affaires Etrangères de la République du Niger de trouver en annexe à la présente :

- Un mandat d'arrêt
- Un exposé sommaire des faits
- Un formulaire de demande de visa tenant lieu de copie de Passeport.

Le Ministère des Relations Extérieures et de la Coopération Internationale remercie d'avance le Ministère des Affaires Etrangères de la République du Niger pour sa diligence et saisit cette occasion pour lui renouveler les assurances de sa haute considération.



Bujumbura, le 06/7/2012

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
DE LA RÉPUBLIQUE DU NIGER

A
NIAMEY

Annex 68

Al Fath Gold Smith in Sharjah, United Arab Emirates, a trading partner of Mutoka Ruyangira and Rejendra Kumar.



Annex 69

Mineral exports from North Kivu from January to August 2012.

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
MINISTÈRE DES MINES



PROVINCE DU NORD-KIVU
DIVISION PROVINCIALE DES MINES
ET GÉOLOGIE

Le Chef de Division

STATISTIQUES DES EXPORTATIONS DE SUBSTANCES MINÉRALES A PARTIR DE GOMA PAR LES ENTITES DE TRAITEMENT ET POINTS DE VENTE A L'ETRANGER DE JANVIER A AOUT 2012

N°	ENTITE DE TRAITEMENT	Substance Minérale	Quantité exportée en T	Pays de destination / Firms importatrice
1	HUAIYING	Cassitérite	511	China National Non Ferrous Metals/China
2	METACHEM	Cassitérite	70	Benstar Ag 50th Street Global/Panama(Amérique latine)
		Cassitérite	24,1	Gulin Jini New Chemical Materials Co. Ltd N° 2/China
		Cassitérite	64,5	Mic. Sdx Bhd of B01/04 Fourth Floor Selangor, Singapour
		Cassitérite	56,1	Sinstra Company Ltd/China
		Cassitérite	11,7	Tanj-ykas int'l forwarding co.ltd/China
3	AR GOLD	Or	17 369,6	Ville N° 1 & 12 Jumeirah / Dubai
		Or	4 444,3 Gr	Swiss Golden Metals Financial/Suisse
4	AMR	Cassitérite	169,5	Gulin Jini New Chemical Materials Co. Ltd N° 2/China
		Coltan	20,3	Gulin Jini New Chemical Materials Co. Ltd N° 2/China
		Coltan	7,2	Jiang Metals and Minerals International/China
3	CMM	Cassitérite	120	Unit 2 401 A 24 / Floor, Park-In Commerce Centre 56, Dundas Street / Hong - Kong
		Coltan	32,9	
6	BAKULIKORA NG	Cassitérite	132,5	Gulin Jini New Chemical Materials Co. Ltd N° 2/China
7	GLORY MINERALS	Or	5 621,10	
8	MHI	Coltan	74,8	Sino Investment Limited, 112/E Road cevangding,Guangzhou /China
TOTAL		Cassitérite	1 159,1	
		Coltan	75,2 T	
		Or	27 435 Gr	

* Tenant compte des firmes importatrices, les Pays importateurs des substances minérales à partir de Goma pour le mois de Janvier à Août 2012 sont :

1. CASSITERITE

Chine :	904,9 tonnes	soit 78 %
Panama :	70 tonnes	soit 6 %
Singapour :	64,5 tonnes	soit 5,6 %
Hong - Kong :	<u>120 tonnes</u>	<u>soit 10,4 %</u>
Total :	1 159,4 tonnes	soit 100 %

2. COLTAN

Chine :	42,3 tonnes	Soit 56,3 %
Hong-Kong :	<u>32,9 tonnes</u>	<u>Soit 43,7 %</u>
Total :	75,2 tonnes	soit 100 %

3. OR

Dubai :	17 369,6 Gr	Soit 63,3 %
---------	-------------	-------------

Somme	4 444,3 Gr	Sol. 19,2 %
?	5 621,10 Gr	Sol. 25,5 %
Total	27 435 Gr	solit 100 %

Fait à Goma, le

Emmanuel NDMUBANZI NGOROBA

Annex 70

Red iron rich tin ore from Walikale (above) compared with black tin ore from Maniema (below).



Annex 71

Risk of minerals from mines controlled by armed groups entering supply chains that are supposed to flow through the trading counters in Mugogo and Rubaya.

Mugogo

For the mine sites around Mugogo, the Group observed a particular risk of minerals from the non-validated mine of Lukoma being taken to Nzibira and declared as coming from the “green” mine of Zola Zola. Lukoma was not included in the validation mission. According to demobilised FDLR soldiers and diggers from Lukoma, local operators are illegally taxed on rotation by FDLR, Raia Mutomboki as well as FARDC soldiers. These sources told the Group that Bahizire Bikubanga purchases minerals from Lukoma in Nzibiara. Another mine not included in the validation is the tungsten ore mine of Karemba where, according to local authorities in nearby Tubimbi, FDLR demand rations from local operators in exchange of security guarantees.

Rubaya

For mine sites around Rubaya trading counter, the main risk is that minerals from the “yellow” mines of D6 Mufunzi and Lwizi can be brought to Ngungu and declared to come from the “green” mines of Bishasha. According to police authorities and civilians in Ngungu, FARDC Lieutenant Colonel Firigi Mazaire continued to have soldiers deployed in D6 Mufunzi to tax diggers. Moreover, the mine was pillaged by Nyatura soldiers in the beginning of August. In contrast, the risk of “red” and “yellow” mines of Katuunda, Tanzania, Mpati entering the supply chain at Ngungu and then Rubaya is minimal because the minerals are evacuated through Walikale.

Annex 72

Updates on 3T due diligence initiatives outside the Great Lakes region.

Conflict Free Smelter programme

The Conflict-Free Smelter (CFS) programme is a joint industry initiative launched in 2010 by the Global e-Sustainability Initiative (GeSI) and the Electronic Industry Citizenship Coalition (EICC), a US-based Association. To be eligible for a CFS audit refiners and smelters have to show evidence of due diligence as outlined in OECD and UN due diligence guidelines. The audit protocol, however principally refers to the Dodd-Frank Act. To pass an audit, smelters must provide documentary evidence they source from a “credible in-region sourcing program verifying their conflict-free sources” and demonstrate that all their purchased minerals are “reasonably” considered conflict-free.

By 16 August 2012 thirteen tantalum smelters and refiners had been awarded “conflict free” status.¹²¹ According to the CFS programme website the “conflict free” Ninxia in China sources from Rwanda and North Katanga under the iTSCi bag and tag scheme. F & X in China also sources from North Katanga under iTSCi bag and tag scheme, part of a closed supply pipeline used by the Solutions for Hope program. In May 2012 the first tin smelter was found compliant, though the name is not listed until a minimum of three smelters have been found compliant.

United States Securities and Exchange Commission final rule

On 22 August 2012, more than a year after the expiration of the statutory deadline, the US Securities and Exchange Commission (SEC) published the final implementing rule accompanying section 1502 of the Dodd Frank act that was signed into law on 21 July 2010.

The rule requires publicly listed US companies using tin, tantalum, tungsten or gold to carry out a ‘reasonable country of origin inquiry’ to establish whether their minerals originate from DRC or adjoining countries. If the company knows that the minerals did not originate, or the company has no reason to believe that the minerals may have originated from the relevant countries or are from scrap or recycled sources, it is required to publicly disclose how it arrived at its determination.

Companies that are sourcing from the region, or have reason to believe that the minerals used in their products may have originated in the region, need to submit a Conflict Minerals Report to the SEC. This report must be independently audited and publicly disclosed. In preparing such report the final rule requires an issuer to rely on a nationally or internationally recognized due diligence framework, recognizing the OECD guidelines as the only framework available that may be used to determine the source and chain of custody of conflict minerals.

The SEC final rule revised its original proposal in that it adds an “undeterminable” category next to the “DRC conflict free” and “not DRC conflict free” determinations. Issuers are allowed to describe their products as ‘undeterminable’ for a period of two years, and four years for smaller firms, and, if they do so, do not have to undergo an independent audit of their report.

¹²¹ <http://www.conflictreesmelter.org>

While the final rule recognises the OECD and by extension the UN Group of Experts due diligence framework, it has not integrated the process of risk mitigation in its determinations, which remain outcome oriented. Risk mitigation allows companies purchasing from mines where state security forces operate, to continue purchasing provided they have put in place strategies that can demonstrate improvement of the situation over a 6 month period, only to suspend purchases if no improvement was made.¹²²

It remains unclear whether issuers' reliance on an OECD compliant in-region sourcing initiatives will automatically lead to a "DRC Conflict Free" determination, since such initiatives cannot provide 100 % assurances that no "conflict minerals" have entered the supply chain after having assessed and mitigated risk.

European Union

Although there is currently no initiative at EU level to work towards a mandatory disclosure requirement for sourcing minerals from conflict regions, EU's approach to supply chain transparency and linkages between natural resources and conflict is increasingly specified as part of EU Commission policies put forward by the Directorate General (DG) for Trade and Directorate General for Enterprise and Industry.

On 2 February the Commission adopted the EU Raw Materials Strategy, which was developed by DG Enterprise and Industry. The strategy sets out targeted measures to improve access to "critical" raw materials, such as tantalum, *inter alia*, through generating fair and sustainable supply chains of mined minerals, which includes tackling situations where resource revenues are used to fund conflict.

In January 2012 a DG Trade Communication further expresses the Commission's intention to 'explore ways of improving transparency throughout the supply chain, including aspects of due diligence', *inter alia* by advocating support for OECD due diligence recommendations and support to developing country partners on good governance in natural resources management. DG trade is currently looking at ways to support natural resources governance initiatives in the Great Lakes Region.

¹²² In contrast, where risk of armed group involvement is identified, in which case companies should immediately suspend engagement with suppliers.

Annex 73

Updates on due diligence initiatives in the gold sector

Democratic Republic of Congo

In its final report of 2011 the Group concluded that no due diligence implementation in the Congolese artisanal gold sector had taken place. In 2012 this observation continues to be valid. Licensed export houses are responsible for only a fraction of total exports. It remains difficult to determine the origin of the officially exported gold because it is generally sold without any documentation.

The Group discussed due diligence implementation with export house Naumukaya in Bukavu. Its owner Evariste Shamamba told the Group that he sources 90% of his gold from Kamituga and Lugushwa, but that he cannot specify the exact mine locations. He also admitted to export the larger share of his gold illegally, due to high transaction costs when legally exporting gold. According to Mr Shamamba these costs amount to ten percent of the value of officially exported gold. Several payments come on top of the statutory one percent export tax, notably incentives to officials to obtain documents.

Uganda

In September 2012 Uganda Commercial Impex (UCI) submitted a due diligence proposal to the Group for consideration and feedback. The proposal describes how the company wished to reengage in the eastern part of the Democratic Republic of Congo, notably in gold mining areas in Oriental province where the risk of providing indirect support to armed groups through gold purchases is low compared to the Kivus. As part of its due diligence exercise UCI would establish an assessment team to, *inter alia*, periodically visit gold producing mines and trade hubs to identify dealers, sensitise them on their due diligence obligations, verify chain of custody documentation, and liaise with competent authorities to respond to a potential conflict risk.

In 2007 UCI was designated for sanctions and subsequently had been subject to a travel ban and asset freeze imposed by paragraph 1 and 15 of Resolution 1596 (2005). UCI has initiated a delisting procedure, which has thus far been unsuccessful. The Group notes that UCI is free to initiate a second procedure in case the company can transmit additional information to justify delisting. In this regard, the Group confirms that during its investigations in Ituri, North Kivu and Kampala it has found no evidence of gold dealers selling to UCI as a business entity or to its former directors Mr. J.V. Lodhia and his son Mr. Kunal Lodhia.

United Arab Emirates

In its interim report of 2012 the Group welcomed the April 2012 initiative of the Dubai Multi Commodity Centre to issue a practical guidance to assist DMCC licensed members within the UAE's gold and precious metals industry on the implementation of OECD guidelines on due diligence.¹²³ Since the issuing of the guidance the DMCC hosted several workshops to brief its licensed members, including refiners and jewelers, on the Guidance.

¹²³ Paragraph 160, S/2012/349

The Group interacted with Dubai Good Delivery List refiners during a visit to the DMCC in September. Refiners' representatives explained that they *a priori* refuse to source directly from the Great Lakes Region, and refuse scrap gold that contains a trace of impurities associated with mined gold to enter their refineries. When sourcing from jewelers in UAE gold souks, refiners demand invoices to check sources of supply of gold, again refusing any gold from unknown or unclear origin.

Such checks notwithstanding, refiners' representatives told the Group that stricter import controls are necessary to protect the UAE market from gold entering from conflict areas, suggesting that hand carried gold should be kept at customs until a certified dealer collects it. According to customs authorities the procedure to date is that those hand carrying gold in UAE must show a letter attesting that the person is an authorised carrier of a certified dealer in UAE, along with an invoice and a certificate of origin.

In turn, these documents are requested by small refiners in the UAE gold souks that smelt scrap bars, nuggets and dust to transform gold for the local jewelry market. The group visited one of the four smelters in Dubai's gold souk. Its manager confirmed to regularly receive gold from various African destinations for smelting. Falling outside DMCC jurisdiction, gold souk companies are not aware on their due diligence obligations with regard to gold from "red flag" locations.

International

On 17 September 2012 the Conflict Free Smelter (CFS) program, London Bullion Market Association (LBMA) and Responsible Jewellery Council (RJC) announced mutual recognition of their independent third party audits of refiners and their due diligence in conformity with OECD due diligence guidance. By 18 July, six gold refiners had been awarded "conflict free" status under the CFS programme. The LBMA guidance is mandatory for sixty-three LBMA Good Delivery gold refiners, compliance on which is reviewed annually by independent auditors. RJC members, including gold refiners, have to undergo mandatory audits in order to become or remain Chain of Custody (CoC) Certified. Three entities have so far individually achieved CoC Certification. None of the gold refiners audited under the different initiatives have a history of sourcing from the DRC or known transiting countries like Uganda and Burundi.

Annex 74

Methodology for the Group's socio-economic assessment of mining zones.

The Group conducted a series of semi-structured interviews, based on a series of standard questions, working with key informants, as well as focus groups in mining areas, covering a wide range of socioeconomic indicators. The Group visited the mining areas and towns of Bunia, Lubutu, Mubi/Bisiye, Butembo, Kindu, Rubaya, Goma, Nyabibwe, Lemera, Idjwi, Bukavu, Misisi, Kalemie and Lubumbashi. For those mining areas it was not able to visit, it gathered information from other sources knowledgeable of the current context in those mining zones, or it relied on findings from visits during the previous mandate. Throughout its research the Group distinguished between four time periods: 1) the period before the government suspension of all artisanal mining activity in the Kivus and Maniema from September 2010; 2) the period during the suspension from September 2010 to March 2011; 3) the period following the lifting of the suspension; 4) and the period following the May 2012 suspension of main export houses Huaying and TTT.

Interviews focused first on mining-related indicators, such as export figures, production levels, prices, revenues and employment. Secondly, interviews focused on social indicators such as food prices, availability of health services, availability of merchandise, school enrolment and investments in mining communities. Thirdly, interviews discussed the security at mining sites, a precondition for any sustainable development.

In addition to interviews at the local level, the Group gathered relevant aggregated economic data at the provincial level and consulted existing research by humanitarian organisations.

Annex 75**Background information on Mai Mai Gedeon.***Mai Mai Gédéon & Coordination pour le référendum et l'autodétermination du Katanga (CORAK)*

The alliance between the Mai Mai Gédéon and the independence fighters of CORAK has expanded its area of control which now includes parts of the territories of Mitwaba, Pweto, Moba, Manono and the Southern tips of Nyunzu and Kalemie, in Katanga province. It is unclear whether Gédéon retains a significant command position within the movement as he is not commanding the operations in Mitwaba.

The alliance continues to launch occasional attacks against FARDC positions and symbolic targets. In July 2012, CORAK attacked the Lubumbashi airport for the second time. In August, a group of Mai Mai Gédéon combatants attacked an FARDC arms depot in the strategically located town of Pweto. One of the main purposes of the CORAK/Gédéon attacks is retrieving weapons and ammunition. CORAK commanders claim that through these attacks, they seized a considerable amount of weapons and ammunition, sufficient to launch an operation against the provincial capital, Lubumbashi. They explained to the Group that captured weapons are transferred to Mai Mai Gédéon in Central Katanga. According to eyewitnesses, the Mai Mai in Mitwaba carry AK 47, machine guns and RPGs.

Annex 76

Example of remote motion sensor and night vision camera which could be installed on Rwandan Defense Forces trails between Kinigi and M23 headquarters at Runyoni.



Annex 77**Organisations and representatives which the Group
officially met with during this mandate.****Democratic Republic of the Congo***Government*

Administration provinciale du Nord Kivu
 Administration provinciale du Sud Kivu
 Administration provinciale du Maniema
 Agence nationale de renseignement
 Auditorat militaire
 Banque Centrale du Congo
 Centre d'évaluation, d'expertise et de certification
 Direction générale des migrations
 Direction Générale des douanes et accises
 Forces armées de la République démocratique du Congo
 Ministère des mines
 Institut congolais pour la conservation de la nature
 Police nationale congolaise
 Police des mines
 Régie des voies aériennes
 Service d'appui et d'assistance au *small-scale mining*

Private sector

AR Gold
 Fédération des entreprises du Congo
 TTT Mining
 Clepad
 Africa Mining Group
 Huyaing
 Lekmining
 Maison Nikele
 Maniema Mining Company
 Maniema Moto
 Metachem
 Minérales Industries Métallurgiques
 North Kivu comptoirs association
 Services Air
 Société Commerciale Industrielle d'explosif

Organizations

United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo
 Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

United Nations Development Programme
United Nations Office on Drugs and Crime
Observatoire du Gouvernance et Paix
Pact
Caritas
Innovation for the Development and the Protection of the Environment
Catholic University of Bukavu
Development Bank of Southern Africa
Human Rights Watch
Union pour le développement et la protection de l'environnement
Programme transitionnel de demobilization et réintégration de la Banque Mondiale
Joint Information and Operations Centre
Commission Justice et Paix
Centre d'Etudes Pour l'Action Sociale
EUSEC
Coopérative Des Artisanaux Miniers du Congo

Rwanda

Government

Ministry of Foreign Affairs and Cooperation
Ministry of Defence
GMD

Private sector

Phoenix Metals
Minerals Supply Africa

Burundi

Government

Ministry of Mines
Office burundais des recettes
National Police
National Intelligence Service
National Defence Force

Private sector

Wolfram Mining and Processing

Uganda

Government

Ministry of Foreign Affairs
Ministry of Defence
Ministry of Energy and Mines
Civil Aviation Authority

Interpol Uganda
Office of the President
Uganda Police Force

Private sector

Uganda Commercial Impex Limited

Kenya

Government

Ministry of Foreign Affairs
Kenya Civil Aviation Authority
Kenya Ports Authority
Kenya Revenue Authority
Kenya Police
National Focal Point on Small Arms and Light Weapons

Organizations

International Crisis Group
Regional Centre on Small Arms (RECSA)

Diplomatic representations

Embassy of Belgium

Republic of South Africa

Private sector

Amalgated Metal Corporation
Traxys
Yunnan Tin Company
Malaysia Smelting Corporation

Organizations

Electronic Industry Citizenship Coalition

United Republic of Tanzania

Government

Ministry of Foreign Affairs
Ministry of Migration
Ministry of Defence
Ministry of Mines
Tanzania Ports Authority
Mzinga corporation

Private sector

Federal Bank of the Middle East

United Arab Emirates

Government

Ministry of Foreign Affairs

Federal Customs Authority

Dubai Multi-Commodities Centre

Private sector

Kaloti Jewellery

Emirates Gold

Belgium

Government

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Justice

Ministry of Defence

Organizations

Institute of Development Policy and Management

Channel Research

International Peace Information Service

France

Government

Ministry of Foreign Affairs

Organizations

Organization for Economic Cooperation and Development

German Federal Institute for Geosciences and Natural Resources

United States of America

Organizations

Enough

Oxfam International

Refugees International

Resolve

Crisis Action

Diplomatic representations to the United Nations

Permanent Mission of the Democratic Republic of the Congo to the United Nations

Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations

Permanent Mission of South Africa to the United Nations

Permanent Mission of Colombia to the United Nations
Permanent Mission of China to the United Nations
Permanent Mission of France to the United Nations
Permanent Mission of Germany to the United Nations
Permanent Mission of Kenya to the United Nations
Permanent Mission of Rwanda to the United Nations
Permanent Mission of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations
Permanent Mission of the United States of America to the United Nations
Permanent Mission of Portugal to the United Nations
Permanent Mission of Pakistan to the United Nations
Permanent Mission of India to the United Nations
Permanent Mission of Uganda to the United Nations
Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations
Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations
International Criminal Police Organization

United Kingdom

Government

Ministry of Foreign Affairs

Organizations

International Tin Research Institute

LBMA
